

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق والعلوم السياسية



مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: (تنظيم سياسي وإداري)

إشكالية بناء أنموذج للعدالة الانتقالية في الجزائر

إشراف الأستاذة: حيمر فتيحة

إعداد الطالبة: شقوة مسعودة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر ب	د. الإمام سلمى
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	د. حيمر فتيحة
مناقشا	أستاذ محاضر أ	د. زموري ليندة

السنة الجامعية: 2019 / 2020

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق والعلوم السياسية

إشكالية بناء أنموذج للعدالة الانتقالية في الجزائر

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: (تنظيم سياسي وإداري)

إشراف الأستاذة: حيمر فتيحة

إعداد الطالبة: شقوة مسعودة

السنة الجامعية: 2020 / 2019

شكر وعرّفان

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل المتواضع
أتقدم بأسمى عبارات التقدير والشكر والعرّفان الى من زودني
بإرشاداته وتوجيهاته بصبر وسخاء فأناز لي الدرب وأضاء لي
السير، وكان لي نعم المرشد والموجه، الى أستاذتي المشرفة الدكتورة

فتيحة حيمر

وواجب العرفان أيضا يدعوني الى أن أتقدم بالشكر الجزيل الى جميع
أعضاء لجنة التكوين في طور الماستر والذين رافقونا طوال مدة
الدراسة والتكوين وقدموا لنا النص والإرشاد
وأتقدم بالشكر الجزيل الى جميع أعضاء لجنة المناقشة، لتكرمهم
بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة.

كما لا يفوتني المقام هنا أن أسجل شكري الى كل أساتذة العلوم
السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة
والى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذه الرسالة

مسعودة شقوة



إهداء

أهدي ثمرة جمدي الى الوالدين الكريمين أطال الله بعمرهما
ورزقني برهما الى إخوتي وأخواتي الذين كانوا لي نعم
السند في الحياة الى أصدقائي الذين كانوا لي أوفياء
جميعا والى كل من يفكر ويبحث للارتقاء بالعلم
في كل مكان

مسعودة شقوة



ملخص:

يعد موضوع العدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع من أصعبها وأعقدها من حيث الممارسة والتطبيق، إذ تعتبر العدالة الانتقالية في ظل التحولات السياسية أساس دولة الحق والقانون وجوهر بناء العدالة الاجتماعية والأمن والسلام، فعملية تحقيقها تتطلب مجموعة من التدابير والآليات كالمساءلة وإحقاق الحق وجبر الضرر، ومنها المصالحة الوطنية التي تعتبر المدخل الأساسي من أجل توحيد أطراف الصراع والمجتمع، في دول تعرف انتقالات وتحولات سياسية حاسمة وحرحة كدولة الجزائر التي مرت بمسارات تحول سياسية استثنائية، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعالجة إشكالية بناء أنموذج للعدالة الانتقالية في الجزائر، وذلك باعتمادنا على المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة، المقاربة التاريخية، والاقتراب القانوني، وعلى ضوء هذا نخلص إلى أن العدالة الانتقالية في الجزائر تميزت بقصور المفهوم لذا هو في تصادم مع محدداته من حيث البناء والممارسة ومن حيث الشرعية القانونية له ولمبادئه، إذ تلخص الأنموذج في تدابير سياسية استعجالية بسيطة لا ترقى لحل مشاكل عميقة وجذرية في مسارات التحول والانتقال وبذلك هو أنموذج منقوص إذ عرف تناقضات عدة ولم يتجاوز حدود التهذئة.

الكلمات المفتاحية: التحول السياسي، الانتقال الديمقراطي، العدالة الانتقالية، المصالحة الوطنية.

It is considered the topic of transitional justice in conflict societies and beyond the conflict is one of the most difficult and complex in terms of practice and application, as transitional justice in political transformations is the basis of the state of right and law and the essence of building social justice, security and peace, the process of achieving it requires a set of measures and mechanisms, such as accountability, justice and reparation, including national reconciliation, which is the main entry point for uniting the parties to the conflict and society, in countries have experiencing critical and critical political transformations, such as Algeria, which has gone through exceptional political transformation paths, therefore, this study came to study the path of transitional justice in light of the path of political transformation in Algeria, by relying on the descriptive approach, the case study approach, the historical approach, and the legal approach, based on this, we conclude that transitional justice in Algeria was characterized by the shortcomings of the concept, so it is in conflict with its determinants in terms of construction and practice and in terms of its legal legitimacy and

principles, The model is summarized in simple urgent political measures that do not amount to solving deep and fundamental problems in the paths of transformation and transition, and thus it is a defective model, as it knew many contradictions and did not go beyond the limits of calm.

Key words: political transformation, transitional justice, national reconciliation

Le sujet de la justice transitionnelle dans les sociétés en conflit et au-delà du conflit est considéré comme l'un des plus difficiles et complexes en termes de pratique et d'application, car la justice transitionnelle dans les transformations politiques est la base de l'état de droit et de droit et l'essence de construire la justice sociale, la sécurité et la paix, le processus pour y parvenir nécessite un ensemble de mesures et de mécanismes, tels que la responsabilité, la justice et la réparation, y compris la réconciliation nationale, qui est le principal point d'entrée pour unir les parties au conflit et la société, en des pays qui connaissent des transformations politiques critiques et critiques, comme l'Algérie, qui a traversé des chemins de transformation politique exceptionnels, cette étude est donc venue étudier la voie de la justice transitionnelle à la lumière de la voie de la transformation politique en Algérie, en s'appuyant sur le descriptif approche, l'approche par étude de cas, l'approche historique et l'approche juridique, sur cette base, nous concluons que la justice transitionnelle en Algérie était caractérisée par les lacunes du concept, elle est donc en conflit avec ses déterminants en termes de construction et de pratique et en termes de légitimité juridique et de principes, Le modèle se résume en de simples mesures politiques urgentes ne revient pas à résoudre des problèmes profonds et fondamentaux dans les chemins de la transformation et de la transition, et donc c'est un modèle défectueux, car il a connu de nombreuses contradictions et n'a pas dépassé les limites du calme.

Mots clés:

transformation politique, justice transitionnelle, réconciliation nationale

مقدمة

مقدمة

يعتبر التحول السياسي ظاهرة ملازمة للمجتمعات والدول التي تشهد التنوع والاختلاف بين الأطراف المتصارعة والإرادة في الاستثمار في ال فروق السياسية والاجتماعية تبقى سمة الأنظمة التسلطية، لذلك تزداد الحاجة الى إدارة هذا التحول والانتقال بشكل يكفل الحقوق والحريات للضحايا وتقويض الأطراف المتصارعة، وعليه تعتبر العدالة الانتقالية آلية فعالة لإدارة مراحل الانتقال الحساسة ، فليست العدالة الانتقالية هدفا في حد ذاتها بل هي جزء من منظومة سياسية في إطار عملية انتقالية نحو الديمقراطية، إذ تحضى العدالة الانتقالية كممارسة ومفهوم باهتمام الرأي العام الوطني والدولي، وتستكشف نظريا ومفاهميا لما لها من أهمية كآلية تساهم في الانتقال الديمقراطي من مرحلة تسلط الى مرحلة ديمقراطية، ومن مرحلة صراع ونزاعات الى مرحلة سلام وأمن باعتبار أن العدالة الانتقالية إحدى أركان الانتقال الديمقراطي، فبدونها لا يستقيم مسار التحول السياسي نحو الديمقراطية كما أن مفهوم العدالة الانتقالية حديث النشأة نسبيا إذ يربط بين مفهومين متلازمين وهما: العدالة والانتقال مع ضرورة وجود حقائق معينة تساعد في تحقيق العدالة أثناء وبعد الانتقال في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع، إذ يمكن إدراك هذا المفهوم من خلال شموليته لكثير من العمليات والتدابير القضائية وغير القضائية كلجان الحقيقة، المصالحة الوطنية، المساءلة، والتعويض، في سعي لإيجاد توازن عام في إدارة المرحلة الانتقالية وتخفيف حدة التوتر بتوحيد الشعب بالمصالحة والتسامح ، وبذلك تكون مجتمعات الصراع وما بعد الصراع تحتاج لمنظومة شاملة تكون عامل استقرار لكن بدورها هذه الأخيرة بحاجة الى شروط تضمن تحقيقها وتطبيقها الفعلي، كالإرادة السياسية في حل النزاع، وإنزال التوافق بين الأطراف المتصارعة وضمان حقوق الضحايا، تكريس الديمقراطية التشاركية وترسيخ دساتير بحلول جذرية وعميقة لمسببات الأزمة، كل هذا في سياق ديمقراطي تفتقده مجمل دول العالم الثالث من بينها الجزائر محل دراستنا هذه، والتي عرفت بدورها منعطفات وانتقالات وتحولات سياسية جد حساسة وتبلغ من العمق لدرجة انفتاحها بشكل جذري في ثوابت الدولة بعد الاستقلال، لكنها بلغت بمسار التحول الى عدم تكامل وعدم توازن بانتهاجها سياسة انتقالية منقوصة لغياب الإرادة السياسية في ذلك، وتبنى العدالة الانتقالية في مقاربتها الجزائرية الخاصة على "المصالحة الوطنية" بشكل من التدابير الإستعجالية في ظروف غير مهيأة وغير قادرة على إحقاق الحق وتحقيق القصاص وتحقيق المصالحة وطي صفحة الماضي، وعدم تكرار الجرائم السابقة وتلافي الدخول في مآزق سياسية واجتماعية وأمنية أخرى، وبذلك تعد التجربة الجزائرية في بناء أنموذج للعدالة الانتقالية رغم ما حققته في وقت قصير جدا في تحقيق الاستقرار الأمني والخروج من العزلة السياسية للدولة

والانفتاح على اقتصاد السوق ، مثيرة جدلا دائم الطرح حول التدابير المتخذة حيال الأزمات ومستويات تطبيقها ومراقبة أداء المؤسسات في التنفيذ، والتساؤل على الأبعاد المحققة من هذه الإستراتيجيات والتباحث الدائم عن إيجاد الحلول الجذرية العميقة في إطار العدالة الانتقالية.

● أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من كونه يرافق اللحظات التاريخية التي تعيشها الجزائر بعد كل تحول سياسي خاصة بعد الحراك السياسي الشعبي في 22 فيفري 2019 والذي أعاد طرح موضوع العدالة الانتقالية في الجزائر بقوة ، والذي يحض بأولوية بالغة سواء في حقل العلوم السياسية أو القانونية على حد سواء، فهو موضوع حديث النشأة فرضته جملة من التطورات والتغيرات السياسية أولته الضرورة أهمية بالغة من الناحية المعرفية ومخرجاتها، وما رافقها من إشكالات علمية على المستوى الأكاديمي، ترقى من الناحية العملية صياغة تدابير تكون جزءا من العملية الانتقالية.

● أهداف الدراسة:

يهدف دراسة موضوع إشكالية بناء أنموذج للعدالة الانتقالية في الجزائر الى تسليط الضوء على مسار العدالة الانتقالية من خلال تحديد طبيعة الآليات المعتمدة في التجربة الجزائرية ومعرفة مدى تطبيقها وأبعادها وتأثيرها على مسار التحول السياسي في الجزائر، دراسة تحليلية لعوامل نجاحها وفشلها وتقييمها، ومحاولة وضع رؤية تصورية ل بناء أنموذج ناجح للعدالة الانتقالية يوائم مراحل الانتقال والتحول السياسي في الجزائر.

● مبررات اختيار الموضوع:

هناك عوامل ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا الى الاشتغال على هذا الموضوع

أهمها:

مبررات ذاتية: من أهم المبررات الذاتية التي دفعتنا الى البحث في هذا الموضوع هو الرغبة في تدارس المواضيع الحديثة في حقل العلوم السياسية من جهة، وكذا الاهتمام بتوجيه دراستنا البحثية الى تحليل ظاهرة العدالة الانتقالية ومتطلباتها في ضوء التحول السياسي في الجزائر من أجل صياغة أنموذج يقدم حلا جذرية للأزمات ومسبباتها في إطار المراحل الانتقالية.

مبررات موضوعية: تمثلت أهم المبررات العلمية في اختيار هذا الموضوع في كونه يعالج موضوعا حديثا يدخل في صلب اهتمامات الباحثين المختصين في حقل العلوم السياسية، كما أنه فرض نفسه بقوة كونه أحد أسس الانتقال الديمقراطي الذي تتناوله معظم الأدبيات المهمة بشأن الانتقال والتغيير السياسي كآلية ضرورية للعلاج.

● الدراسات السابقة :

اختلفت توجهات وأبعاد الإسهامات العلمية الرسمية الرصينة والمحكمة المهمة بموضوع العدالة الانتقالية بعد تقديم سلسلة من التدابير والآليات في سياق مسار التحول السياسي في الجزائر وخاصة بعد انفتاح الجزائر على التعددية السياسية ودخولها في موجة تناقضات وصراعات ونزاعات انزلت إلى سنوات قاسية في جميع المستويات ، حيث برزت مجموعة من الدراسات والأدبيات المختلفة المتخصصة والمتنوعة من كتب ومقالات وتقارير ساهمت كلها في بناء مشروعنا البحثي ، تعددت سياقات الطرح للموضوع واختلفت مناهج البحث باختلاف تخصص الباحثين، فمنهم من تناول تحليل المفاهيم المفتاحية للعدالة الانتقالية كالمصالحة الوطنية والمساءلة ومدى تطبيقها في الجزائر، ويذهب البعض إلى الدراسات التقييمية فتناول تقييم مسار العدالة الانتقالية في إطار الأزمات السياسية والأمنية في الجزائر.

_ دراسة بوحنية قوي، في كتاب جماعي بعنوان: العدالة الانتقالية في التجارب العربية (2017): هدفت هذه الدراسة إلى تناول كل الجوانب المتعلقة بالعدالة الانتقالية ومحاولة معرفة مساراتها ونتائجها وآثارها بتدارس بعض التجارب العربية والتطرق إلى سياقات تفعيلها وتوضيح شأن هذه التجارب مع التركيز على حالات الجزائر، تونس وليبيا، وقد توصلت إلى جملة من النتائج .:

_ دخول الدول العربية في موجة التحرر وعصر مراجعات حقوقية زاد من تجبر السلطة لتفرض نمطا أحاديا يمنع التجميع ويقنن التفرقة.

_ هناك عدة عوامل تتجّح مسار التغيير السياسي من بينها الاهتمام بصياغة علاقة توافقية بين النخبة المختلفة ومعالجة تأثيرها كشرط ضروري لإقامة دولة مستقلة.

_ للعدالة الانتقالية ثلاث مقاربات نظرية: أولا القصاص العنيف، ثانيا نسيان الماضي، وثالثا سياسات العدل والحق.

_ الانتقال السياسي الذي انتقل إلى عنيف في الجزائر لم يتوقف جزئيا سوى باعتماد إجراءات خاصة بالعدالة الانتقالية ضمن مساري الوئام المدني والمصالحة الوطنية ليصبح تجربة مبتورة عن آليات العدالة الانتقالية بمفهومها التقليدي

_ دراسة نويل كالهون، في كتاب بعنوان: معضلات العدالة الانتقالية في التحول من

دول شمولية إلى دول ديمقراطية (2014): هدفت هذه الدراسة إلى البحث في سياسات العدالة الانتقالية واستقراء كيفيات التعامل مع الانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة الشمولية أثناء التحول الديمقراطي وتناول معضلات العدالة الانتقالية بتدارس تجارب مقارنة لدول انتقلت من الشمولية إلى الديمقراطية وهي ألمانيا الشرقية وروسيا وبولندا وقد توصلت إلى جملة من النتائج .:

_ هناك أنماط لمواجهة الانتهاكات عبر ثلاث مسارات، إما القصاص العنيف والذي يولد الانتقام أو انتهاج سياسة المصالحة والعفو وتجاوز الماضي أو إتباع سياسة العدل والحق ومساءلة المجرمين وفق آليات القانون.

_ ان عملية التحول الديمقراطي تحدث وفق الخلفيات التاريخية لكل دولة والآليات التي أُعتمدت فيها لتطبيق العدالة الانتقالية والمتمثلة في تطهير الجهاز القضائي والتشريعي، المساءلة والمحاکمات القضائية العادلة، إعادة تأهيل الضحايا وتقديم التعويضات المادية والمعنوية، كيفية إدارة ملفات الأجهزة الاستخباراتية والأمنية.

_ إن العيش في ظل دولة ديمقراطية ليبرالية آمنة أحسن حكم لشعب كان مستبدا مع الأخذ بالاعتبار أن العدالة الانتقالي ليست سهلة التحقيق ومن المهم جدا ربطها بالهدف الأسمى وهو بناء الدولة الديمقراطية.

_ دراسة علاء شلبي وآخرون، في كتاب بعنوان: العدالة الانتقالية في السياقات العربية (2013): قدم هذا الكتاب مجمل النتائج النظرية لأعمال المنتدى الإقليمي العربي الأول حول العدالة الانتقالية والذي ركز على تبيان أهمية العدالة الانتقالية في ظل مسارات التحول الديمقراطي وثورات الربيع العربي وأهم التحديات التي تواجه هذه الثورات من أجل تحقيق المطالب الثورية مع إمكانية الحفاظ على سيادة القانون وضمان عدم استمرارية الأنظمة المستبدة أو إعادة انبعاثها.

_ ان من أهم المكونات الأساسية للعدالة الانتقالية هي المحاسبة، والمساءلة وكشف الحقيقة وجبر الضرر وإعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات واعتماد مقاربة المصالحة الوطنية في إشارة الى تكامل هذه المكونات وترابطها.

_ لا يمكن تحقيق عدالة دون كشف للحقيقة والتي تمثل ركنا أساسيا في عملية الانتقال والتي تتم بالضرورة بخلق لجان الكشف والحقيقة.

_ يعد تحقيق العدالة الانتقالية وفقا للتجارب الناجحة مثل التجربة المغربية لا يقتصر على المسألة الجنائية والقضائية وحسب بل باعتماد وسائل مرنة نسبيا وغير قضائية من خلال اعتماد مقاربات بديلة للمقاربة القضائية مثل مقاربة المصالحة الوطنية.

_ اعتبار بعض التجارب العربية غير المكتملة مثل التجربة الجزائرية في مسار محاولة إقامة عدالة انتقالية في ظل احتراب أهلي.

_ دراسة لمجموعة مؤلفين، في كتاب بعنوان العدالة الانتقالية في إفريقيا مظاهر

تفكيك الأنظمة السلطوية في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات (2018): هذه الدراسة التي تمركزت حول العدالة الانتقالية ومبادئها العامة ومتطلبات تطبيقها على مستوى

تجارب لجان الحقيقة في إفريقيا مع إبراز أهم التحديات التي واجهتها في تفعيلها ومن شأنها الحد من انتهاكات الأنظمة السلطوية ومن النتائج التي توصلت إليها:.

_ ان حدوث تغييرات نحو الحكم الديمقراطي يستلزم استصحاب العدالة الانتقالية وآلياتها في معالجة انتهاكات الماضي ومن أجل العفو والنسيان.

_ ان مسارات التحول والانتقالات السياسية من الحكم السلطوي نحو الديمقراطية للدول الإفريقية انبثقت عنها ما يعرف بلجان الحقيقة كآليات وأجهزة رسمية ومؤقتة وغير قضائية لتطبيق العدالة الانتقالية.

_ ان من أهم أهداف العدالة الانتقالية الرئيسية هي المصالحة وإعادة التجانس بين المجتمعات ما بعد الصراع بكشف الحقائق ومساءلة الجناة وتعويض الضحايا وتحقيق الرضى وضمن عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

_ يعتبر قصور مفهوم العدالة الانتقالية لدى المجتمعات المهمشة ونقص الخبرة في هذا المجال من أهم العقبات في تخطي المشاكل المعقدة الناجمة عن الأزمات السياسية، كما أنه تكمن صعوبة تطبيق العدالة الانتقالية في مجتمع ضعيف الهيكلة المؤسسية وخضوعها للوصاية السلطوية وعدم استقلال القضاء.

_ دراسة نور الدين بكييس، في كتاب بعنوان: الحراك الشعبي الجزائري (2020): تهدف هذه الدراسة الى تحليل صيرورة سياق الحراك الشعبي لعام 2019، ومحاولة سبر مسيبتات تطور مسار الحراك السياسي ووضعه موضع المقارنة مع سياق الحراك السياسي في مراحل انتقالية سابقة، كما ركزت هذه الدراسة على تداعيات هذا الحراك على عمل النظام ومخرجاته في نقاط قوة وضعف، إضافة الى تحليل رصين للرهانات التي تواجه الحراك والآفاق المأمولة من مسار التحول السياسي في نسخته المستحدثة، وقد توصلت الى جملة من النتائج:.

_ إن صيرورة مسار التحول السياسي قد تأخذ مخرجات وتطورات تغطي كلية عن سياقات بداية الأحداث مثل مسار التحول السياسي الذي أنتج التعددية السياسية ليتحول الى مسار عنيف.

_ يرافق كل مرحلة انتقالية في المنطقة العربية بالضرورة التفاف السلطة على نهج الديمقراطية بثورة مضادة، مثلما التفت المؤسسة العسكرية والسلطة الحاكمة على مسار الانتخابات في عام 1992 بالجزائر.

_ لضمان انتقال سياسي ديمقراطي ينأى عن العنف يجب تفعيل آليات المشاركة الديمقراطية وتحرير المؤسسات من المركزية لبناء الفعل السياسي وتعزيز سيادة القانون كضامن للحريات والحقوق ومساءلة الفاسدين المسؤولين عن انتهاكات في حق الدولة والمجتمع.

_دراسة عادل ماجد بعنوان: معايير تطبيق العدالة الانتقالية في الوطن العربي (2013): حيث اهتمت هذه الدراسة بتبيان أهم المعايير لتطبيق عدالة انتقالية ناجحة في الوطن العربي وتقديم مفهوم لها من خلال سبر تطورها التاريخي وأهم مساراتها وتقديم تأصيل قانوني لأهم آلياتها وهياكلها المؤسساتية اللازمة لتطبيقها من خلال عرض أهم التجارب الناجحة في بعض الدول التي عرفت تحولات وانتقالات ديمقراطية ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:.

_ لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية أحد أهم أوجه العدالة الانتقالية دون كشف للحقائق ومسببات التجاوزات والانتهاكات.

_ ركزت الدراسة على ضرورة عدم استغلال مفهوم العدالة الانتقالية لتحقيق مصالح سياسية أو إعادة بناء نظام مستبد جديد بذريعة العدالة والقانون.

_ ضرورة بناء منظومة للعدالة الانتقالية وفقا لتشريع متكامل على أساس سيادة القانون.

_ ان أهم آلية لتحقيق وتطبيق العدالة الانتقالية في مراحل الانتقال الديمقراطي هو إسنادها الى هيئة مستقلة ومحيدة يساندها قضاء مستقل بعيد عن الوصاية المركزية للدولة مما يعزز ثقة المجتمع في أجهزة ومؤسسات الدولة.

_ دراسة رشيد تلمساني، في مقال بعنوان: الجزائر في عهد بوتفليقة:الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، (2008): هدفت هذه الدراسة الى توضيح كل الجوانب المتعلقة بالسياق والإطار التاريخي للتغيير السياسي في الجزائر، مركزا على أهم عوامل الانفتاح على التعددية، من احتجاجات وتراكمات نزاعية مختلفة والإشارة الى التسلسل الزمني في الأحداث المتسارعة وأهم التدابير والآليات المستحدثة في إطار العدالة الانتقالية، وعلى ضوء ما سبق نجد أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن الوصفة والخطوة الناجحة المبتكرة من طرف الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" الخاصة بتحقيق السلام أعطت أملا جديدا للجزائريين الذين كانوا تحت اليأس.

_ يعود تعثر مسار المصالحة الوطنية في الجزائر الى السياسات التي انتهجتها الحكومة بهدف تسريع عملية السلام، بسن رزمة من القوانين الجديدة.

_ إن التطبيق الصحيح للمصالحة الوطنية ليس مسألة تدابير إدارية تتخذ لتنفيذ قرارات تصدر من أعلى السلطة إلى أسفل هرمها، بل هو مسار يفترض مشاركة كل الفواعل الاجتماعية في الدولة.

_ لا مصالحة من دون حقيقة.

ساهمت هذه الدراسات السابقة الذكر في توجيه دراستنا من خلال تحديد مسارها ونتائجها وذلك انطلاقا من بنائها المنهجي وطبيعة الأفكار التي تحملها، غير أن الاختلاف بين دراستي ومختلف هذه الدراسات، يكمن في تناول أبعاد ومستويات التطبيق للعدالة

الانتقالية في الجزائر بتقديم تقييم نقدي وتحليلي للنتائج في إطار سياق التغيير السياسي في الجزائر، كما أن هناك اختلاف في الحدود الزمنية للتحوّل السياسي في الجزائر، إذ أن الدراسات السابقة قد كتبت قبل الحراك السياسي لعام 2019 وتناولت بالدراسة التحوّل السياسي في سياقه التاريخي المتفق عليه عند باقي الخبراء والأكاديميين منذ دخول الجزائر عهد التعددية السياسية عام 1989 وبداية الأزمة، في حين ركزت بعض الدراسات الأخرى على دراسة مسار التحوّل السياسي في حين صيرورة حراك 22 فيفري 2019، أما دراستنا فقد وسّعت نطاق التحليل، على امتداد مراحل التحوّل السياسي في سياقه المألوف إلى غاية ما بعد حراك 2019، وصولاً إلى صياغة الاقتراحات، إذ قدمت دراستنا تصوراً مغايراً يلائم المسار الذي فرضته الأحداث السياسية في الجزائر وطرق إدارته بعد حراك فيفري 2019 في محاولة منا تحديد أهم متطلبات بناء نموذج عدالة انتقالية ناجح في الجزائر.

● إشكاليه الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية بناء نموذج للعدالة الانتقالية في الجزائر في إطار تسيرها لأصعب مسار انتقالي وتغيير سياسي منذ عام 1989 إلى غاية 2019 والذي دفع بالدولة إلى الاحتكام لمقاربة المصالحة الوطنية إحدى أشكال العدالة الانتقالية لتقويم هذا المسار في إطار حدود بيئية و اجتماعية جد معقدة تدفعنا إلى طرح الأسئلة حول إمكانية بناء هذا النموذج بشكله التقليدي وأخذ مآخذ الأهمية في إدارة مرحلة الانتقالات الحرجة في إطار سيادة القانون. وذلك بتركيز دراستنا على آليات العدالة الانتقالية وكيفية تطبيقها، وأبعادها التي شكلتها على المستويات العامة في ظل مسار التحوّل السياسي بالجزائر، وإبراز مدى محدودية آثارها في دراسة تحليلية تبلور من خلالها أهم المتطلبات لبناء نموذج ناجح ومتوازن للعدالة الانتقالية بالجزائر، وعلى ضوء ما سبق يمكن التأسيس للإشكالية التالية:

هل يمكن بناء نموذج ناجح للعدالة الانتقالية في الجزائر بعد 1989 ؟

وتفردنا هذه الإشكالية إلى طرح عديد التساؤلات الفرعية:

__ ما هي طبيعة العدالة الانتقالية ؟

__ كيف يمكن للعدالة الانتقالية إدارة مسار التحوّل السياسي والانتقالات ؟

__ ما هي سياقات التحوّل السياسي في الجزائر وأهم الآليات التي تم اعتمادها في تسير هذه

المراحل ؟

__ ما هي متطلبات بناء نموذج عدالة انتقالية ناجح في الجزائر؟

● حدود الإشكالية:

الحدود الموضوعية: لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بمسار العدالة الانتقالية في الجزائر على ضوء مراحل التحوّل السياسي.

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في الجزائر التي شهدت تغيرات سياسية على نحو من التدرج .

الحدود الزمنية: تم وضع حدود مشكلتنا الزمنية انطلاقا من فترة إقرار التعددية السياسية في الجزائر وعليه حددنا الإطار الزمني للدراسة من ذ بداية إقرار التعددية السياسية بعد أحداث أكتوبر 1988 الى غاية حراك 22 فيفري 2019.

● **فرضيات الدراسة:**

تم صياغة عدة فرضيات يمكن خلالها الوصول الى الإجابة لهذه الإشكالية وما يليها من تساؤلات:

الفرضية الأولى: يتوقف تجسيد العدالة الانتقالية على مدى إيجاد آليات وهيئات فعلية تتولى ذلك.

الفرضية الثانية: للإرادة السياسية الدور المحوري في إرساء معالم العدالة الانتقالية.
الفرضية الثالثة: تتوقف نجاعة العدالة الانتقالية في الجزائر على مدى إيجادها تسوية للعديد من الملفات العالقة.

الفرضية الرابعة: إقرار المصالحة الوطنية وإصلاحات سياسية ومؤسسية للجزائر من صميم تكريس العدالة الانتقالية.

● **مناهج الدراسة:**

إن تطور العلوم مرتبط بتطور المناهج وهناك يمكن القول أنه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكل لاكتشاف الحقيقة¹ ، كما يعد المنهج الذي يعتمد عليه الباحث في دراسته بمثابة المرشد الذي يستشهد به للوصول الى النتائج والأهداف المراد تحقيقها ، وذلك عن طريق توظيف المنهج وخطواته وبالتالي يجب أن يتطابق المنهج مع موضوع البحث.² وبناء عليه يمكن اعتبار أن اختلاف موضوعات البحث هي من يحدد المناهج التي تصلح للبحث عن حقيقتها، وتوافقا مع طبيعة دراستنا اخترنا المناهج الآتية:

المقاربة التاريخية : وهو المنهج الذي يستند الى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة الى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالة سلبية أو ايجابية، ومن ثم استنتاج أفكار وبناء تصورات

¹ (عمار بوحوش، محمد محمود الدنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط 2 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 99

² (طه حميد حسن العنكي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، لبنان: منشورات

جديدة، وتقديم تعميمات يمكن استخدامها بشكل صحيح، ويقول "هارولد لاسكي" Harold Laski " أن دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول.¹ ساعدنا هذا المنهج على تتبع سياق التحول السياسي في الجزائر والذي كان له تأثير مباشر في صياغة وإيجاد التدابير التطبيقية لمفهوم العدالة الانتقالية.

المنهج الوصفي: وهو الأسلوب الذي يوضح خصائص الظاهرة وكمية حجمها وتغيراتها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى² ، إذ ساعد هذا المنهج في توضيح طبيعة ظاهرة العدالة الانتقالية وإشكالاتها الموضوعية وتغييراتها وفق خصوصيات المراحل الانتقالية في كل مجتمع.

منهج دراسة الحالة: يقوم منهج دراسة الحالة بالتوجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة ونظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما ، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية³ ، وقع اختيارنا لهذا المنهج لأنه ساعدنا في دراسة مرحلتي التحول السياسي في الجزائر، الأمر الذي أدى الى معرفة خصوصية هذه المسارات ومحصلات التغيير السياسي في الجزائر ومحددات اختيار أنموذج العدالة الانتقالية المناسب لهذا السياق.

كما اعتمدنا على مجموعة من الإقتربات منها:

الإقترب القانوني: الذي يعمل على تفسير أصل القاعدة القانونية، ومن ورائها قرار السلطة العامة بشأن موضوع معين، وساعدنا هذا الإقترب في تفسير مجمل القوانين والمراسيم التي سنتت في إطار تدابير التجربة الجزائرية للعدالة الانتقالية.

● خطة الدراسة :

جاءت هذه الدراسة وفق فصلين ، يتناول الفصل الأول طبيعة العدالة الانتقالية وإشكالاتها الموضوعية، تضمّن هذا الفصل مبحثين، في المبحث الأول تم تناول طبيعة العدالة الانتقالية وفق الإطار النظري في أدبيات العلوم السياسية، وفي المبحث الثاني أشرنا الى آليات العدالة الانتقالية من هيئات وآليات قضائية وأخرى غير قضائية. أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان جدلية العدالة الانتقالية والتحول السياسي في الجزائر، تضمن هذا الفصل الإطار التاريخي لأزمة السلطة و التحول السياسي بالجزائر في المبحث الأول، كما تطرقنا في المبحث الثاني الى آليات العدالة الانتقالية في الجزائر

¹ محمد بابا عمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، ط1دمشق: دار وحي القلم، 2014، ص25

² بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في علم السياسة، ط1، الجزائر: جسور للنشر

والتوزيع، ص165

³ نفس المرجع، ص176

ومحددات بنائها، أما في المبحث الثالث فمنا ب تقديم قراءة في مسار تطبيق تدابير العدالة الانتقالية في الجزائر وتقييمها وإضافة بعض التوصيات لبناء نموذج عدالة انتقالية متوازن.

● تحديد المصطلحات:

_ التحول السياسي: يعبر التحول السياسي عن الانتقال من حالة سياسية الى أخرى، كحالة الحرب الى السلم، وعلى مستوى النظم يعبر عن الانتقال من نوع نظام تسلطي الى آخر ديمقراطي.

_ العدالة: بمعنى تصحيح مسار العدالة التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، وإعادة إصلاح وتعديل منظمة العدالة.

_ المرحلة الانتقالية: هي الفترات الانتقالية في حياة الشعوب والدول، تعتبر حلا وقتيا، الغرض منه تأمين الانتقال من إطار سياسي ودستوري سابق الى إطار سياسي جديد.¹

● صعوبات الدراسة:

تأتي صعوبة دراسة مسار العدالة الانتقالية على ضوء مسار التحول السياسي في الجزائر من ناحيتين، ناحية تتعلق بصعوبة تحديد مفهوم العدالة الانتقالية لتشابهه مع عديد المصطلحات، والناحية الأخرى كون أن الخصوصية المعقدة للمجتمع الجزائري والظروف الاجتماعية التي جاء في إطارها التحول السياسي مما أثر على التعاطي مع تدابير العدالة الانتقالية وتحليلها.

إضافة الى ذلك تداخل كثير من العوامل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وال ثقافية في الظاهرة محل الدراسة، الى جانب العامل الخارجي كالضغط الدولي ومسارات التحول السياسي في بعض دول الجوار ، كلها شكلت تحديات للباحثة في البداية الى ضبط مسار الدراسة نتيجة اختلاف رؤى وزوايا دراسة الموضوع وقلّت مصدرها من قبل المختصين.

¹(صباح كزيز، محمد المهدي شنين، العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي، المجلة

الفصل الأول

الفصل الأول: طبيعة العدالة الانتقالية

تعتبر العدالة الانتقالية ميدانا يحظى باهتمام أكاديمي واسع في البحث والممارسة تخص عموما من حيث المجال الذي تطرح فيه مجموعة من الأساليب التي يمكن للدول استخدامها لمعالجة التراكمات من الانتهاكات لحقوق الإنسان وإحقاق العدالة من خلال تعزيز فكرة الانتقال السياسي، وتعنى عادة بالفترات الانتقالية الحرجة وذلك من خلال معرفة المتطلبات الحقيقية والمناهج والآليات الفعلية وتكييف خياراتها ومرونة آلياتها لأجل تحقيق عدالة أكثر شمولاً وأبعد أثراً من مجرد مساءلة لمرتكبي جرائم ضد الإنسانية ،في حين أن ميدان العدالة الانتقالية وأبحاثها الأكاديمية عرفت توسعا كبيرا لحاجة ضبط مفهومها وآلياتها قصد تطبيق توصياتها بتمعن ولا سيما على صعيد بناء السلم وإحقاق العدل والتكفل بأنشطة إعادة البناء والتنمية إلا أننا في هذا الصدد يمكننا تحديد تعريفات وعناصر جوهرية للعدالة الانتقالية من خلال ما ستعرضه هذه الدراسة في فصلها الحالي، بمبحثيه الاثنين، حيث يعرض ويناقش المبحث الأول طبيعة العدالة الانتقالية في إطار نظري بمحاولة تحديد المفاهيم وتقديم التعريفات لما لها من أهمية في فهم ومعالجة موضوع العدالة الانتقالية بصورة تخدم أهداف الدراسة، وكذا توضيح الإشكاليات الموضوعية لهذا المفهوم وعلاقته وتشابهه مع بعض المفاهيم الأخرى ، مروراً بمراحل نشأتها وأهم الخصائص والشروط لقيام عدالة انتقالية فعالة تخدم أهدافها وأهم خصائصها وشروطها، أما المبحث الثاني فيختص بعرض الهيئات والآليات المؤسسية التي تحقق مسعى العدالة الانتقالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية

نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم العدالة الانتقالية من خلال محاولة ضبطه و تعريفه، وصولاً الى توضيح الإشكالات الموضوعية للعدالة الانتقالية وعلاقتها ببعض المفاهيم، ثم استقراء سياقات نشأته وتطوره التاريخي وتبيان المعايير والشروط التي يجب الالتزام بها في صياغة وتحديد آليات العدالة الانتقالية لكل دولة تعرف مرحلة انتقال حرجة.

المطلب الأول: تعريف العدالة الانتقالية وإشكالاتها الموضوعية

تشير العدالة الانتقالية بشكل عام الى سلسلة من الإجراءات أو السياسات تتخذ من طرف الدول لمعالجة مختلف الانتهاكات ضد حقوق الإنسان وفقا لأساليب قضائية وغير قضائية يمكن أن تستحدث في مرحلة تحول سياسي بين فترة عنف وقمع الى فترة سلم واستقرار سياسي، وتستمد العدالة الانتقالية مضمونها من الحقائق المستمدة من الأحداث ورغبة المجتمع في بناء نظام ديمقراطي وإحقاق للعدل بمعناه القيمي الجوهرى للعدالة الذي يتعدى كون العدالة جنائية فقط، بل يشمل كافة أنواع العدالة.

هذا المفهوم الذي يشترك مع مفهوم التحول السياسي أو الانتقال من مرحلة الى مرحلة سياسية أخرى متضادة يرتبط بهما مستقبلا أكثر سلاما وديمقراطية وثقة، حيث أن الانتقال أو التحول في مفهوم العدالة الانتقالية هو مفهوم منحصر في فترة التغيرات السياسية، هذه الحتميات التي تتعزز، بوضع آليات لبلوغ هدف العدالة والاستقرار والديمقراطية وتهيئة مخطط استراتيجي وشروط متكافئة تربط بين ما هو قانوني وما هو سياسي واجتماعي واقتصادي مع مختلف مؤسسات الدولة.

يعتبر هذا الأمر طبيعي جعل مفهوم العدالة الانتقالية يتعرض لتعدد المفاهيم واختلاف المعنى، مما يحيلنا في هذا المطلب الى محاولة إيجاد صياغة موحدة لمفهوم العدالة الانتقالية وتفسير طبيعتها وإشكالاتها الموضوعية بمختلف المفاهيم الأخرى محاولة تكييفها مع المتطلبات القانونية والسياسية لإثبات مشروعية قيامها وضرورة إيجادها بالإشارة الى أهم مراحل نشأتها وتطورها في المطلب الثاني.

أولاً: تعريف العدالة الانتقالية

مصطلح العدالة الانتقالية، هو أحد المفاهيم الحديثة ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضا على المستوى الدولي، هو لا يندرج حصرا ضمن فقه العلوم السياسية فقط لكنه ينتمي أيضا الى دراسات حقوق الإنسان، فيرى البعض أن العدالة الانتقالية ما هي إلا أحد فروع القانون الدولي.

إن عدم وجود أنموذج قانوني له يمكن تطبيقه على جميع الحالات مازال يدفع الى القول أن العدالة الانتقالية تمثل مفهوما له ذاتيته وطبيعته الخاصة، وأن فهمه يتطلب الإلمام بفروع القانون الدولي، مع إدراك جوانبه السياسية المختلفة، ويعد مفهوم العدالة الانتقالية حلقة الوصل

بين مفهومين عموميين هما: الانتقال أو التحول والعدالة.¹ من هذا المنطلق يمكن القول أن العدالة الانتقالية من المفاهيم المركبة، إذ تركز على مفهومين أساسيين هما:

العدالة: والتي تعني لغوياً: عادل ووازن وناظر الشيء وشابيه، وتعني أيضاً صحّ الشيء وجعله مستقيماً.²

أما اصطلاحاً فتعني الحقوق المرتبطة بالمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية والحريات المدنية والسياسية.³

الانتقالية: الانتقال في اللغة من التنقل ويعني قطع مسافة من موقع الى آخر من حيث المكان، أو التحول في الزمن من مرحلة الى مرحلة أخرى مغايرة في طبيعتها.

أما المرحلة الانتقالية: أو الفترات الانتقالية في حياة الشعوب والدول تعتبر حلاً وقتياً، الغرض منه تأمين الانتقال من إطار سياسي ودستوري سابق، الى إطار سياسي جديد، فهو ليس فقط مرور من وضع الى وضع مغاير، بقدر ما هو مرور من وضع سائد وهو موجود، الى وضع مطلوب ومنشود، والمرحلة الانتقالية تنشأ ضرورة عن ثورة أو احتجاج.⁴

من الواضح أن بداية البحث الأكاديمي الحقيقي لهذا المفهوم تبلور من خلال

التغيرات السياسية والانتقالات الحادة والذي بدوره أدرج لنا جملة من التعريفات للعدالة الانتقالية والتي اخترنا منها:

تعتبر العدالة الانتقالية إحدى المقاربات الحديثة التي تعنى بمسألة التدبير السلمي للانتقال الديمقراطي وترسيخ مؤسسات وثقافة بديله للسلطوية والبحث عن مخرج سياسي وقانوني كيفية تدبير ارث العنف السياسي للسلطوية.⁵

وجاء في تعريف المركز الدولي للعدالة الانتقالية: أن العدالة الانتقالية هي استجابة

لانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان لتعزيز إمكانيات تحقيق

السلام والمصالحة والديمقراطية، عن طريق تكييف هذه المجتمعات وتصالحها مع ارث انتهاكات النزاعات أو الحكم القمعي.

وذلك من خلال الآليات والعمليات التي تتبناها المجتمعات والحكومات حيث تنطوي

بشكل عام على مزيج من الاستراتيجيات القضائية وغير القضائية التكميلية، تختلف هذه من

¹ صبرينة بويكر، تطبيق العدالة الانتقالية بين المساواة والمصالحة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، 2014، ص 104

² أمحمد جبرون وآخرون، ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 25

³ عزمي بشار، مقالة في الحرية، ط 1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 184

⁴ صباح كزيز، محمد المهدي شنين، نفس المرجع السابق، ص 12

⁵ أمحمد جبرون وآخرون، نفس المرجع، ص 401

مجتمع الى مجتمع ومن سياق الى آخر،¹ حيث أن العدالة الانتقالية تتعدى أن تكون عدالة جنائية تستهدف بشكل عام الكشف عن الحقيقة، وإحقاق الحق وإعادته الى أصحابه، بل إنها تعنى بتحقيق العدالة لضحايا الفترات التي سبقت المراحل الانتقالية، سواء كان الانتقال من حالات الصراع الداخلي، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي أو التحرر من احتلال أجنبي.²

مما يثبت أن مفهوم العدالة الانتقالية يتعلق بمجمل الأنشطة المنصبة على المجتمعات التي تملك إرثا كبيرا من انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية أو أشكال أخرى من الانتهاكات تشمل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الحرب الأهلية وذلك من أجل بناء مجتمع أكثر ديمقراطية لمستقبل آمن.³ حيث جاء في تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تعريفه للعدالة الانتقالية بأنها تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالتة للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة.⁴

مما سبق يتضح أن مفهوم العدالة الانتقالية يتضمن مجموعه من الآليات والأنظمة القانونية المختلفة وتكمل بعضها البعض لتحقيق انتقال مستدام في مجتمع يعيش تحول من حالة غير مفضلة الى أخرى مفضلة، مع مراعاة في كل ذلك خصوصيات كل مجتمع لأن العدالة الانتقالية وسيلة غير قابلة للاستتساخ أو التقليد.⁵

وفي هذا السياق كان لابد من الإشارة الى بعض المحاولات التشريعية العربية المختلفة لتعريف العدالة الانتقالية خاصة منها التي عرفت نجاحا في إحداث تغيير سياسي وديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي وظهر الحاجة الملحة للحديث عن بعض المفاهيم كالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية كآلية لترسيخ السلم والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان بعيدة عن العنف والصراعات، ولعل من بين هذه التشريعات نجد المشرع التونسي

¹ (الأمين العام لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع، جنيف، الأمم المتحدة، ص4)

² (رضوى عمار، هل يمكن تحقيق العدالة الانتقالية في مصر من دون تحقيق العدالة الاجتماعية؟، قراءة في التجارب العربية، دط، مركز العقد الاجتماعي، 2014، ص8)

³ (بوحنية قوي، العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وألويات السلم الأهلي، ط 1 الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2017، ص160)

⁴ (عبد الحسين شعبان، أحمد شوقي بنوب، العدالة الانتقالية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، 2013، ص103)

⁵ (حاج برزوق، فكرة العدالة الانتقالية من منظور النظرية والممارسة، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 1، 2015، ص3)

الذي عرّف العدالة الانتقالية بأنها مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا، ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية، ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات، والانتقال من مجال الاستعباد الى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان.¹

ومن خلال هذه التعريفات المقدمة نستخلص تعريفنا الإجرائي للعدالة الانتقالية والتي تعني مجموعة التدابير والآليات القضائية وغير القضائية التي تحتكم إليها الدول ومجتمعات التي هي في حالة صراع وما بعد الصراع، والتي تعرف انتقالات وتحولات سياسية حساسة، وهي عامل خروج من المآزق السياسية والأمنية، وعامل في الاستقرار على مستويات عدة في إطار سيادة القانون بما يكفله من مساهمة المجرمين المتسببين في انتهاكات ضد حقوق الإنسان، وجبر ضرر المتضررين من الانتهاكات ومختلف الجرائم، وتحقيق المصالحة مع جميع أطراف المجتمع ولتناسي الماضي السيئ من أجل بناء المستقبل.

ثانياً: الإشكالات الموضوعية للعدالة الانتقالية

بفضل تنامي المطالب السياسية والحقوقية وتعمق الحاجة للعدالة الانتقالية بعد تراجع للأنظمة التسلطية خاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، إذ تجاوزت مبررات وأهمية وجود العدالة الانتقالية حدود التحولات السياسية والتاريخية في المجتمعات التي تعرف انتقالات حرجة، بل أصبحت العدالة الانتقالية مدخلا لحل إشكاليات الانتقال الديمقراطي، إذ العديد من الدراسات التي تناولت أدبيات العدالة الانتقالية من جانب معرفي أثبتت أن الأهمية التي تكتنفها العدالة الانتقالية هي التي بررت وجودها وأهميتها والحاجة الى تطبيق استراتيجياتها المتشابكة بعدة حقول معرفية لا تخلو من الأهمية عنها في شيء. فمن الناحية المعرفية يمكن ملاحظة تفاعل مفهوم العدالة الانتقالية بمجموعة من المفاهيم التي تتشابه وتتشابه معها في مجال العمل والأهداف لكن الأقرب للمفهوم حقلين رئيسيين هما: النظرية السياسية بحكم أن جوهر هذا الحقل هو المفاهيم النظرية، وجذورها المعرفية، ونظرياتها التفسيرية، وحقل القانون الدولي الإنساني بحكم الموضوع أو الفكرة التي ينظرها المفهوم، وهي المرتبطة بحقوق الإنسان في ظل مراحل انتقال الدول، إذ يرتبط

¹(ينظر الفصل الأول، الباب الأول، من مسودة مشروع القانون الأساسي التونسي المتعلق بضبط أسس العدالة الانتقالية ومجال اختصاصها الصادر في 29 أكتوبر 2012، على الرابط: <http://www.tunisien.tn/1/oOD8/A3/>)

المفهوم من الجهة النظرية السياسية بمفاهيم كبرى تمثل نسبه المفاهيمي مثل: حقوق الإنسان، والمساءلة والمصالحة وتكريس الديمقراطية.¹

العلاقة بين العدالة التقليدية والعدالة الانتقالية

لقد ارتبط مفهوم العدالة الانتقالية بمعالجة الانتهاكات الخطيرة والواسعة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية أو في فترة سريان للأنظمة الاستبدادية في بلد معين ، هذه المعالجة تتضمن اتخاذ تدابير تتنوع بين قضائية وغير قضائية، الهدف منها لا يقف عند حدود القانون بل يتجاوز ذلك الى مراعاة الاعتبارات السياسية والاجتماعية، وتحقيق السلم الاجتماعي المفقود بين فئات تعرضت للغبن وأخرى متهمه بممارسته، مما يلاحظ في مفهوم العدالة الانتقالية أنه أوسع من مفهوم العدالة التقليدية أو العادية،² العدالة التقليدية بمفهومها العام والتي تعني العدالة في صورتها الجنائية والجزائية المنوطة بالجريمة والعقاب حصرا.

تعد العدالة الانتقالية مجال حديث العهد نسبي ا مدفوعا بالممارسة، يكتب "بانسكي : " أن مجال العدالة الانتقالية موجه بقوة نحو الممارسة ويكرس بالممارسة أكثر من التنظير لإيجاد مفهوم عام لها ،³ لذا تعددت مفاهيم العدالة الانتقالية نظرا لدوافعها السياسية والقانونية والممارسة الفعلية لها، وهذا لا يعني أنها في تناقض مع العدالة الجنائية والتقليدية كما أنها لا تعمل على استبعادها وإغائها ، إنها حتما تشترك والعدالة الجنائية والتقليدية في إحقاق الحق وكشف الحقيقة وجبر الضرر والمسائلة، لكن نقطة التمايز بينهم ا هي، أن العدالة الانتقالية تعنى بالفترات الانتقالية للمجتمعات كآلية يراد بها قيام دولة القانون تشتمل على إجراءات وتدابير قانونية وسياسية تخلق تصالح بين المجتمعات وارثها من الانتهاكات ضد الإنسانية في محاولة لتجاوزها، والبحث بصورة أكثر شمولاً في الأسباب الجذرية للنزاعات وكشف الحقيقة والعمل المستمر في بعث مناهج وأساليب تعالج مجتمعات الصراع وما بعد الصراع أي المجتمعات التي هي في حالة تغيير أو انتقال سياسي، أو في حالة انتقال من حالة حرب الى حالة السلم أو من حالة حكم استبدادي الى حكم ديمقراطي أو من حالة التحرر من احتلال كونياني أجنبي الى تأسيس حكم محلي، انه وبالرغم من تعدد واختلاف المفاهيم والتعريفات المرتبطة بمصطلح العدالة الانتقالية، إلا أنه يمكن القول بأنها متطلبات

¹مسعود البلي، عبد العزيز عقاقبة، العدالة الانتقالية مقارنة سياسية حقوقية، المجلة الجزائرية للأمن

والتنمية، العدد 11، جويلية 2017، ص 51

²حاج برزوق، نفس المرجع السابق الذكر، ص 96

³(Susana bckley(nether), transitional justice theri s_UNHCR\emergency handbook ,Canada ,2014,NP

قانونية وسياسية تفرضها المراحل الانتقالية الحرجة للمجتمعات متمثلة في نهج معزز بحزمة آليات من أجل قيام دولة الحق والقانون وإحقاق العدالة ومعالجة الانتهاكات الخطيرة الواسعة لحقوق الإنسان التي ارتكب أثناء النزاعات في ظل الأنظمة التي تقم الاستبداد على المجتمع الواحد أو في ظل الاحتلال الأجنبي لدولة معينة.

ف للعدالة الانتقالية لا تعنى فقط بكشف الحقيقة والبحث في جذور النزاعات ومعالجة آثار جرائم الإنسانية، بل لهـ أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهذا يلزم تدارك المعضلات التي يمكن أن تمتد الى المستقبل وإيجاد حلول للآثار السلبية للانتهاكات ضد حقوق الإنسان لذا نجد من يسميها عدالة عقابية ببعدها القانوني والعمل بمبدأ سيادة القانون ومساءلة و معاقبة المسؤولين عن هذا الضرر، أما في بعدها الثاني هناك من يسميهـ بالعدالة الإصلاحية لأهمية شقها الثاني، أي "الانتقالية" التي تهدف برويتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى خلق وضع عكس حالة المجتمع في حالة وفترة نزاع أو تحت الاستبداد، بتحول سياسي وديمقراطي أو إحلال للسلم أو المصالحة وتكريس حقوق الإنسان، وذلك باختلاف وجهات النظر للباحثين ومن منطلقات التحليل للمختصين مما يوحي أن للعدالة الانتقالية عدة خصائص ومميزات.

العدالة الانتقالية بين السياسة والقانون

إن معالجة المشاكل المترتبة عن المرحلة الانتقالية لمجتمع ما، هي بالضرورة عملية سياسية لكن نظرا لانهايار المؤسسات أو عدم قدرتها وقلة إمكانياتها وضعف كفاءاتها فان أحكام الممارسة السياسية تختلف عن الظروف العادية نظرا لانتفاء الشرعية أو ضعفها لدى السلطات العمومية، ومن جهة أخرى فان كل عمل سياسي يجسد عمليا عن طريق نصوص وإجراءات قانونية، ولتجاوز المشاكل العالقة في المراحل الانتقالية يتطلب الموازنة الحكيمة بين حكم القانون وصرامته من جهة، ومن جهة أخرى المتطلبات السياسية التي بدونها يتعذر تجاوز الأزمة¹، حيث يوضح هذه المفارقة المفوض السامي للأمم المتحدة: "بأن العدالة الانتقالية تتألف من الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، بما في ذلك مبادرات الملاحقة القضائية والجبر وتقصي الحقائق والإصلاح المؤسسي أو مزيج من ذلك، وأي مزيج يتم اختياره يجب أن يكون متوافقا مع المعايير والالتزامات القانونية والدولية"²، إذ يقصد بالعدالة الانتقالية ومرجعية القانون في هذا الصدد، المقترضات المنظمة لهيئات الحقيقة والمصالحة، اختصاصها، وظائفها، مهامها وطرائق عملها، أي "دستورها" المحدد والناظم لأعمالها في نطاق الاختصاصين النوعي والزمني.

¹ محمد بوسلطان، العدالة الانتقالية والقانون، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، العدد الثاني، 2013، ص 15

² الأمين العام لمفوضية الأمم المتحدة، نفس المرجع السابق الذكر

الفصل الأول: طبيعة العدالة الانتقالية

يندرج إعداد القانون ضمن ما يوصف بأدبيات العدالة الانتقالية بالمرحلة الإعدادية المفضية الى وضع هيئة للعدالة الانتقالية تتضمن عمليات إعداد القانون واعتماده والإعلان الرسمي عن تركيبة الهيئة وعن انطلاق أشغالها، وتنهى قوانين هيئات العدالة الانتقالية من أشكال ومضامين فروع القانونين العام والخاص للدولة، وتتميز بتفرداها من حيث الاعتبارات والهيكله والصياغة، حسب كل دولة ومجتمع إضافة الى اعتماد القانون الدولي لحقوق الإنسان كمرجعية أولية.¹

ان العدالة الانتقالية بجوانبها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تجعل منها حقلا معرفيا يصعب وضع تعريف قانوني يصلح لمختلف السياقات، لأن عدالة المرحلة الانتقالية تطغى عليها المؤثرات السياسية رغم احتياجها الى إطار قانوني يتواءم مع المرحلة الانتقالية المؤقتة من أجل إعادة البناء وتحقيق السلم وتكريس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

¹ أحمد شوقي بونوب، عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 142

العلاقة بين العدالة الانتقالية وبناء السلم:

يعتبر بناء السلام الهدف الرئيسي الأول للعدالة الانتقالية خاصة في مرحلة ما بعد التحول العنيف ، فإعادة البناء الاجتماعي الشامل القائم على مبادئ التعايش السلمي في كنف سيادة القانون الحامي للحقوق والحريات، هو المحفز على جنوح مختلف القوى المجتمعية الى تبني مفهوم العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء السلام الذي يعبر في مظاهر ه الاجتماعية على الأمن المجتمعي.¹

وفي هذا السياق يعرف "ليرداخ" "Ledroch" بناء السلام بأنه مجموعة من العمليات والأساليب والمراحل اللازمة لتحويل النزاع الى علاقات سلمية أكثر استدامة،² وفي سياق ذلك أوضح الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره سنة 1992 في الفقرة رقم 59 بأن الغرض من أنشطته بناء السلام هو منع تكرار الصراع من خلال تقديم المساعدات الفنية للهياكل وتعزيز المؤسسات الجديدة في دول الانتقال ، وتشمل الأنشطة الرئيسية لبناء السلام في مساهمة الأطراف المتحاربة سابقا، واستعادة الأمن، وسيادة القانون وأخذ الوصاية وتدمير الأسلحة وإعادة اللاجئين وتقديم المشورة ومراقبة الانتخابات وتعزيز الجهود لحماية حقوق الإنسان، وإصلاح أو تعزيز المؤسسات الحكومية وتعزيز النظام الرسمي".³ ومع تطور جهود بناء السلام تطورت أيضا مجموعة المؤسسات والأنشطة التي تشارك فيه ،مثل: إنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام وصندوق بناء السلام، هذه العناصر التي غالبا ما تتفاعل مع العدالة الانتقالية ، حيث يعزز السلام العدل متى كان السعي الى تحقيقه قائما على أسس سلمية، كما أن عدد كبير من عمليات بناء السلام تتعامل مع نشاطات العدالة الانتقالية مثل الإدارات الدولية لبعض الأقاليم مثل UNIK في كوسوفا و UNTAET في تيمور، إذ تولت تلك البعثات مسؤولية السلطات القضائية، وإدارات السجن والشرطة، كذلك بعثات للأمم المتحدة في السلفادور وجواتيمالا وليبيريا وهايتي والتي تولت مهام دعم حكم القانون وحقوق الإنسان.⁴

العدالة الانتقالية والمصالحة

تعتبر المصالحة الوطنية على توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات والمسائل اللاتوافقية بين مختلف الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة،⁵ إذ تعتبر

¹(أحمد باي، نفس المرجع السابق الذكر، ص16)

²(transitional justice and peace building after mass violence, international journal of transitional justice, volume3, Issue1, march2009, p28, published: 31 january 2009)

³ (Johanna Herman, olga Martin, Beyond justice versus peace transitional justice and peace building strategees, p4, paperproposal<Filestore>ecpr.eu)

⁴(بوحنيبة قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص345)

⁵(أحمد باي، نفس المرجع، ص17)

المصالحة إحدى أهداف العدالة الانتقالية وشكل من أشكالها ، حيث تقتضي المصالحة استعادة الثقة في المؤسسات العامة المنصفة واحترام المساواة في الحقوق، وتتبع بإجراء حوار بشأن الروايات المتضاربة عن الماضي وتتناول مسائل العدل والمساءلة ومصالح الضحايا،¹ وفي هذا الصدد المصالحة هنا لا تعني النسيان لأنه لا بد من الحفاظ على الذاكرة، ولا شك أن بناء المصالحة له مداخل كثيرة منها السياسي، والقانوني وإحداث آليات للحوار وبناء الأرضية المشتركة بين الفرقاء، وإرساء مشروع مجتمعي مشترك يستوجب الدفاع عنه من قبل المجتمع.²

كما أن المصالحة من وجهة نظر العدالة الانتقالية مسلسل ووسيلة وهدف ، ومن الضروري الإشارة هنا أن إجراءات العدالة الانتقالية إذا تم فهمها وتنفيذها بشكل حكيم ونزيه سوف تسهل بوجه عام مسيرة عملية المصالحة، وصحيح أن عملية المصالحة تعتمد بشكل كبير على عوامل أخرى، مثل تحسين الاقتصاد، أو الانتخابات الجديدة أو مرور الوقت، لكن هذا لا يقلص من دور القرارات التي تتخذها الحكومات اللاحقة لمواجهة أسباب وتداعيات الانتهاكات التي تم ارتكابها في الماضي، فعندما يخضع مرتكب الجرائم للمسائلة وعندما يتم التحقيق في الوقائع بشكل علني، وعندما يتم تقديم الاعتذار ودفع التعويضات المالية، وإصلاح المؤسسات الفاسدة تتيح لعملية المصالحة فرصة أفضل للنجاح،³ كما يشار أن المضمون الحقيقي والواقعي للعدالة الانتقالية هو المصالحة التي تأخذ في الحسبان الاعتبارات الداخلية للمجتمعات وفق التصورات التالية:

_ إن المصالحة لا تعني بالضرورة نسياناً أو اعتذاراً وإنما مسار صعب وطويل الأمد في التحقيق مع سعي العدالة الانتقالية الى فرض أنماط وظروف لتحقيق مصالحة اجتماعية بين الفرقاء.⁴

_ إن اعتبار المصالحة الوطنية كمدخل لتحقيق العدالة الانتقالية وإن كان يلقى اهتماماً كبيراً في مفاهيمها النظرية إلا أنها من خلال التجارب الدولية تعتبر هدفاً صعب التحقيق لتصادفه مع كثير التحديات نظراً لخصوصيات كل دولة.

_ في حين نجد الباحث في موضوع العدالة الانتقالية "ليدارش" يضع أربع عناصر لتحقيق المصالحة داخل المجتمع وهي :

* **الحقيقة** : وتعني التعبير المفتوح حول الماضي .

¹ (بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 346)

² (علاء شلبي وآخرون، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، ط1، دم، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014، ص 49)

³ (مارك فريمان، نجاح المصالحة دور البرلمانات، بط، الاتحاد البرلماني الدولي، 2005، ص 11)

⁴ (مسعود البلي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 52)

*الرحمة: وتعني العفو لبناء علاقة جديدة.

*العدالة: وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض .

*السلام: ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكل الأطراف.¹

ويرى المهتمون بشؤون العدالة الانتقالية أن المصالحة يجب أن تتم دائما في سياق مجموعة كاملة من الأهداف تشمل: تحقيق العدالة للضحايا، ومساءلة الجناة، توضيح الحقيقة المتعلقة بأسباب العنف والنزاع، وإقامة المؤسسات الديمقراطية، وإعادة بناء الدولة وبناء التضامن الاجتماعي والقضاء على الخوف من العيش المشترك. والمصالحة الناجحة هي التي تتجاوز صيغ الانتقام بمعالجة الأمور بحكمة، بعيدا عن سياسات الغوغاء والشعبوية التي تركز إليها بعض الحكومات التي تشرف على المراحل الانتقالية، أي لا يمكن أن تتم مصالحة تؤسس لوثام اجتماعي ووطني من غير اعتماد صيغ العدالة الاجتماعية التصالحية.²

المطلب الثاني: السياق التاريخي لنشأة وتطور العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية هي شكل ليس بخاص من أشكال العدالة، بل هي منهجية فرضتها السياقات المختلفة في محاولة الى تكييف العدالة على النحو الذي يساهم في انتقال سليم وعادل قائم على سيادة القانون في مجتمعات تخوض مرحلة من التحول تغمرها جملة من انتهاكات ضد حقوق الإنسان، يمكن من خلال استقراء تاريخية العدالة الانتقالية وممارساتها بشكل مختلف باختلاف سياقات ظهورها على نحو منفصل في تجارب انتقالية ، تكبدت المجتمعات خلالها خسائر بشرية واقتصادية اثر هذه الانتهاكات، مما عزز تفعيل وتكريس ممارسة العدالة الانتقالية على نحو يلاءم المجتمعات التي هي في مرحلة من الانتقال وتزامنها مع حدوث جرائم ضد الإنسانية بشكل كبير .

لقد تعددت السياقات التي رافقت العدالة الانتقالية في تشكيلها وظهورها والارتباط بها على نحو نظري ومفاهيمي وممارساتي كما وضحته مختلف الدراسات والتعريفات السابقة كسياق التحول السياسي ودمقرطة الأنظمة من بعد الحكم التسلطي والاستبدادي، الى الحكم المدني الديمقراطي بدل الحكم العسكري القمعي أو البوليسي، وسياق الانتقال من حالة الحرب الأهلية أو الدولية الى حالة السلم والمصالحة الوطنية ، مع ضرورة اقتران هذه السياقات

¹بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص214

²عبد الكريم مولاي أحمد مولاي، الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية مقارنة أولية، مجلة تبين، العدد، 11/3،

بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان خطيرة، كالاختفاء القسري، أو الاغتصاب والإبادة الجماعية، وتكون العدالة الانتقالية في هذا الصدد محاولة التعديل في هذا المسار الانتقالي بشكل يكفل السلم والمصالحة مع الماضي، إقرار الحق ومساءلة المسؤولين عن الضرر وإرساء العدل قصد الشروع في مرحلة البناء، وبذلك تكون العدالة الانتقالية نتاج حالة تفاوض بين الفرقاء في المجتمع الواحد وبين مستبد الأمس والفاعلين السياسيين الجدد في إطار يكفله سيادة القانون، وعلى ضوء هذا يمكن الحديث عن مراحل ظهور العدالة الانتقالية وأهم الأهداف التي تعمل على تحقيقها بممارستها لوظائفها وفق أطرها السياسية والقانونية.

مما لا شك فيه أن تفسير ظهور مفهوم العدالة الانتقالية وفق السياقات المختلفة التي غدّت تشكيلها وممارستها، يساعدنا بشكل كبير في توضيح علاقتها بالمسار الانتقالي للمجتمعات ومختلف المفاهيم والأطر السياسية والقانونية التي ذلقتها مختلف الدراسات، حيث يمكن إيجاز ظهورها عبر ثلاث مراحل رئيسية وهي كالآتي:

المرحلة الأولى:

جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتمثلت بشكل أساسي في محاكمات نورمبرج، تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها¹، وهنا تمركز محور العدالة الانتقالية في التصدي لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والإبادة اثر تضامن المنتظم الدولي سنة 1975 مع ضحايا الشيلي بعد تصريح الجمعية العامة للأمم المتحدة بوجود انتهاكات إنسانية منضمة كالتعذيب والاختفاء القسري، في هذه المرحلة تمثلت أهم آليات العدالة الانتقالية في تكوين فريق خبراء دوليين خاص وأعضاء من اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وكلف هذا الفريق الذي عرف "بالفريق الخاص المعني بالشيلي" بمتابعة الوضع وإعداد تقرير مفصل عنه، انتهى بعد سنة من عمله الى تقديم توصية بضرورة قيام المجتمع الدولي بمحاكمة المسؤولين عن التعذيب²، وعرفت الجهود المبذولة في تحقيق العدالة الانتقالية شكلا من الركود أثناء الحرب الباردة بعد أن اعتبرت اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، أن هذا النوع من العفو الذاتي الذي منح للقادة العسكريين مع الحصانة البرلمانية من خلال المرسوم المكيف الذي وضعه "ليبونوشي" في الشيلي سنة 1978، "أنه يتعارض مع حقوق الإنسان

¹ (بوحنية قوي، العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي، ط 1، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 347)

² (أحمد شوقي بنوب، العدالة الانتقالية بتونس: أسس نظرية تطبيقات عملية وتصورات مستقبلية، دم، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، 2012، ص 10)

الدولي، وأن تداعياته القانونية تمثل جزء من السياسة العامة القائمة على انتهاك حقوق الإنسان".¹

المرحلة الثانية:

استمر الوضع إلى غاية المرحلة الثانية الموسومة بانتهاء الاتحاد السوفيتي، وذلك باستمرار جهود تحقيق العدالة الانتقالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية المختلفة في دول أوروبا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وفي هذه المرحلة تم تطبيق مفهوم ميسس وذا طابع محلي أو وطني مرتبط بالعدالة الاجتماعية والهياكل الرسمية للدولة، إذ تجاوزت فكرة المحاكمات وتضمنت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة والتعويضات²، في هذه المرحلة تجسدت العدالة الانتقالية في شكل محاولة إيجاد توازن في العلاقات بين سفاحي الأمس وضحاياهم من خلال الحوار في إطار ما أنتجه التوافق الدولي من إجراءات توافق تطبيق حقيقي لحكم القانون في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان ومساءلة المتهمين الأصليين في ذلك وتعويض الضحايا مما يتيح فرصة إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي.

في هذه المرحلة أخذت العدالة الانتقالية الطابع المحلي والوطني، وتوافقت أهداف هذه الدول مع أهداف العدالة الانتقالية في إعادة البناء وضمان التغيير والانتقال السليم الذي يكفل الحقوق والحريات من خلال الارتباط الوثيق بهياكل الدولة الرسمية، لتتطور آليات العدالة الانتقالية لأبعد من فكرة المحاكمات التي تمارس على الهيئات والتي ظهرت في كل من الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، حيث أعطت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات زخماً وحافزاً جديداً للعدالة الانتقالية، انتقل به من كونه مفهوماً رابطاً بين المرحلة الانتقالية للتحوّل الديمقراطي والعدالة (كما نشأ في أواخر الأربعينيات)، إلى فضاء أوسع بحيث أضحت هذا المفهوم يتضمن منظوراً أوسع يقوم على إعادة تقييم شامل للوصول بمجتمع ما في المرحلة الانتقالية إلى موقع تعد الديمقراطية أحد أهدافه الأساسية.³

المرحلة الثالثة :

بدأت في تسعينيات القرن العشرين تقريبا حيث بدأت بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بشوكولوفاكيا السابقة في عام 1993، فتره إنشاء المحاكمات الدولية وتزامنها مع تكرار النزاعات إلى تكرار حالات تطبيق العدالة الانتقالية، مما أدى إلى إنشاء

¹ أحمد شوقي بنوب، نفس المرجع السابق الذكر، ص 10

² كمال بمقدار، إشكالية العدالة الانتقالية وأثرها على بناء العدالة الانتقالية في إفريقيا، مجلة الميزان، العدد 1، 2016، ص 56

³ بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 348

المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في 1994، ثم في 1998 تم إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.¹

البارز في هذه المرحلة هو اعتماد المرجعية الدولية في اتفاقيات التسوية وتحقيق السلم خاصة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان كدستور مستلهم من نموذج محاكمات "نور مبرج" وتأثيرها على باقي اتفاقيات السلام كاتفاق "أروش" المتعلق بقضية بوروندي، واتفاقي "لناس ماركويسيس" الخاصة بساحل العاج، لاسيما بعد إقرار تنفيذ ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ عام 2004، مما أكد على أهمية وجود المحكمة كإحدى آليات العدالة الانتقالية والمسئولة عن محاسب مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.²

مما سبق يتضح أن التطور التاريخي للعدالة الانتقالية كمفهوم وممارسة كان بفعل السياقات المختلفة المقترنة بالفترات الانتقالية لبعض الدول الدكتاتورية مما فعل ضرورة إيجاد آلية تساهم في التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان المترتبة عن مختلف الانتهاكات التي تخللت مسارات الانتقال وذلك في إطار حكم القانون من خلال آليات العدالة الانتقالية، مع الأخذ بالاعتبار أن من أهم العوامل الأساسية والرئيسية في تطور العدالة الانتقالية هي موجة التحول الديمقراطي لارتباط مفهوم العدالة الانتقالية بسياقاتها التاريخية في إطار الانتقال من وضع تسلطي أو لا أمن إلى حالة الديمقراطية والسلم وتزامنها بتحقيق أهدافها باعتبارها خيار ضروري للحد من الانتهاكات الإنسانية المختلفة ووضع ضوابط قانونية تكفل الانتقالات السياسية المختلفة كل في سياقها الزمني مما يوضح أن العدالة الانتقالية مجال حديث العهد نسبياً مدفوعاً بالممارسة.

المطلب الثالث: خصائص وشروط العدالة الانتقالية

أولاً: خصائص العدالة الانتقالية

مما تقدم يمكن أن نجمل ما تتميز به العدالة الانتقالية بعدد من الخصائص:

¹ (بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 349)

² (مرورة نظير، العدالة الانتقالية قراءة مفاهيمية ومعرفية، 2011/05/10، تاريخ الدخول: 2020/04/09، الموقع الإلكتروني: <http://www.globalarabnetwork.com>)

1_ نسبية المفهوم:

مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم نسبي ، حيث مما سبق يتضح أنه لا وجود لنموذج واحد للعدالة الانتقالية ولا يوجد مفهوما خاصا للعدالة الانتقالية وذلك بتغير التجارب وإطارها المكاني والزمني، فالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف البلدان تحتم اختلاف المقاربات في تحديد المفهوم ،لذا يجب النظر الى العدالة الانتقالية على أنها نوع خاص من العدالة مميز وثابت.¹

ونسبية مفهوم العدالة الانتقالية قد تتأثر بدرجة القمع والاستبداد الذي اتصف به النظام السابق أو ما ارتكبه مسئولوه من انتهاكات، وهذا يؤثر على نوعية الإجراءات والآليات التي سيعول عليها لتطبيق العدالة الانتقالية ، مما يجعل من المفهوم مرن يستعصى على الضغط والتقنين بسبب ارتباطه بمنعطفات تاريخية حساسة تشهد غالبا زخما في الأحداث المتسارعة.²

فالحاجة الى إجراءات فعالة نتيجة شدة وطأة انتهاكات حقوق الإنسان ومدى قوة العنف ومدى امتداده الزمني، كمدد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وكذلك طبيعة التغيير في السلطة، دور في مستوى الإجراءات، فعندما يكون التغيير سلميا والانتهاكات التي ترتكب محدودة ستكون إجراءات العدالة الانتقالية محدودة والعكس بالعكس أيضا ، فالتدابير والآليات التي قد تنجح في بلد معين قد لا تكون كذلك في بلد آخر مر بفترة انتقالية، ومنه يمكن القول أنه لا وجود لنموذج واحد للعدالة الانتقالية.³

تتسم العدالة الانتقالية بقدرتها على الإبقاء على التوازن المطلوب لخدمة مختلف الأهداف والمقاصد حسب خصائص كل مجتمع ومقتضيات الواقع وفي ضوء موازين القوى القائمة،⁴ مما يحيلنا الى اعتبار أن العدالة الانتقالية بشكل عام في حالة من الاستمرارية في التشكيل وهي ليست المعطى المتكامل والنهائي، فكل تجربة تحاول أن تستمد خبرات من التجارب السابقة وتضيف في نفس الوقت ما تتميز به من سمات وخصائص، حيث أن لكل بلد عرف تغييرا له خصائصه وكذلك مقاربات تحليل ذلك، وظروف تحتم إيجاد إستراتيجية

¹ عادل ماجد، معايير تطبيق العدالة الانتقالية في العالم العربي، دط، القاهرة: المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي، 2013، ص81

² علي مهدي، العدالة الانتقالية الطريق الأمثل للتحوّل الديمقراطي، الحوار المتمدن، العدد: 46_ تاريخ النشر: 28_11_2014

³ حاج برزوق، نفس المرجع السابق الذكر، ص97

⁴ بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص162

لتحقيق عدالة انتقالية خاصة غير قابلة للنسخ نابعة من واقع ذلك المجتمع وتتماشى مع مقوماته وإمكانياته وحتى المدة التي يمر بها.

2_ التركيز على الشمولية والتشارك في إحقاق العدالة:

تعتمد العدالة الانتقالية في معالجة ارث انتهاكات حقوق الإنسان على مقارنة الشمولية إذ لا تقتصر في عملها على معرفة الحقيقة والتقصي في الجرائم ومساءلة مرتكبيها، بل تعمل أدوات وآليات العدالة الانتقالية على وضع حد لجرائم حقوق الإنسان الجاري ممارستها، ومعاقبة مرتكبيها ومنح تعويض للضحايا، وجبر الضرر، ورد الاعتبار للضحايا وإنصافهم، واتخاذ التدابير الكفيلة بعدم تكرار الاعتداءات في المستقبل، بل والعمل على إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة وتعزيز السلم والديمقراطية في المجتمعات¹، ولعل ما يعزز هذه الشمولية هو التكامل بين آليات العدالة الانتقالية وهو ما يوضحه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عند معالجة موضوع "سياقات مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع" حيث جاءت صياغته على نحو يؤكد أن: "العدالة والسلام والديمقراطية ليست أهدافا يستبعد كل منها الآخر، إنما هي بالأحرى حتميات تعزز كل منها الأخرى، والعمل على تحقيق الثلاثة كلها في أوضاع ما بعد الصراع الهشة يتطلب تخطيطا استراتيجيا للأنشطة وتكاملا حريصا بينها، وترتيبها حكيما لها، أما النهج التي تركز فقط على مؤسسة واحدة أو أخرى أو تتجاهل المجتمع المدني أو الضحايا فلن تكون لها فعالية، ويجب أن يكون النهج الذي تنتبئه إزاء قطاع العدالة شاملا فيما يوليه من اهتمام لجميع مؤسساته المترابطة، وحساسا تجاه احتياجات الفئات الرئيسية ومراعيا لضرورة التكامل بين آليات العدالة الانتقالية²."

لكن على الرغم من التأكيد على الشمولية والتشاركية في نهج العدالة الانتقالية وإتباع قواعد عامة تمثل المشترك الإنساني، يبقى لكل مجتمع ودولة خصوصية لا تقبل التعميم وظروف بيئية محيطية تؤكد مميزات كل مرحلة انتقالية تتطلب تفعيل آليات توائم تلك المرحلة وتلك المجتمعات نظرا لاختلاف التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي لها. إن مسار التصحيح وإعادة البناء الاجتماعي بصفة عامة لا يحدث بفعل فئة معينة من توجه سياسي أو إيديولوجي واجتماعي، بل يستدعي الأمر التشاركية والتعاون بين كل المكونات في الدولة، لأن الغرض الحقيقي هو مرحلة ما بعد التحول وعلى رأسها تحقيق العدالة والبناء الاجتماعي وتحقيق الاستقرار، وأمن المجتمع ، فالتشاركية تشعر الجميع

¹بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص161

²تقرير الأمين العام لمفوضية لحقوق الإنسان، نفس المرجع السابق الذكر

بالمسؤولية الأمر الذي يحقق الانطلاقة الصحيحة في سبيل العدالة وبناء دولة القانون¹، إضافة أن بناء المجتمعات بعد عصور استبداد أو حروب ونزاعات تحتاج للتعاون وتنوع الأفكار وتحمل الجميع مسؤولية النتائج، والمهارة هنا تكمن في كيفية إشراك الجميع واستيعابه لضمان أفضل درجة نجاح وفاعلية ممكنة للإجراءات.

3_ التدرج والمرحلية:

تحتاج العدالة الانتقالية في تنفيذها الى مراحل بحيث لا يمكن تطبيقها بشكل مباشر، إذ من الأجدر تهيئة المجتمع وتحويله تدريجيا الى مجتمع يعنى بفكرة الحقوق ويضمنها² مع اعتبار أن تصحيح مسار العدالة الانتقالية يتطلب إجراءات معقدة ومتشعبة في مؤسسات وهيكل الدولة وهذه التغييرات قد تتقاطع مع عوامل مستقرة في جذور الدولة كالفساد وثقافة الشعب وقد تواجه عقبات كبيرة إذ تتطلب قدر من التخطيط الجيد لرسم المسارات التي ستتبعها العدالة الانتقالية لكي تحقق الهدف منها ، فمن المنطق اعتبار العدالة الانتقالية لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة من منطلق الظروف البيئية المحيطة بها والتي لها علاقة متشابكة بهيكل ومؤسسات الدولة، فإنها حتما تتطلب وقتا ليس بالقصير، لأن المنظومة القيمية للعدالة الانتقالية تعبر عن مجموعة من التغييرات قد تتقاطع مع عوامل مستقرة في عصب الدولة كالفساد، والثقافة الاجتماعية للنخب وعامة الناس، إذ لا يمكن تغيير أي من الأشياء المرسخة والمتجذرة في الدولة دفعة واحدة.

فإذا تم الاندفاع نحو التغيير دون التدرج فقد يؤدي لنتائج عكسية لأنه قد يواجه مقاومة من أطراف قد تكون متورطة أو مؤسسات خاضعة لهيمنة الدولة التي تمثل بقايا المرحلة السابقة³، حيث تتمثل هذه الإستراتيجية في التدرج باعتماد الدولة على مقاربة تكون الضحية في مركزها، ويكون رد الاعتبار لها من أبرز أهدافها، وهذا ما يستدعي العمل بأقصى جهد لكي يقوم مسار العدالة الانتقالية التي تتبناه دولة ما، بدعم الضحايا أو بانخراطهم ومشاركتهم فيه، واستفادتهم من نتائجه⁴، وبذلك تتميز العدالة الانتقالية في اعتمادها منهجا يركز على الضحايا للتعامل مع ماضٍ عنيف سواء من مساره أو نتائجه، ويمكن الى درجة كبيرة قياس مشروعية آليات العدالة الانتقالية بمدى اعتراض الضحايا عليها أو دعمها، والى أي درجة يمكنهم المشاركة فيها والاستفادة منها⁵.

¹ أحمد باي، العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي التقاطعات والانعكاسات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد الأول، العدد 9، ص 16

² بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 306_307

³ أحمد باي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 16

⁴ بوحنية قوي، نفس المرجع، ص 162

⁵ عادل ماجد، نفس المرجع السابق الذكر، ص 83

وفي هذا السياق ان خلق الظروف المواتمة لتحول سياسي سلس، وتكريس لديمقراطية فعلية وتحقيق الهدف من العدالة الانتقالية كالمصالحة والأمن والسلام تتطلب وقتاً من الممارسة قد يتعدى لأعوام، وقد تتقاطع مع تغير وارتفاع سقف توقعات الشعوب وهي تنتظر تحقيق مطالبها في مراحل الانتقال.

4_ الاختصاص الزمني لعمل هيآت العدالة الانتقالية:

إن تصحيح مسار العدالة الانتقالية يتطلب تدابير إستراتيجية تعتبر عوامل نجاح تنشأ من مؤسسات وهيكل مستقلة ومحايدة، وتحدد إجراءات تشكيلها ومعايير اختيار أعضائها ومخططاتها وأهدافها والمهام المنوطة بها، لذا فقد ضبطت هذه الهيئات ببعد زمني في ممارسة مهامها مثل لجان تقصي الحقائق ، فقد ذكرت بعض التشريعات المدة الزمنية لممارسة العدالة الانتقالية وضرورة تحديدها بسقف زمني ونصت عليها في متن قوانين العدالة الانتقالية أي أنها تعمل من خلال مدة زمنية مؤقتة ينص عليها القانون أو القرار الصادر لإنشائها،¹ فتعتبر الفترة الزمنية للعدالة الانتقالية غير مفتوحة وعادة ما يتم تحديد سقف زمني لها حيث تمثل حالة انتقالية وتقتصر على فترة التحول الديمقراطي.

إذا فالعدالة الانتقالية محددة بزمن، إذ أن لجان الحقيقة ومعظم المؤسسات

المستحدثة لتطبيق العدالة الانتقالية، مثل ما حددها القانون الدولي في إطار عمل لجان الحقيقة بسنتين بعد مرحلة الانتقال أي تبدأ بتاريخ محدد وتنتهي بتاريخ محدد، أي أنها تتعامل مع انتهاكات وجرائم حدثت في حقب زمنية معينة تشهد بروز أنظمه تسلطية وقمعية، تقوض حقوق الإنسان وحرية الأساسية، وكذلك إجراءاتها لا تكون الى مالا نهاية بل ضمن فترات محددة لتحقيق الأغراض التي ترمي إليها ، لاسيما أن هيئات الحقيقة والمصالحة تنظر وتفصل في اختصاصين إحداهما نوعي والآخر زمني، يتعلق الأول بنوعية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تتصدى لها من خلال الكشف عنها وتحليلها، أما الاختصاص الزمني فالمقصود به الحقيقة التاريخية التي تشغل عليها وهي مدة تطول أو تقصر بحسب سياق كل دولة، ونطاق الانتهاكات الحاصلة فيه.²

من خلال إبراز خصائص العدالة الانتقالية تتضح أنها ظرفية، وتتعدى مسألة المطالبة بالعدالة الجنائية بل المزج بين ما هو قضائي وما هو غير قضائي ، لكالحاجة الى السلم والديمقراطية والتنمية وسيادة القانون، وكذا تميزها بالنسبية والمرونة لتجاوز الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان من خلال الآليات المتعددة وخلق الثقة بين الشعب والدولة وجبر الضرر وتعويض المتضررين ومحاولة الوصول الى مصالحة وطنية شاملة وفق إستراتيجية

¹ عادل ماجد، نفس المرجع السابق الذكر، ص 83

² أحمد طارق ياسين، جاسم محمد طه، دور القانون الدولي في تفعيل العدالة الانتقالية وتعزيز قيم التعايش

السلمي، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول بجامعة الأنبار، العراق، ص 455

تضمن الانتقال المتدرج والناجح لبناء مسار اجتماعي وديمقراطي يكفل التنمية الشاملة والمستدامة وذلك من خلال شروط ومعالم محددة للعدالة الانتقالية المراد بها تحقيق وإحقاق الحق.

ثانياً: شروط العدالة الانتقالية

يقتضي مسار تحقيق العدالة الانتقالية التقيد بجملة من الشروط الضابطة والممثلة لخصوصية كل دولة في مرحلة انتقال سياسي وديمقراطي نتاولها في النقاط التالية:

1_ سيادة القانون والالتزام ومبادئه:

تتفد تدابير العدالة الانتقالية عادة في الحالات التي ترمي فيها الجهود الوطنية والدولية الى تعزيز سيادة القانون بصفة عامة ، حيث أن من متطلبات تحقيق السلم الاجتماعي وجبر الضرر وإحقاق الحق هو إلزامية الترسخ لسيادة القانون، إذ وجب مع كل انتقال سياسي وديمقراطي من نظام استبدادي العمل على تعديل مبادئ الدستور التي كانت سائدة في ضوءه أو تغييره كلياً بدستور جديد مثلما ذهب إليه المشرع التونسي باستحداث دستور جديد سنة 2014 يتوافق ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك بما نص عليه نهج الأمم المتحدة: "إنها تعزز بصورة ايجابية المبادرات الأوسع نطاقاً لإصلاح قطاعي العدالة والأمن، بغية تقوية مجموع بنیان سيادة القانون في البلد، وحسب الاقتضاء تقوية الإطار الشامل لبناء السلام"¹، ومن هنا على المشرع أن يلتزم بما جاء في الدستور وبالأخص في ما يتعلق بالحقوق والحريات، ونحن نلاحظ في ضرورة إعمال سيادة القانون لا نتوقف عند حدود تطوير التشريعات بما ينسجم ومعايير حقوق الإنسان الدولية، بل يستوجب الأمر مساواة الجميع أمام القانون دون تمييز على أساس مكانتهم السياسية أو الاجتماعية.

من الملاحظ أن المجتمعات التي تتمتع باستقلالية واسعة للقضاء وتمتيز بالحيادية تحقق أهم ركائز المبادئ الدستورية العامة بخضوع الجميع لسيادة القانون دون استثناء، وفي المقابل نجد الدول التي هي في مرحلة الانتقال وتزامن هذا الانتقال بفراغ دستوري فإنه يتم

¹(الأمين العام للأمم المتحدة، نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، مذكرة توجيهية، العدد

التمسك بالقواعد الدولية للعدالة والإنصاف، على اعتبار أن مفهوم العدالة الانتقالية يجسد قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.¹

2_ الالتزام بمبادئ المرجعية الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني:

ان مفهوم العدالة الانتقالية ينطلق من فكرة احترام مبادئ حقوق الإنسان بما ينسجم والشرعية الدولية لحقوق الإنسان والتي تتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 و البروتوكولان الملحقان بهما ، وجميع الوثائق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.²

في هذا السياق يجب أن تمتثل عمليات وآليات العدالة الانتقالية للقواعد والمعايير الدولية،³ هذه المعايير الواردة في مختلف الاتفاقيات الدولية ذات الطبيعة الخاصة في ميدان القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتي عرفت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان بأنها : " ليست معاهدة متعددة الأطراف من النمط التقليدي، تبرم من أجل تحقيق التبادل المشترك للحقوق، ومن أجل المنفعة المشتركة للدول المتعاقدة، وإنما غرضها وهدفها حماية الحقوق الأساسية للأفراد بغض النظر عن جنسيتهم تجاه الدولة التي يحملون جنسيتها واتجاه الدول المتعاقدة، وتلتزم الدول عند المصادقة على معاهدات حقوق الإنسان بالتزامات مختلفة إزاء الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية".⁴

¹حاج برزوق، نفس المرجع السابق الذكر، ص100_101

²حاج برزوق، نفس المرجع السابق الذكر، ص101

³الأمين العام لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نفس المرجع السابق الذكر، ص5

⁴أحمد شوقي بنبوب، العدالة الانتقالية بتونس أسس نظرية تطبيقات عملية وتصورات مستقبلية، تونس: مركز الكواكبي

المبحث الثاني: هيئات وآليات العدالة الانتقالية

للعدالة الانتقالية عند تطبيقها نطاق هيئات وبرامج وإستراتيجية ودرجة معينة من الفاعلية ترتبط بعوامل معينة ومعوقات قد تعرقل التطبيق، وتختلف باختلاف التجربة، فالنطاق إما أن يكون داخل حدود الدولة أو أطرافه تتعدى الحدود (نطاق دولي) أو تجمع بين أطراف داخلية ودولية، فيصبح نطاقا مختلفا ووفقا لهذا النطاق يوضع برنامج العدالة الانتقالية.¹ الذي يهدف الى كفالة انتقال سياسي وديمقراطي يكفل بدوره الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية للمجتمعات التي تعرف انتقالات حرجة.

عملية العدالة الانتقالية عبارة عن مزيج متكامل من الآليات والطرق التي يتم اعتمادها كدعائم رئيسية مترابطة تشكل أهدافا وإستراتيجية ومناهج في الوقت ذاته، لمعرفة وتحليل الحقائق ومسببات الانتهاكات ضد الإنسانية واختصاصها في مساءلة ومحاسبة مجرمي الأمس والأنظمة الديكتاتورية التي سادت في الماضي، حيث يمكن حصر العديد من الآليات في نوعين أساسيين هما: الآليات القضائية الدولية منها أو المحلية، أما الزهوية الثانية فهي الآليات غير القانونية.

وفي هذا السياق نستعرض في هذا المبحث الاستراتيجيات التي تعتمد عليها العدالة الانتقالية من خلال الهيئات المعتمدة والفاعلة والوظائف التي تعمل على تحقيق من خلالها أهدافا مهمة في أدبيات العدالة الانتقالية باختلاف السياقات السياسية والزمنية للقضية التي تشغلها.

المطلب الأول: هيئات العدالة الانتقالية

في إطار مجال العدالة الانتقالية المتنامي باستمرار فإنه لم يتم إيلاء الكثير من الاهتمام بهيئاتها الفاعلة قدر الاهتمام بما تقدمه في مجالها، تعتبر هيئات العدالة الانتقالية حلقات اتصال مهمة يمكن أن تجمع المجتمعات الممزقة بسبب الحرب والنزاع المسلح من

¹(مسعود البلي، نفس المرجع السابق الذكر، ص54)

خلال تعزيز الوعي في التواصل الايجابي بين مستبدي الأمس وضحايا النزاعات، في هذا السياق يمكن القول " أن العدالة الانتقالية من خلال هيئاتها هي قوة معنوية وأخلاقية وضمير حي، انبعثت من تحولات وتداعيات وتحديات وصراعات حدثت في المجتمع وفي السياسة، وهي تعبير عن انتصار قوة العقل والسلم بعد سكوت لغة العنف، ناهيك عن إقامة القواعد التي تحكم العيش المشترك في المجتمع وتحديد لها للعلاقة بين المواطن والمؤسسات واحترامها"¹، وللعدالة الانتقالية عند تطبيقها نطاق وبرنامج واستراتيجيات ودرجات معينة من الفاعلية ترتبط بمجموعة هيئات فاعلة في هذا المجال تعمل على تحقيق أهدافها باختلاف السياقات السياسية والزمنية للقضية التي تشغلها ونجد من أهمها :

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

المفوضية هي المسئولة في المقام الأول عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مكلفة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، وقد أنشأت المفوضية في عام 1993 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 141/48. وهي تهدف بشكل خاص الى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والمشاركة في الحوارات مع الحكومات من أجل ضمان حقوق الجميع، وتعمل مع الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى الديمقراطية في الديمقراطيات الانتقالية، وفي مرحلة ما بعد الصراع تعمل على معالجة الماضي من أجل إعادة بناء الثقة العامة، واستعادة السلم والأمن، والقانون، ومن خلال التركيز على مكافحة الإفلات من العقاب، ودعمت المفوضية برامج العدالة الانتقالية في أكثر من 20 بلدا على مدى العقد الماضي، إذ تكفل أن تنعكس حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في اتفاقيات السلام، والمشاركة في تصميم وتنفيذ المشاورات الوطنية القائمة على المشاركة بشأن آليات العدالة الانتقالية، بما يدعم إنشاء عملية البحث عن الحقيقة، وآلية المسؤولية القضائية، وبرنامج التعويضات وتطوير الإصلاح المؤسسي.²

المركز الدولي للعدالة الانتقالية:

تأسس المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومقره الرئيسي نيويورك في عام 2001، ومن ذلك الوقت تطور عمل المركز وحجمه وامتد ليغطي أكثر من 20 بلدا، ويعمل أكثر من نصف موظفيه خارج المقر الرئيسي في إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، ويعتبر المركز مؤسسة دولية غير حكومية، وتم تأسيس المركز بناء على اقتراح من مؤسسة فورد لاستكشاف الاستراتيجيات لمساعدة المجتمعات على التركيز على حقوق

¹مسعود البلي، نفس المرجع السابق الذكر، ص53

²مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في إفريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة التسلطية، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص58_59

الضحايا في التعامل مع ارث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومتابعة البحث عن سلام مستدام في مرحلة كان العالم يشهد تحول سياسي، وكان على المجتمعات التي مرت بهذه التغييرات أن تتعامل بطريقة ما مع تاريخها من الانتهاكات الجسيمة. لذا تم إنشاء المركز الدولي للعدالة الانتقالية لمساعدة هذه المجتمعات على العمل من خلال التحولات الصعبة مع السعي لتحقيق العدالة.

يحتوي المركز على مجموعة من الخبراء من محامين وعلماء وسياسيين من عدة بلدان التي يتم فيها تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية. كما يقوم المركز الدولي للعدالة الانتقالية بتحقيق جملة من الأهداف الملموسة منها:

- محاربة الإفلات من العقاب والسعي للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

- إنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة وإعادة الثقة بها.

- تسهيل عمليات السلام وتعزيز الحلول الدائمة للنزاعات.

- إرساء أسس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع والتهميش.

- النهوض بقضية المصالحة.

- ضمان أن تلعب المرأة دوراً فاعلاً في السعي لتحقيق مجتمع عادل

- التأكد من سماع صوت الشباب في القضايا التي تؤثر عليهم بشكل مباشر.

حسب ما ورد في التقرير السنوي من تجارب المركز الدولي للعدالة الانتقالية المساعدة

في بعض السياقات الأكثر تحدياً في كولومبيا، من خلال النصائح المقدمة في صميم مفاوضات السلام حيث ساعدت في تشكيل الجوانب الحاسمة للاتفاقية التي أنهت أطول نزاع مستمر في نصف الكرة الغربي، وفي تونس، تقديم الخبراء المشورة للمشاركين في عملية العدالة الانتقالية وتقديم طريقة لمعالجة ارث عقود من الديكتاتوريات والفساد الممنهج مع ضمان مشاركة النساء في عمليات العدالة الانتقالية، وفي هذا الشأن فإن الاستراتيجيات التي يتبناها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تحقيق أهدافه:

- 1_ أن يكون شريكاً أساسياً وفعالاً مع الضحايا والناشطين من خلال العمل مع الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان ومساعدتهم على التعبير عن مطالبهم بالعدالة والضمأن أن يكون لهم رأي في صياغة السياسات التي تؤثر عليهم ، والعمل على توعيتهم لحقوقهم بموجب القانون الدولي والمحلي ومساعدتهم على رفع قضايا ضد الجناة والوصول الى الحقيقة.
- 2_ تقديم النصائح والإرشادات للحكومات ومن هم في السلطة بشأن الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق العدالة في البيئات المعقدة والمتغيرة، وذلك عندما تعقد الحكومات أو السلطات القضائية أو الوكالات الدولية العزم على وضع قوانين وسياسات ومؤسسات لمتابعة العدالة

الانتقالية، يعترف بنصائح وإرشادات المركز الدولي للعدالة الانتقالية باعتباره "منظمه الانتقال الى التحليل والمشورة الثاقبة والمستنيرة في هذا المجال. "

3_ محاسبة الجناة من خلال تقديم الخبرة للمضحايا والمدعين العامين أثناء قيامهم ببناء قضايا ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية.

4_ عقد المنتديات و المناقشات الرائدة حول المساءلة والإصلاح في السياقات الوطنية والإقليمية والدولية، مثل تنظيم منتدى في أديس أبابا مع الاتحاد الإفريقي ومؤسسة كوفي عنان حول دور لجنة الحقيقة في مفاوضات السلام.

5_ يعمل المركز على تعزيز المعرفة العالمية بالنجاحات والإخفاقات في مجال العدالة الانتقالية وتشجيع الابتكار، وإبلاغ عن أفضل الممارسات، بمشاركة هذه المعرفة محليا وإقليميا ودوليا من خلال المنشورات والتوصيات السياسية وورش العمل والاجتماعات الدولية، حيث قدم المركز مساهمته في فهم الجمهور لمفهوم "التكامل" وهو أحد المبادئ الأساسية لنظام روما الأساسي من خلال دليل التكامل المقدم لدور المحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية، كما نشر المركز بحثا متعدد السنوات بعنوان "العدالة الفسيفسائية" كيف يتشكل سياق العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة".

ولعل من أهم النتائج التي حققها المركز الدولي للعدالة الانتقالية هي:

_ لعب المركز الدولي للعدالة الانتقالية دورا رئيسيا في جعل جلسات الاستماع العامة للهيئة التونسية للعدالة الانتقالية حدثا تحويليا للمجتمع.

_ عمل المركز مع المدعين العامين في القضية المرفوعة ضد الديكتاتور السابق "خوسيه إيفيرين ريوس مونث" من خلال عدد من البعثات ومراجعات الخبراء للأدلة ولوائح الاتهام والحجج القانونية في غواتي مالا

_ قيام المركز بجمع قادة الشباب معا ومساعدتهم على بناء شبكة المناصرة الخاصة بهم والتي أوضحت تجارب الشباب أثناء النزاع لكل من الحكومة وعامة الجمهور من خلال سلسلة من الأحداث العامة والبرث الدعائي والعروض الموسيقية في كود فوار Réseau

Action Justice

_ ساعد المركز لعدة سنوات في تمهيد الطريق للتشريع الذي يمنح التعويضات والاعتراف بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان خلال ديكتاتورية "فرديناند ماركوس" في الفلبين.²

لجان الحقيقة والمصالحة:

⁽¹⁾ أنظر الى موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، International center for transitionnel justice, RTT :www.ICTJ.or تمت الشهادة في: 2020/05/11

⁽²⁾ المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نفس المرجع السابق الذكر

في أدبيات العدالة الانتقالية لا يمكن البدء بتأسيس مجتمع جديد بدون أعاد ة التوازن إليه عبر التعامل مع الماضي بواسطة آليات العدالة الانتقالية والتي تتحدد في البحث عن الحقيقة وتفصي الحقائق عبر هيئاتها من لجان وطنية رسمية أو لجان من هيئة الأمم المتحدة، أو بتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة لمحاكمة مرتكبي الجرائم أمام المحاكم الجنائية الوطنية أو الدولية، أو إصدار عفو عام أو خاص عن طريق المصالحة الوطنية لإعطائهم فرصة للتعايش مع غيرهم،¹ إذ يعد الهدف من العدالة الانتقالية هو كشف الحقيقة لمعرفة طبيعة ما وقع من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان، سواء كانت جرائم تمس حقوق مدنية وسياسية مثل جرائم التعذيب والقتل، أو الجرائم التي تمس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الفساد، وكل ذلك خلال الفترة السابقة عن المرحلة الانتقالية، وفي هذا الإطار تسعى لجان الحقيقة الى التعرف على أسباب هذه الجرائم والكشف عن هوية مرتكبيها ومصير ضحاياها، و يعود تاريخ نشأة لجان الحقيقة الى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وترتبط دواعي تشكيلها بسياقات الأحداث في إطار اعتبارين رئيسيين، الأول هو الانتقال من بيئة شمولية محكومة بالاستبداد الى بيئة تحكمها قواعد الديمقراطية، والآخر هو الانتقال الى السلام بعد نزاع مسلح طال مدته أو نزاع تتخلله مراحل أو فترات نزاع مسلح،² إذ تتحدد وظائف العدالة الانتقالية تبعا لمهامها المنحدرة من الاختصاص النوعي، وبذلك تكشف عن حقائق انتهاكات الماضي بالتحري والتحقيق فيها وتحديد المسؤوليات في شأنها، فردية أو جماعية، وإذا كانت من صميم سلطات الدولة أو أجهزتها أو من مسؤولية جماعات غير دولية³، بحيث تأسست منذ عام 1974 ما يزيد على 26 لجنة حقيقة رسمية في العالم برغم ما أطلق عليها من مسميات مختلفة، ففي الأرجنتين وأوغندا وسيريلانكا أنشئت لجان خاصة بالمحققين، وفي المغرب هيئة الإنصاف والمصالحة وغيره من التسميات في مختلف بلدان العالم ، أما من حيث مرجعية نظام العدالة الانتقالية واللجان المنبثقة لتحقيق المصالحة والعدالة فهي تقوم على مرجعيات دولية أساسها القانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني ولاسيما اتفاقيات جنيف الموقعة في 12 أوت 1949 وملحقها لعام 1977.⁴

¹ محمد الهاشمي طبي، لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتجسيد العدالة الانتقالية، مجلة القانون والمجتمع

والسلطة، العدد 3/225، رقم: 02، 2013، ص 113

² رضوى عمار، نفس المرجع السابق الذكر، ص 12

³ أحمد شوقي بنيوب، عبد الحسين شعبان، نفس المرجع السابق الذكر، ص 133

⁴ بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 314

- من أسباب إنشاء لجان الحقيقة والمصالحة ومجمل المنافع المحتملة من إنشائها ، يرى الخبيران "مارك فريمان" و"بريسيلاب هاينر" من المركز الدولي للعدالة الانتقالية أنه يتم تكليف لجان الحقيقة عادة بما يلي:
- _ إعداد تقرير يسخر عند وضع سجل تاريخي دقيق ومحايدين لانتهاكات حقوق الإنسان وجمع المعلومات والإفادات، إضافة إلى حماية كرامة الضحايا ورفاتهم، وتقديم مقترحات تتعلق بالسياسات لضمان عدم تكرار وقوع انتهاكات.
 - _ حق الضحايا في معرفة الحقيقة حيث يعترف القانون الدولي اعترافاً واضحاً بحق الضحايا والناجين في معرفة الحقيقة بشأن الظروف التي أحاطت بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتحديد من المسؤول عنها ، فمن دون أن تتحقق لنا معرفة دقيقة بملاسات الانتهاكات فإن منع حدوثها مرة أخرى سيكون أمراً صعباً.
 - _ إن كشف الحقيقة يعزز من عملية الشفاء من الأحداث المؤلمة.
 - _ تحديد هوية الجناة وتعويض الضحايا.
 - _ تثبيت الحقائق فيما يتعلق بأحداث عنيفة تظل موضع خلاف وإنكار.
 - _ حماية الضحايا والناجين والإقرار بما وقع لهم وتمكينهم.
 - _ إرشاد السياسات وتعزيز التغيير في الجماعات والمؤسسات والإسهام في التحول السياسي والديمقراطي.
 - _ الإسهام في الدعاوى القضائية وجبر الضرر وذلك من خلال ما تتوصل إليه اللجان من حقائق وما تقدمه من توصيات.
 - _ مساعدة المجتمعات المنقسمة على التغلب على ثقافة الصمت وانعدام الثقة.¹
 - _ المساعدة في تحديد الإصلاحات اللازمة إجرائها في المؤسسات لمنع وقوع انتهاكات جديدة.
- ومن خلال وظائف لجان الحقيقة والمصالحة تتضح لنا جملة من الأهداف المتعلقة بعملها والتي تضمن استقلاليته وتسعى لتحقيقها في إطار العدالة الانتقالية:
- _ تهدف الكثير من لجان الحقيقة إلى تدعيم المصالحة الوطنية كتكليف رسمي ممنوح لها، لكن المفارقة هو فهم هذه اللجان للمصالحة كل بطريقتها، فقد تسعى بعضها إلى إصلاح العلاقة بين الجناة ومجتمعاتهم، فيما أسهم بعضها الآخر في إصلاح الدولة والمؤسسات بغية استعادة الثقة المدنية ، وركزت لجان أخرى على أسباب النزاع وتقديم التعويضات وإنصاف الضحايا.

¹(المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نفس المرجع السابق الذكر)

_ اكتساب هذه اللجان الشرعية أمر ضروري لأداء عملها من خلال كسب ثقة الناس التي تعزز من قابلية الضحايا والمجتمعات المحلية المشاركة في أنشطة البحث عن الحقيقة ، كما يمكن لمظهر الشرعية للجنة أن يحميها من الخصوم الذين تقتضي مصلحتهم إبقاء حالة الصمت أو الإنكار بشأن وقوع الإساءات.

_ اعتماد الشفافية في تعيين أعضاء اللجنة قصد ضمن الشرعية وكسب الاستقلالية.

_ تقديم ضمانات قانونية لحماية أعضاء اللجنة من إلغاء العضوية أو من التهديدات أو أعمال الانتقام.

_ ضمان الاستقلالية المالية والإدارية والتنفيذية.¹

ان لجان تفصي الحقائق هي لجان رسمية غير قضائية وغير برلمانية، يتم إنشاؤها لفترة زمنية محددة وتهدف الى تحديد وقائع وأسباب ونتائج الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان، ويتم إنشاؤها إما على أساس تشريعي بموجب قانون تصدره السلطة التشريعية، أو على أساس تنفيذي بموجب مرسوم رئاسي،² وتستند هيئات الحقيقة والمصالحة الى منظومات مرجعية متنوعة، قاسمها المشترك مبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون وقيم الديمقراطية كالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتتهل أيضا من الآراء الفقهية لكبار الباحثين والأعمال المتطورة الصادرة عن المقررين والخبراء المختصين العاملين في مجال حقوق الإنسان، وتبقى نتائج أعمال هيئات الحقيقة والمصالحة بما هي تجارب وطنية للعدالة الانتقالية عبر العالم رصيذا يغذي منظومتها المرجعية، كما تستند لكل ما يتصل بمبادئ وقيم الثقافة الديمقراطية والسلم والعدالة والانتقال الى الديمقراطية.³

المطلب الثاني: الآليات القضائية وغير القضائية للعدالة الانتقالية

تندرج ضمن العدالة الانتقالية كعملية مجموعة الآليات التي يتخذها مجتمعا ما لتحقيق العدالة في مرحلة انتقالية من مراحل عدم الاستقرار التي قد يمر بها ، حيث تتيح هذه الآليات كيفية التعامل مع قضايا القمع والانتهاكات ضد الإنسانية، وسبل الوصول الى المصالحة وجبر الضرر الحاصل في المجتمع⁴، ومن أجل تحقيق إستراتيجية العدالة

¹المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نفس المرجع السابق الذكر

²مؤسسة حرية الفكر والتعبير وحقوق الإنسان، برنامج الحق في المعرفة والحقيقة والانتهاكات، نوفمبر 2013، على الموقع: aboutafter.aaftegypt.org تمت المشاهدة في: 2020/07/21

³أحمد شوقي بنيوب، عبد الحسين شعبان، نفس المرجع السابق الذكر، ص132

⁴صباح كزيز، محمد المهدي شنين، نفس المرجع السابق الذكر، ص14

الانتقالية فإنها تعمل وفق الآليات التالية ووفق ما تراه كل دولة مناسباً لسياقها السياسي والاجتماعي.

1_ الآليات القضائية

أولاً: الدعاوى الجنائية والمساءلة الوطنية والدولية:

تقوم فلسفة هذه الآلية على تصور قانوني بحث وتتمثل في جملة من الإجراءات والتحقيقات القضائية المتخذة ضد كبار المسؤولين المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان بشكل واسع في ظل الأنظمة المتعفنة، انطلاقاً من كونهم المخولين قانوناً لاتخاذ القرارات الجسيمة التي تسببت في الانتهاكات، وهذا تلافياً لإفلاتهم من العقاب، وتحفظ الدولة بممارسة هذا الاختصاص القضائي حصراً، حسب المعايير الدولية للمحاكمات العادلة وما تقتضيه من موضوعية وحياد، ومن أنصار هذه الآلية منظمات حقوق الإنسان، ومثال ذلك الدعوة التي رفعت ضد الرئيس المصري السابق حسني مبارك وأعضاء طاقمه الحكومي، لاسيما وزير العدل وزير الداخلية بتهمة قتل المتظاهرين وقضايا الفساد،¹ وتشمل الدعاوى الجنائية تحقيقات قضائية مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان، والمشتبه فيهم الذين يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة،² بحيث أن المساءلة الجنائية إضافة إلى الملاحقات القضائية تعتبر من المفاهيم والمبادئ الأساسية في العدالة الانتقالية، وبموجب القانون الدولي تلتزم كل الدول بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان بعد ارتكابها وفرض عقوبة على المسؤولين المتورطين فيها.³ يعود تحديد المرجعية لنظام المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية في الأغلب إلى ما هو قائم في القانون الدولي الخاص بمفهوم المساءلة والمسؤولية الجنائية عند رفع الدعاوى الجنائية ضد المتهمين، لأن هناك اختلاف في أساس تأثير وتجريم المتهم في القانون الدولي الجنائي عن القانون الداخلي لأي دولة، حيث يتم التحقيق قضائياً مع المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات حقوقية، وقد تتم على مستوى محلي أو إقليمي ودولي، وقد تقوم بها أجهزة خاصة كالمحكمة الخاصة "بسيراليون" وأول دعوها جنائية كانت محاكمة "نورمبرج" والتي أجريت للنازحين في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.⁴

ولعل من أهم الاتفاقيات الدولية التي تنص على المسؤولية الجنائية هي اتفاقية الصليب الأحمر لسنة 1864 المنعقدة بجنيف بحضور 12 دولة قبل الحرب العالمية

¹ هادية يحيوي، العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد

السادس، 2015، ص 119

² مسعود البلي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 54

³ عبد الإله القباجي، المساءلة الجنائية في العدالة الانتقالية، ط 1، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018، ص 18

⁴ بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 312

الأولى، ثم معاهدة فارساي بعد مؤتمر باريس للسلام عام 1919 والتي أسدلت الستار عن وقائع الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت اتفاقية لندن التي انتبذت الجرائم المرتكبة أثناء الحرب العالمية الثانية، أيضا اتفاقية مكافحه جريمة الإبادة والمعاقبة عليها لسنة 1948 التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في: 1948/12/2.¹

ثانيا: المقاضاة:

ترمي مبادرة المقاضاة الى كفالة محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم وذلك وفق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان، و معاقبتهم حسب الاقتضاء، وتستلزم مصداقية وشرعية مبادرة المقاضاة إجراؤها بطريق موضوعية غير تمييزية لهوية الجناة، وتحمل الدول المسؤولية الرئيسية في ممارسة الاختصاص القضائي والذي تعمل برامج العدالة الانتقالية الى تعزيز وتطوير قدرات وطيدة للتحقيق والمقاضاة من خلال سلطات قضائية مستقلة وفعالة مع دفاع قانوني مناسب وتمكين حماية ودعم للشهود والضحايا.

قد تكون الدول الخارجة من سنوات النزاع أو الحكم القمعي غير قادرة على القيام بتحقيقات ومحاكمات فعالة أو غير راغبة في ذلك، فيمكن في هذه الحالات أن تمارس المحاكم الجنائية الدولية المختلطة اختصاصا قضائيا مشتركا، ويمثل إنشاء هذه المحاكم انجازا تاريخيا في السعي إلى مقاضاة ومساءلة المجرمين على الجرائم الدولية، حيث تعتبر المحكمة الجنائية الدولية الدائمة والوحيدة، وأهم تطور في مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، وتشغل هذه المحكمة الجنائية الدولية على أساس مبدأ التكامل المنصوص عليه في المادة 17 من نظام روما الأساسي، وبهذه الصفة ينبغي لها أيضا أن تسهم في تنمية القدرات الوطنية لتقديم مرتكبي الجرائم الدولية المزعومين الى العدالة،² وجدير بالذكر إن نجاح هذه الآلية يعزز من جهود بناء الثقة بين سلطات الدولة وأفراد المجتمع حول سيادة القانون، حيث يؤدي الإفلات من العقاب أيا كان السبب الى حرم ان الضحايا من العدالة ومن ثم خلق مناخ يواصل خلاله الجناة ارتكاب الانتهاكات دون خوف من المقاضاة أو العقاب.³

ثالثا: تقصي الحقائق

¹ عبد الاله القباني، نفس المرجع، ص21

² بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص359_360

³ رضوى عمار، نفس المرجع السابق الذكر، ص14

انه من أجل تحديد مسؤوليات مرتكبي الجرائم وانتهاكات ضد الإنسانية ومن أجل تحقيق مساءلة جنائية عادلة فإنهم من الضروري تقصي الحقائق ومعرفة الحقيقة بشأن هذه الانتهاكات، كما يحق للمجتمعات والأفراد معرفة الحقيقة هذه عقب نزاع مسلح أو ممارسات القمع ومعرفة هوية المسؤولين عنها، خاصة وأن الأنظمة القمعية تقوم عن عمد ولتسريع وجودها، بإعادة كتابة التاريخ ونكران ارتكاب الانتهاكات، فيسهم البحث والتقصي عن الحقيقة في وضع سجل تاريخي لتلافي هذا النوع من التلاعب.

تتخذ مبادرات البحث عن الحقيقة أشكالاً عديدة، بما في ذلك حرية تشريع المعلومات ورفع السرية عن المحفوظات والتحقيقات في مصير المفقودين وتأسيس لجان تحقيق غير قضائية بما في ذلك لجان الحقيقة والتي أصبحت هذه اللجان المستقلة والفاعلة بفضل ارتكازها على الأصول من أمريكا اللاتينية أساساً من جهود العدالة الانتقالية عبر العالم، ومنذ بدايه 2011 تم إنشاء حوالي 40 لجنة حقيقة رسمية للنظر في الانتهاكات السابقة والتبليغ عنها، والتي من أسباب إنشائها أيضاً محاسبة مرتكبي الجرائم والتوصية على إصلاحات قانونية ومؤسسية لازمة، وتعزيز المصالحة الاجتماعية. حيث يمكن لمبادرات البحث عن الحقيقة أن تلعب دوراً بارزاً في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والإقرار بها.¹

الحق في معرفه الحقيقة آلية من آليات العدالة الانتقالية وتتجسد من خلال أطراف

معينة في هذه العملية وهم:

السلطة: حيث أن لنجاح المرحلة الانتقالية في أي بلد لا بد أن تشرف عليها سلطة يثق فيها المجتمع.

الضحايا: وهذه الركيزة الأساسية لعملية كشف الحقائق التي تسعى إلى إنصاف هؤلاء.

قوى المجتمع المدني وجمعياته ، وكذلك وسائل الإعلام ، كما أنه قد تساهم أطراف أجنبية بالمال أو

الخبرة أو بالأدلة كالمركز الدولي للعدالة الانتقالية.²

¹المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نفس المرجع السابق الذكر

²حمزة بيطام، دور آليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الإنسان الحق في معرفة الحقيقة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة باتنة_1_، 2017، ص70

2_ الآليات غير القضائية

أولاً: المصالحة الوطنية:

إنها عملية التوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، وتقوم على قيم التسامح وإزالة آثار الماضي من خلال آليات محددة واضحة، وفق مجموعة من الإجراءات تهدف للوصول إلى نقطة الالتقاء¹، إذ أن لجوء المجتمعات للمصالحة الوطنية يهدف إلى التأسيس الحقيقي والصحيح للتحويل الديمقراطي وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان، وتعتبر وسيلة من وسائل حل الخلافات والنزاعات وهي من الوسائل الأكثر رسمية وتقبلاً اجتماعياً والأكثر بساطة ورشادة من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية والحلول الجذرية. إنها شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضي يسوده الانقسام إلى مستقبل يشارك فيه الجميع وتأسيس مجتمع على أسس شرعية قانونية وتعددية ديمقراطية في الوقت ذاته²، وتشكل المصالحة الغاية المثلى والمقصد الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه منظومة العدالة الانتقالية، وهناك شبه إجماع بين المختصين في مجال المصالحة أنها عملية طويلة الأمد تقوم على محورين أساسيين: يستند أولها على تغيير العلاقات بين الخصوم السابقين من أجل الوصول إلى قدر من التعايش بينهما، بينما يتضمن الآخر إقامة نوع جديد من العلاقة بين المواطنين والحكومة يقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

— هناك عدد من الممارسات الأساسية لتحقيق المصالحة الوطنية والتي يمكن إجمالها في ثلاث مسارات رئيسية: أولها المسار السياسي وعادة ما تضطلع به الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة من خلال المشاورة والحوار لبلوغ التوافق الوطني، وثانيها المسار المجتمعي الذي يستلزم بالضرورة مشاركة كافة قطاعات المجتمع، وأخير المسار القانوني الذي يركز على إنصاف الضحايا وتهيئة النفوس لتحقيق المصالحة الوطنية³.
ومن أهم طرق تحقيق المصالحة نجد:

الاعتذار: تتطلب المصالحة مواجهة الماضي، وفي حالة النزاع يحتفظ الضحايا بشعور قوي ضد المستبدين ويمثل هذا الشعور العقبة القوية والحقيقية أمام المصالحة، ويمثل الاعتذار القبول الرسمي والصريح بتحمل مسؤولية الأفعال الضارة أثناء النزاع، وكذا طلب مباشر

¹(دريس باخويا، العدالة الانتقالية في ضوء قانون المصالحة الوطنية بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 12، 2017، ص101)

²(أحمد باي، نفس المرجع السابق الذكر، ص17)

³(رضوى عمار، نفس المرجع السابق الذكر، ص18)

للعفو من الضحايا ، كما اعتذرت ألمانيا من الشعب التشيكي عن الأحداث أعقاب الحرب العالمية الثانية.

المحاكمات العنيفة وتقديم التعويضات المالية ، كتابة التاريخ المشترك وتحسين المنظومة التربوية، واستخدام وسائل الإعلام في ترقية المصالحة من خلال نقل المعلومات الى أوسع جمهور حول الحالة السلمية الجديدة.¹

يمكن القول أن إجراءات العدالة الانتقالية إذا تم فهمها بشكل حكيم ونزيه سوف تسهل بوجه عام مسيرة عملية المصالحة، وصحيح أن عملية المصالحة تعتمد بشكل كبير على عوامل أخرى مثل تحسين الاقتصاد أو الانتخابات الجديدة أو مرور الوقت أو أثر العادات والتقاليد المحلية التي تساعد في تضييد الجراح، لكن هذا في نفس الوقت لا يقلص من دور القرارات التي تتخذها الحكومات اللاحقة لمواجهة أسباب وتداعيات الانتهاكات التي تم ارتكابها في الماضي ، فعندما يخضع مرتكب الجرائم للمساءلة وتعويض الضحايا تتاح لعملية المصالحة فرصة أفضل للنجاح.²

ثانيا: تعويض الضحايا وجبر الضرر:

هي مبادرات تدعمها الدولة وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي، وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا ، وقد تشمل التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية.³

التعويضات المادية: مفادها تقديم مزايا ومخصصات نقدية للضحايا أنفسهم أو لذويهم بشكل دائم ومنتظم.

التعويضات المعنوية: وتتحدى منحى تعويض النفس ومحاولة جبر الخواطر وإعادة الاعتبار بتقديم الاعتذارات الرسمية، وخلق المكانة الرمزية للضحايا ضمن ذاكرة المجتمع، كتسمية الضحايا من الوفيات بالشهداء، وإقامة النصب التذكارية من أجل الحفاظ على الذاكرة الوطنية.

قد أثبتت التجارب أن هذه الآلية من أكثر الآليات نفعاً في إنجاح أهداف العدالة الانتقالية، حيث تعنى باشتراك الضحايا في إعداد برامج التعويض، والاهتمام بالحالات بشكل منفرد مما يؤدي الى إعادة كسب ثقة المتضررين لصالح الدولة ودمجهم في مسار الديمقراطية والعدالة،⁴ مع الأخذ بالاعتبار أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في سياسة التعويضات هذه، مثل العامل الاقتصادي للدولة وعدد الضحايا والفارق النوعي للضحايا ونوعية الانتهاك كالنفي

¹(بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص222

²(مارك فريمان، نفس المرجع السابق الذكر، ص11

³(صباح كزيز، محمد المحدي شنين، نفس المرجع السابق الذكر، ص15

⁴(هادية يحيوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص121

والاعتداء الجسدي، كما أن جهود الدول في التعويض قد تتمايز من دولة لأخرى ونوعيه البرامج التي تسطرها للتعويض وفق مواردها الاقتصادية.

ثالثاً: الإصلاح المؤسسي و التشريعي:

هو إعادة هيكلة وتطهير المؤسسات العسكرية والشرطية، والقضائية، وكل المؤسسات التي تورطت في أعمال عنف منهجي من الفاسدين لتتحول من أدوات قمع الى أدوات وطنية تخدم الجمهور، فضلاً عن عزل مرتكبي الانتهاكات من شغل أي منصب في المؤسسات العمومية في الدولة، وإزالة كافة التمييز العرقي أو الديني داخل هذه المؤسسات، كما تشمل هذه الإصلاحات مجالات أخرى كالإصلاح الدستوري، مراجعة القوانين، ضمان استقلال القضاء وتوفير شروط الح كم الرشيد على قاعدة من الشفافية والمساءلة، وتدريب موظفي الدولة العاملين في القضاء والأمن والجيش والإعلام، وعادة ما يتم تحديد أولويات الإصلاح المؤسسي من خلال تقرير لجنة الحقيقة الذي يرصد واقع الانتهاكات والمؤسسات المسؤولة عنها بالدرجة الأولى ومواطن الخلل في التشريعات التي سمحت بذلك¹، وفي هذا الصدد يقصد بالإصلاح المؤسسي والتشريعي إعطاء توجه جديد لمؤسسات النظام الجديد وتحويلها من مؤسسات ساهمت في سيادة المونوقراطيات والأوتوقراطيات الفاسدة الى مؤسسات نزيهة وقادرة على ضمان التنمية والعدل والمساواة، ويحصل هذا عن طريق:

ـ **الإصلاح المؤسسي:** بعزل المسؤولين السابقين في الأجهزة السيادية في الأنظمة المباداة كالأمن والعدالة والتوجه نحو الحكومات التيقنوقراطية المحايدة التي لا تعمل وفقاً للولاءات الحزبية، مع العمل على ترسيخ دولة المؤسسات وتوسيع وتفعيل الوسائل الرقمية الشعبية وتعزيزها.

ـ **الإصلاح التشريعي:** تعمل العدالة الانتقالية على سن تشريعات جديدة تضمن عدم الإفلات من العقاب وتقضي على الحصانات التي كان يعتمد عليها النظام السابق في النأي بنفسه عن المحاسبة، وهذا يتطلب صياغة دساتير جديدة توافقية مناسبة لسياق التحول نحو الديمقراطية بتضمينها مبادئ الرقابة والمحاسبة ومحاربة الفساد وإرساء الشفافية، وإعادة النظر ومراجعة الإرث القانوني المكرس لهيمنة الحكام في ظل الأنظمة الديكتاتورية وتنقيحه بما يتلاءم مع صيغة الانتقال ، و تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث مارن كان أو جامد.²

لقد عالجتنا في الفصل الأول بمبحثين اثنين طبيعة العدالة الانتقالية، حيث تطرقنا إلى الإطار النظري لمفهوم العدالة الانتقالية وتقديم جملة من التعريفات التي ساهمت في

¹مسعود البلي، نفس المرجع السابق الذكر، ص55

²هادية يحيياوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص122

تدليل موضوع العدالة الانتقالية وكذا إشكالاتها الموضوعية وعلاقتها ببعض المفاهيم المتشابهة معها وأهم خصائصها وشروطها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، ثم تطرقنا إلى الهيئات والآليات التي تعمل وفقها منظومة العدالة الانتقالية ، حيث توصلنا إلى أن العدالة الانتقالية كمفهوم يشمل في إطاره منظومة كاملة من الآليات والإستراتيجيات التي ترافق كل مرحلة انتقال وتغيير سياسي وديمقراطي، بحيث تعتبر العدالة الانتقالية الأساس التي يعتمد عليها في إنجاز عمليات التحول الديمقراطي وتعتبر أسلوبا لتحصيل الثقة والمصالحة بين الضحايا ومستبد الأمس، وبين المواطنين والنظام الجديد وإحقاق الحق، وإعادة البناء الاجتماعي والمؤسساتي بعد مرحلة ما بعد النزاع، كما تعد العدالة الانتقالية كآليات ومبادئ من أهم نتائج الدفاع عن حقوق الإنسان والقضاء على الانتهاكات الخطيرة ضد الإنسانية وضمان عدم تكرارها كجرائم الإبادة والتعذيب وغيرها ، بحيث تقوم العدالة الانتقالية على مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية في إطار عمل هيئات محلية وأخرى إقليمية ذات مرجعية قانونية دولية تحت ما يعرف بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إن استناد العدالة الانتقالية على إستراتيجية فعالة ودقيقة بحكم علاقتها الجوهرية بتجسيد الديمقراطية وتوجيه مسارات التحول التي تعرفها الأنظمة السياسية والمجتمعات وإدارة مرحلة ما بعد النزاع بشكل يساهم في إعادة البناء وإقامة العدالة ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وتعويض الضحايا وكل ذلك وفقا لسيادة القانون.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : إشكاليات العدالة الانتقالية والتحول السياسي في الجزائر

ان مؤشرات مبادئ العدالة الانتقالية ترتبط بمفاهيم ومسارات التحول السياسي وأشكاله وسياقاته المختلفة من دولة لأخرى تعرف انتقالات وتغيرات سياسية حاسمة وحساسة، نظرا لطبيعة كل منتظم قيمي لدولة ما كالجزائر من سياسي وثقافي واجتماعي واقتصادي، حيث أن التجربة الجزائرية تتميز بنوع من الخصوصية التي ترتبط بنوعية النظام وأساسياته وارتباطه بكل مرحلة انتقالية فيها، حيث يعبر التحول السياسي فه و يعبر عن تغيرات عميقة على مستويات التفاعلات المنتظمة الأساسية للنظام كهيكلة السياسية من تنظيمات رسمية، والجماعات المشكّلة للمنتظم الاقتصادي والاجتماعي، والقيادة التي تشمل شاغلي المؤسسة السياسية، والسياسات التي تعبر عن أنماط النشاط الحكومي ، وفي سياق هذا يعرف "صامويل هانتينغتون" التحول السياسي " أنه يعبر عن تغيرات عميقة ومتزامنة سواء في كل مكونات النظام السياسي أو في مكوناته الأساسية فقط".¹

ومع اختلاف وتعدد المفاهيم للتحول السياسي في معالجة السياقات الانتقالية، فان الاختلاف كذلك قد طرأ على طريقة هذه الانتقالات والتحويلات حسب الباحثين والأكاديميين، كإهتمام بالطريقة التي يتم بها التحول ومنهما التحول العنيف كاندلاع الثورات الشعبية الساخطة على الأنظمة التسلطية، أو عن طريق الانقلابات العسكرية، و على النقيض نجد التحول السلمي كإلضغظ الدولي على السلطة للتكيف مع الأوضاع الراهنة وضرورة التغيير والتكيف مع المعطيات الجديدة، أو عن طريق تقديم جملة من التنازلات وتوازن علامات القوة بين السلطة والمعارضة، حيث تتشابه العديد من الرهانات والعوامل في التحكم في معطيات وسياقات التحول، وجعله منها تحولا عنيفا أو سلميا، كما تحديد الضوابط التي تكفل انتقالا ديمقراطيا ليعالج الانتهاكات نتيجة السياقات التحويلية خاصة العنيفة منها بتطبيق العدالة الانتقالية.

وفي هذا الصدد نستعرض في هذا الفصل عبر مبحثين بما يخدم سياق الدراسة استقراء التجربة الجزائرية في تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية وذلك بعرض المبحث الأول للإطار التاريخي لمأزق السلطة والتحول السياسي في الجزائر والذي كان المحدد لمشروع العدالة الانتقالية في التجربة الجزائرية، أما المبحث الثاني فيعرض أنموذج العدالة الانتقالية الذي طبق لحل الأزمة السياسية في الجزائر وإظهار أهم المحددات التي طبعت عليه ،ثم

¹ بدر الدين شبل، الحريات السياسية في الجزائر دراسة في تطور النصوص التشريعية والممارسة العملية، الأردن: دار

المبحث الثالث الذي عمدنا من خلاله تقديم تحليل تقييمي لإمكانية بناء أنموذج للعدالة الانتقالية وفقا لمسار العدالة الانتقالية في ظل التحول السياسي في الجزائر مرورا الى أهم التحديات التي واجهت الجزائر في بناء أنموذج مناسب لها وصولا الى أهم متطلبات العدالة الانتقالية المناسبة لسباق التحول السياسي في الجزائر لجعل منه حلا ناجعا وفق الآليات الفعلية للعدالة الانتقالية.

المبحث الأول: الإطار التاريخي لأزمة السلطة والتحول السياسي في الجزائر

بعد التأطير المعرفي لمسألة العدالة الانتقالية وآلياتها ومن أجل توضيح متطلباتها بإسقاطها على مسار التحول السياسي في الجزائر نحتاج بالضرورة لتأطير تاريخي يوفقنا على سياقات الأزمة وحل الأزمة الانتقالية في الجزائر ومآلا نتجا لوضع تدابير تساهم في الخروج من المأزق السياسي ، مع الإشارة هنا أننا بصدد دراسة اشكالية بناء أنموذج للعدالة الانتقالية وفق مسار تحول سياسي في الجزائر، مع تباين آراء الباحثين بخصوص هذا الإطار التاريخي والذي يستدعي بناء أنموذج جزائري مناسب للأزمة الجزائرية والتي امتدت منذ 1988 إلى غاية الحراك السياسي لعام 2019 في نسخته المستحدثه، إذ تميزت هذه المرحلة في تاريخ الانتقال السياسي بالجزائر بدور ثلاث فواعل أساسية في العملية السياسية: (المؤسسة العسكرية، والمخابرات، ومؤسسة الرئاسة)، متصارعة حول الصلاحيات والسلطات، وقد مرت بفترتين مختلفتين تماما، كانت فيهما المؤسسة العسكرية هي الحاسمة في كل الصراعات السياسية (1992 م، 1995 م، 1999 م، 2019).¹

المطلب الأول: أزمة السلطة وحراك 05 أكتوبر 1988

إن التحولات التي مست النظام الدولي المعاصر، كانت سببا في إحداث انتقالات عدة في دول كانت تحت وطأة أنظمة تسلطية خاصة منها دول العالم الثالث، الجزائر كانت مشمولة بهذه الانتقالة ودخولها مرحلة جديدة من تاريخها السياسي المعاصر، بعد انفكاكها من تسلط نظام الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال. وإذا كانت بعض التحليلات تقتصر على استرجاع الأسباب المباشرة لهذا التحول، متمثلة في "الأزمة الأمنية" أو "الحرب الأهلية" كما يصطلح عليها بعض الدارسين وهي التي خبرها المجتمع والدولة بعد إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992، فان بعضها الآخر يرددها

¹ محمد إسلام قرن، مأزق النظام الجزائري في ظل الانتقال السياسي، منتدى السياسات العربية، على

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

إلى لحظة احتجاجات أكتوبر 1988 أي إلى اللحظة التي عرفت فيها الدولة الوطنية الجزائرية كبرى أزماتها السياسية وأدت إلى إنهاء حقبة الأحادية الحزبية وإدخال البلاد في مرحلة جديدة من التعددية السياسية والحزبية.¹

في هذه المرحلة الانتقالية عرفت انفتاحا على مستوى جديد من النشاط السياسي والمتمثل في التعددية السياسية أو ديمقراطية الحكم في فترة عرفت فيها الجزائر نشاطا نخبوي واجتماعي وضغط شعبي مختلف ساهم في تشكيل ملامح التوجه السياسي الجديد، ولقي استجابة من النخبة السلطوية في الجزائر من أجل الحفاظ على الاستمرارية في الحكم في خضم غليان وشغب كبير وترافقه بأعمال عنف وشغب أو ما يعرف بأحداث 5 أكتوبر 1988، والتي تعد الباب نحو التعددية السياسية في الجزائر من الناحية التشريعية الواقعية. والتي طالب من خلالها المشاغبين في استقالة جميع المسؤولين الذين خانوا وعدهم بتبني عقيدة اشتراكية في البلاد ، مع تراكم استيائهم عن المعاملات والاستفزات والتمييز والتهميش المتصدر في حقهم، مع تراكم أسباب داخلية وخارجية واقتصادية واجتماعية وأخرى داخل النظام نفسه، ساهمت بشكل كبير في هذه الأحداث منها انهيار أسعار النفط وارتفاع المديونية وانهيار القدرة الشرائية للمواطنين، إضافة الى الندرة في المواد الاستهلاكية وانتشار البطالة، أما على المستوى الإداري تفشي ظاهرة البيروقراطية السلبية وانتشار الرشوة، وتمييز الإدارة بالمركزية الإدارية ووقوعها تحت لواء الوصاية المتشددة، واستفحال الفساد الإداري، كل هذه العوامل أبرزت الخلل القائم على مستوى النظام الحاكم وانقسام نخبه الحاكمة في إيجاد حلول للأزمة مع فشلها في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي. وبإيعاز من الحكومة كان الرد على أعمال الشغب بلغة العنف وأدى إلى وقوع 500 قتيل وعدد أكبر من الجرحى من جراء تدخل الجيش وإطلاق النار، مما أحدث شرخا في الشرعية الثورية للدولة الجزائرية بينها وبين الشعب، وسرعان ما تداركت الحكومة الأمر بتحبيد العنف لإحداث استقرار في البلاد وإحداث تغيير سياسي بإصدار دستور جديد في 23 فيفري 1989، والذي يعد المكرس والمحدد للتعددية السياسية في الجزائر وطى صفحة الاحتكار السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني لأنه أجاز في المادة 40 منه إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي،² وان كانت قد قيدتها بأن لا تتخذ كذريعة لضرب بعض الثوابت و المساس ببعض الحقوق.³

¹(الظاهر سعود،المصالحة الوطنية في الجزائر التجربة والمكاسب،مجلة سياسات عربية،العدد34،ص45

²(رشيد تلمساني،الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية،مركز كارنيجي للشرق الأوسط،العدد 7،

2008،ص2

³(بدر الدين شبل،نفس المرجع السابق الذكر،ص145

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

بعد فتح المجال أمام التعددية السياسية بمقتضى دستور 1989 و ظهور كثيرا من الأحزاب مع فتح المجال أمام النشاط الاجتماعي والسياسي العلني لمختلف النخب، وإتاحة الفرصة لها بالمشاركة للتنافس باحتكام صناديق الاقتراع في الانتخابات البلدية، والتي أثبتت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب معارض الغلبة على باقي الأحزاب بما فيهم الحزب الحاكم بالفوز الكاسح في الانتخابات البلدية لعام 1990، وشكلت الانتخابات التشريعية سنة 1991 الاختبار الحقيقي لمدى جدية مسعى التحول السياسي المعلن، خاصة بعد إثبات الحزب المعارض الأفضلية في الدور الثاني من الانتخابات وكذا تسييره للعديد من المجالس المحلية، حيث تم إلغاء المسار الانتخابي مما يثبت أن الإقرار بالتعددية من قبل النظام الحاكم الجزائري لم يكن لإيمان النظام بقيم الديمقراطية، ومزايا المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة وغياب الإرادة السياسية الحقيقية لجعل هذا التحول السياسي وفق المعايير الديمقراطية.

بعد إلغاء هذه الانتخابات دخلت الجزائر في وتيرة عنف بصورة مضطربة، وحدث الانقلاب العسكري في جانفي 1992 إضافة الى حالة شغور منصب رئيس الدولة، و بعد سنة توسع نطاق أعمال العنف للجماعة الإسلامية المسلحة ،ثم تولى اليمين زروال منصب الرئاسة اثر انتخابات 1994 وإقرار تعديل الدستور في نوفمبر 1996 عبر استفتاء شعبي وتحديد مبدأ تحديد العهودات واستحداث مجلس الأمة ، وتزامن هذا مع ظهور جماعات متطرفة منشقة عن الجماعات المسلحة في سنة 1998 إذ سعت أعمالها الإرهابية من اغتيالات طالت حتى المواطنين، وقتل مئات المدنيين في قرى مجاورة للجزائر العاصمة ، في سلسلة من المجازر المروعة أثارت قلقا دوليا عالميا، وتوجه عدد كبير من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ب إبداء قلقها إزاء الوضع الأمني في الجزائر، واستمرت موجة الاستنكار الدولي وحالة العزل التي اجتاحت الجزائر لسنوات كثيرة.¹ وتمكنت الجزائر في فترة وجيزة من اكتساب شرعية دولية من خلال مقاربتها لمحاربة الإرهاب وبعدها إقرار تعديل قانوني الانتخابات والأحزاب وسط إصرار القيادة الجزائرية المحافظة على مظاهر الديمقراطية للبلاد لتعرف الجزائر منعطف سياسي آخر، بتقديم اليمين زروال استقالته وتنظيم انتخابات تشريعية عام 1997 بتعديل قانوني الانتخابات وتم من خلالها إعادة توزيع الأدوار السياسية وإدماج بعض الفواعل الأخرى في هذه العملية كأحزاب المعارضة الإسلامية المعروفة بالاعتدال، وبعد ذلك لتترجم الإصلاحات وأهم تدابير العدالة الانتقالية بترؤس عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم عام 1999 بعد إعلان إجراء انتخابات رئاسية مسبقة.

¹(رشيد تلمساني، نفس المرجع السابق الذكر، ص5_7

المطلب الثاني: أزمة السلطة وحراك 22 فيفري 2019

مثلت الهبة الشعبية في الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 حدثا استثنائيا، أعاد إحياء الرؤية الثورية للتاريخ السياسي الجزائري بعد عقود من سيادة حالة الانعزال السياسية عن واقع غير ديمقراطي عاشته الجزائر بعد مرحلة العشرية السوداء، رغم حجم التظاهر اليومي والسلوك الاحتجاجي الذي تعرفه الجزائر منذ سنوات.¹ هذا الحراك الذي يختلف عن غيره من حالات الاضطراب التي قد يعرفها النظام السياسي، فهو يختلف عن الثورة التي تعتبر حركة تغيير مفاجئ وعنيف، كما يختلف عن التحركات الفئوية الطائفية، ويختلف عن الانقلاب الذي يكون مصدره السلطة الحاكمة نفسها أو عن طريق الجيش أو فئة منه، إذ يتميز الحراك الشعبي في الجزائر بالطابع المدني السلمي وتلقائية تحركه، في السعي لتجاوز وضع قديم تضررت منه أغلب فئات المجتمع، فالمتظاهرون اتفقوا في موقفهم بأن رئيس الجزائر الذي أنتخب عام 1999 ينبغي له التنحي والمطالبة بعدم ترشحه لعهدة خامسة جديدة، ومع ذلك فإن نضالهم ليس ضد الرئيس بحد ذاته، وإنما يقفون بوجه "دولة عميقة" تتألف من الحكومة وأعضاء من الجيش الجزائري والجهاز الأمني ونخبة من رجال الأعمال الذين أرادوا بقاء الرئيس لحماية امتيازاتهم.²

إن المراقب للشأن الجزائري واستقراء للمطالب التي رفعها المحتجون في هذا الحراك تمثلت في مطالب سياسية باتفاق جميع المشاركين من أفراد المجتمع ونخب ثقافية وأطباء، حقوقيون وسياسيون، مما يوسم هذا الحراك بالطابع السياسي لا الاحتجاج من أجل الخبز مما يجعله استثناء عن باقي الاحتجاجات التي مر بها أي مسار تحول سياسي في الجزائر، هذا الحراك الذي جاء رفضا لسياسات السلطة الحاكمة منذ مجيء بوتفليقة للحكم عام 1999 رغم ما حققه في استتباب الأمن، ورفضاً لاستمرارية النظام بتجديد الانتفاح على الديمقراطية بتجديد العهد، وبالتالي تحقق أهم شيء من خلال مسيره 22 فيفري 2019 وهو إظهار الرفض للعهد الخامسة وكانت بمثابة ميلاد جديد للفعل السياسي في الجزائر.³ فقد تعامل الرئيس المستقيل بوتفليقة منذ وصوله قصر المرادية بآليات تكريس السلطة الرئاسية التنفيذية، وساعده في ذلك الطرف الدولي الضاغط في سبيل مكافحة

¹ بوحنية قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مركز الجزيرة للدراسات، 2019

² عائشة دويدي، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 1، أبريل 2020، ص 836_837

³ نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، دط، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020، ص 59

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

الإرهاب، وأعتبر الرجل المخلص في مخيال الجمع الجزائري خصوصا بعد إقراره ميثاق السلم والمصالحة وقانون الوئام المدني وهي أمور جعلت في حساب الرجل منذ 1999، ومع التعديل الممنهج للدستور وخوفا من تداعيات الربيع العربي، كرس بوتفليقة سلطته المطلقة بإلغاء دور المؤسسة التشريعية وتحويلها الى مؤسسة مهيمٍ على قرارها، خصوصا بعد تعديل الدستور لتبرير ترشحه لعهد ثالثة ورابعة، إذ أضحت صناعة القرار السياسي مرتعنا بيد مؤسسة الرئيس، ولتزداد حدة منذ بداية العهدة الرابعة سنة 2015، وانتشار الفساد وتزوير الإرادة الشعبية الانتخابية حول من يحكم الجزائر خاصة بعد عبثية التعديل الدستوري عام 2016 وإقرار تمرير العهدة الخامسة بالقوة.¹

هذا الترشح للعهدة الخامسة الذي اعتبر مذلة ومهانة للجزائريين كون الرئيس مريض وغائب لسنوات عن المشهد السياسي، والتأكد من أن القائم بالأعمال الاستشارية شقيقه سعيد بوتفليقة هو صانع القرار في الجزائر، جاءت الدعوات للتظاهر عبر وسائل التواصل الاجتماعي وحدد يوم الجمعة 22 فيفري كانطلاقة للمسيرات بعد صلاة الجمعة والتي شهدت توجسا وحذرا شديدين من ردود فعل سابقة للمؤسسة العسكرية، لكن المفارقة أن الجهات الأمنية تحت إمرة الجيش حافظت على سلامة هذه الاحتجاجات.

رغم بعض المحاولات التي أرفقت في الأيام القليلة من بداية الاحتجاجات من أجل اختراقها من قبل مدير المخابرات السابق الجنرال توفيق بدولته العميقة، وخلق واقع جديد يسمح له بالسيطرة أو بالعودة الى امتلاك جزء من النفوذ في السلطة على الأقل.² كما أكد هذا الأخير في إطار ممارسته للمعارضة عبر موقع تويتر أن سعيد بوتفليقة كان مستعدا حتى نهاية مارس 2019 للقيام بأي شيء من أجل التمسك بالسلطة بما في ذلك إدخال البلاد في حالة الحصار أو حالة الطوارئ.³

ترافق مسار الاحتجاجات بتحركات كثيرة ومستعجلة جراء الضغط الشعبي إذ أصدرت الرئاسة في الثالث من مارس خطابا مزعوما عن الرئيس بوتفليقة لترشحه للعهدة الخامسة مع وعود تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة، ثم ليخرج في السادس من نفس شهر مارس رئيس الأركان الجزائري الفريق قايد أحمد صالح ليصرح قائلا: « أن الجزائر قوية بشعبها » لتفهم أن القطيعة بين مؤسسة الجيش والسلطة، واستمرت الاحتجاجات لتخرج منظمة المجاهدين في بيان غير مسبوق جاء فيه: « أن الحراك الشعبي استقطب كل شرائح المجتمع، يتمحور حول فكرة أساسية وهي طي صفحة تراكمات واقع مؤلم ترتب عن

¹ (بوحنية قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مركز الجزيرة للدراسات، 2019)

² (نور الدين بكيس، نفس المرجع السابق الذكر، ص 57)

³ (بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر)

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

ممارسات لم تكن في مستوى مواكبة متطلبات شعبنا المشروعة » . وفي 26 مارس ظهر رئيس الأركان أحمد قايد صالح عازما على تطبيق الفصل 102 من دستور 2016 الجزائري الذي ينص : «إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمّن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبت حقيقة هذا المانع يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع» . ليعلن مباشرة البرلمان المنعقد بغرفتيه بثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين (2/3) أعضائه، ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها 45 يوم رئيس مجلس الأمة، وفي حالة استمرار المانع يعلن شغور بالاستقالة وجوبا.¹

وحيال ذلك صرح الرئيس الأسبق اليمين زروال عبر وسائل الإعلام أنه تم إبرام اجتماع سري قد دعي فيه مع الجنرال محمد مدين المدعو "التوفيق" مع سعيد بوتفليقة متجاهلين قرار البرلمان بشعور منصب رئاسة الدولة، من أجل تسيير هذه المرحلة الانتقالية وفق أجندة السلطة المتشبثة بالحكم، مما استدعى الأمر إلى إصدار أمر لتقديم الرئيس استقالته إلزامية من قبل قائد الأركان فريق قايد صالح، وبالفعل تمت الاستقالة، وتم تقديمها إلى رئيس المجلس الدستوري يوم الاثنين أبريل 2019 من قبل بوتفليقة شخصيا. على إثرها دخلت الجزائر مسارا انتقاليا استثنائيا، عرف بالانتقال السياسي السلمي ومختلف تماما على سابقه من مسارات سياسية عرفت الجزائر، ومع ذلك فإن الاحتجاجات لم تتوقف باستقالة الرئيس ليؤكد الشعب أن المطالب الأساسية هي تغيير منظومة كاملة من الفساد، ليتواجه الحراك مع تحديات كبرى، كان لزاما إيجاد مخرج ديمقراطي لهذا المسار، فقد سارعت السلطة بعد أن سد رئيس مجلس الأمة الفراغ المؤقت للمنصب الرئاسي في وضع تدابير وحلول وآليات من شأنها إدارة هذا الانتقال، إلى أن تتم انتخابات رئاسية جديدة. وهكذا تغير المشهد السياسي ببداية سطوة الجيش على السلطة وبداية تحييد الخصوم السياسيين والتضحية برموز من أجنحة النظام، للتهدئة واحتواء الحراك باعتقال سعيد بوتفليقة، كما أصبح المسؤولون يطاردون في الشوارع ويلاحقون من طرف المواطنين ، ورغم كل ما حدث ورغم التضحية برموز النظام كانت ولا زالت فاعلة إلا أن الشارع لم يهدأ ولم يستكن، وأعتبر ذلك نوعا من أنواع صراع الأجنحة. وبقي الشعب مركزا على مطالبه السياسية بالتغيير الفعلي للنظام وليس استبدال شخصيات فقط، لأن النظام في الجزائر أكبر من الأشخاص.²

¹ (زهور وعمارة، الحراك الشعبي في الجزائر: تتحاو قع تأملات في واقع مرهون، مجلة تسامح لمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 65، 2019

² (نور الدين بكيس، نفس المرجع السابق الذكر، ص 99_102

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

واستمرت الاحتجاجات حتى بعد إجراء الانتخابات الرئاسية وإعلان محمد الشرفي رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في الجزائر يوم الجمعة 13 ديسمبر 2019 فوز المرشح الحر عبد المجيد تبون بالانتخابات الرئاسية من الدور الأول بحصوله على 58,15% من الأصوات ليخلف الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة.¹

يعتبر مسار التحول السياسي في الجزائر بفترة مختلفة من أهم تجارب الانفتاح على الديمقراطية والانتقالات الاستثنائية وأصعبها نظرا لمآلاتها ومخارجاتها ، فالفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 1999 عرفت بأعقد مرحلة بعد حرب التحرير في الجزائر رغم إقرار السلطة الحاكمة الانفتاح على التعددية السياسية بدستور 1989، إلا أنها عرفت منعطفا أمينا في هذا المسار وأدخل الجزائر في عزلة سياسية كبيرة، وانعكست بدورها على نوعية التدابير والآليات التي أحتكم إليها في الخروج من الأزمة ، أما في الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية التحول الديمقراطي المتعثر الحاصل بعد حراك فيفري 2019 ومحاولة السلطة الالتفاف على كل المكسب الديمقراطي إلا أنها لم تعرف انزلاقا أمنيا وخالفت كثير من التوقعات حول السيناريوهات المحتملة وحتى في كيفية التعامل مع هذه الأزمة والآليات المستحدثة في تسييرها.

¹مقالات الشروق، عبد العزيز تبون رئيس للجزائر من الدورة الأولى للانتخابات، على الموقع، www.dw.com، تاريخ النشر: 2019/12/13، تاريخ الزيارة: 2020/9/7

المبحث الثاني: آليات العدالة الانتقالية في الجزائر ومحددات بنائها

خلافا لبعض الدول العربية كالمغرب والتي عرفت تجربة ناجحة في تطبيق آليات العدالة الانتقالية، فإن الجزائر في إطار بناء مشروع للعدالة الانتقالية كان منقوصا ونابع من إرادة سياسية غير صادقة، فالنموذج الجزائري الذي يراوح مكانه فهو لم ينصف الضحايا وحتى المفقودين منهم، ولا هو أسس لرؤية مستقبلية ومصالحة تطوي مآزق الماضي، فالجزائر التي شهدت أزمة سياسية طويلة الأمد خلقت اختلالا في جميع الأصعدة، ومع تراكمات هذه الاختلالات الماضية صبغت على نيتها في بناء نموذج للعدالة الانتقالية يكون متوازنا، و يساهم في الخروج من المآزق السياسي والأمني.

المطلب الأول: محددات بناء نموذج للعدالة الانتقالية في الجزائر

لبناء أنموذج يوافق مسار التحول السياسي في الجزائر تغلب على هذه العملية جملة من المحددات التي تغطي وتطبع سماتها في صياغة وبناء هذا النموذج وحتى كيفية ومدى تطبيقه ولعل أهمها هي:

1_ نمط التحول: إن من أهم مقاربات التحول السياسي هو الانتقال من مرحلة غير ديمقراطية أو تسلطية إلى أخرى ديمقراطية، وبذلك يكون التحول والانتقال الديمقراطي حلقة الوصل بين المرحلتين، وللتحول الديمقراطي أنماط فمنها:

_ الانتقال من أعلى (فوقي): ويكون هذا النوع من التحول نابع من الإرادة السياسية داخل النظام، وهو الذي يحصل من داخل النظام التسلطي، ويقوده في هذه الحالة الجناح الإصلاحية في النخبة الحاكمة، المقبول من المعارضة الداخلية ومن القوة المؤثرة في الخارج.

_ الانتقال من (أسفل): وتقوده المعارضة بشرط أن تكون موحدة و متماسكة وتمتلك القدرة التنظيمية والسياسية والتعبوية لقيادة العصيان المدني ضد النظام التسلطي، مما يضطره لتقديم تنازلات ضرورية متعلقة بالحرية السياسية والديمقراطية التشاركية للشعب، وفي حالة رفض النظام تلجأ المعارضة إلى الإطاحة به.¹

¹عائشة عباس، الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس قراءة في تجربة حركة النهضة في الحكم، المركز الديمقراطي العربي، 2016

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

الانتقال التعاقدى: وهو من خلال التفاوض بين النظام وقوى المعارضة عندما يكون هناك توازن نسبي في ميزان القوى بين الطرفين من أجل الخروج من الأزمة بأقل الخسائر.

الانتقال بتدخل عسكري أجنبي: والذي يعتبر شكل من أشكال الاستعمار.¹

الانتقال بمبادرة الشعب: يحدث من خلال ثورة أو انتفاضة شعبية أو احتشاد الجماهيري واحتجاجات ضد السلطة تدفعها للتغيير نحو الديمقراطية.²

من خلال هذه الأنماط وإسقاطها على سياقات التحول السياسي في الجزائر، سواء في التحول السياسي الأول وإقرار التعددية السياسية أو من خلال الحراك السياسي في 2019، فإننا نلاحظ أن الانتقال في التجربة الجزائرية كان في كل المرحلتين، نتاج انتقال بمبادرة الشعب ونتيجة الاحتجاجات واحتشاد الجماهير، فهي لم تحدث بشكل منظم ولا تحت سقف أي معارضة، كما أنها لم تكن نتاج إرادة سياسية من السلطة الحاكمة، وعلى ذلك كانت المطالب مشتتة بين إسقاط ومحاسبة المسؤولين عن الفساد السياسي والاقتصادي، وبين تغيير النظام، لكن الفارق في المرحلتين هو تعامل السلطة مع هذه الاحتجاجات والتي عرفت عنفا بليغا منذ أحداث أكتوبر 1988 وامتدت طيلة 10 سنوات كاملة والتي تعرف بأسوأ مرحلة في التاريخ السياسي والأمني الجزائري، أما حراك الجزائر سنة 2019 فلم يشهد أحداث عنف واعتبرت ثورة سلمية، هذه التمايزات لم تعطي نموذجا حقيقيا للعدالة الانتقالية في الجزائر، بل جاءت كمقاربات سياسية مكيفة حسب تصورات النظام الحاكم ، وبالتالي فإن لنوعية الانتقال تعتبر محدد لنموذج العدالة الانتقالية خاصة لو كانت من جانب جناح إصلاح في السلطة الحاكمة.

2_ الثقافة السياسية :

إن صيرورة الانتقال والتحول السياسي في نمط ديمقراطي يبقى إمكانية واردة التحقيق بقيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على حد سواء، حيث أن إستراتيجية التحول السياسي تفرض على أن تكون هناك ثقافة التي تحل محل النزعة الشمولية لتقدم بذلك نوع من التوافق والتراضي والتعاقد ثم التنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء، وبالتالي فتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع، لتطبق في النهاية فكرة التداول السلمي على السلطة، ومن هنا تصبح ملكية عمومية للجميع وتلغي بموجبه أفساط ومستحقات السياسة والسلطة على قواعد الامتياز أو الأفضلية للسطو مجددا على الرأسمال الجماعي السياسي.³ لكن الملاحظ في الحالة الجزائرية أن الثقافة السياسية

¹عائشة عباش، نفس المرجع السابق الذكر

²بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص112

³عبد القادر بن حمادي، الانتقال الديمقراطي المغربي بين الأعداء الوهمية والتحفظات المتجددة، بط، النشر الجامعي

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

للمعارضة والمجتمع تميل الى النمط التابع للسلطة غالبا، فإن المشاركة السياسية تتسم بالشكلية والموسمية وعدم الفعالية، وان كانت قد بدأت تظهر بوادر تغيير في هذا النمط من خلال نشوء حركات سياسية تعتمد على أسلوب التظاهر والرفض ومحاولة التأثير والانخراط في المجال السياسي العام بتجاوز القنوات الرسمية.¹

إن الاحتجاجات تساهم في صنع عملية الانتقال لكن طابعها العشوائي وغير الواعي بثقافة سياسية تحاكي ديمقراطية النظم، وكذا عامل المشاركة السياسية الموسمية وتأثرها بالتوجهات الأيديولوجية كان لها أثر كبير في جعل العدالة الانتقالية مشروع تستقر به السلطة الحاكمة فقط دون اللجوء الى التشاور حول مضامينها ، وإذا بحثنا في مشاركة القاعدة الشعبية في حوار وطني من أجل إنشاء مشروع عدالة انتقالية فإننا نلاحظ غياب تام للمشاركة السياسية للشعب والمعارضة في هذا الحدث، إذ جاءت كلها تدابير من السلطة الحاكمة فجأة.

3_ استعداد المؤسسات:

يقصد به معنى قدرتها على التجاوب مع ما يتطلبه إحلال العدالة الانتقالية من كشف الحقائق وتقديم التعويضات ثم إقرار إصلاحات عميقة تمنع حدوث انتهاكات في المستقبل، وعدم مقاومة الأجهزة التي تقوم بتحقيق العدالة الانتقالية مثل لجان التقصي، وأيضا رفض فكرة الإصلاح وإعاقته، ولعل أهم المؤسسات المعنية هي الجهاز البيروقراطي والأجهزة الأمنية والقضاء.² لكن من المؤكد أن مؤسسات الدولة الجزائرية باختلافها تعرف فسادا إداري وسياسي وتحتاج إلى إصلاح وإعادة تهيئة، كاستقلالية مؤسسات القضاء وكسر الوصاية السلطوية على باقي الهيئات والمؤسسات وكذا التخلي ع ن مركزية الإدارة لتسهيل عملية التحقيق والوصول الى عدد أكبر من الضحايا، لذلك اهتمت الجزائر بتقديم إصلاحات إدارية عدة وتدابير وقائية في القطاع العام مثل إنشاء هيئه الوقاية من الفساد ومكافحته. إن هذه المحددات باختلافها ساهمت في توجيه التصور العام لبناء أنموذج جزائري في العدالة الانتقالية يقوم على المساءلة والمحاسبة العادلة وفق سيادة القانون، وفي ذات الوقت هيمنة السلطة الحاكمة في استحداث مشاريع العدالة الانتقالية وتعتمدها إقصاء باقي الأطراف المشاركة في عملية التحول السياسي من معارضة ومواطنين وجمعيات المجتمع المدني قصد تكييف هذا النموذج ومصالحها في أحيان كثيرة.

¹(بوحنية قوي،العدالة الانتقالية في التجارب العربية:الحقيقة والمصالحة وألويات السلم الأهلي،ط 1،الأردن،دار حامد

للنشر والتوزيع،2017،ص115

²(بوحنية قوي،نفس المرجع،ص117

المطلب الثاني: المصالحة الوطنية كمقاربة للعدالة الانتقالية في الجزائر

1_مبادرات المصالحة الوطنية بعد دستور 1989

تبنى النظام السياسي عددا من المبادرات أطلق عليها العدالة الانتقالية كما تبنت المعارضة السياسية عددا آخر من المبادرات التصالحية غير أن جميعها لم يتفق مع جوهر مفهوم العدالة الانتقالية وأهدافها، ويمكن القول أن كافة الاجتهادات كانت مجرد مبادرات للمصالحة¹، إذ تعتبر هذه الأخيرة شكل من أشكال العدالة الانتقالية لحل النزاعات وتعتبر أكثر تقبلا اجتماعيا والتي تهدف الى التأسيس الحقيقي والصحيح للتحول الديمقراطي لذا تبناها النظام من أجل تحقيق العدالة الانتقالية، رغم أن مسارها اكتنفه الكثير من الغموض رغم نجاحه في تحقيق أهداف عدة، هذه المبادرات التي امتدت طيلة ثلاث سنوات من بداية الأزمة وتشكلت في شكل حوار سياسي لكن سرعان ما خفت جوارأ اشتداد الأزمة الأمنية وارتفاع سقف المواجهات بين الجماعات الإسلامية والنظام ال حاكم، حيث تمثلت هذه المبادرات في إطار مسار المصالحة الوطنية في:

أولاً: مبادرة حوار التصالح السياسي للمعارضة

تبنت المعارضة الجزائرية المؤلفة من جبهة التحرير الوطني وجبهة الإنقاذ، والنهضة وحزب العمال وحزب القوى الاشتراكية، المبادرة الأولى التي لم يسمح لها بالاجتماع في الجزائر، فعقدت اجتماعها في روما، حيث أ سفر الاجتماع عن توقيع العقد الوطني لسنة 1995 الذي يدعو الى تبني سلسلة من الآليات والتدابير لوقف كافة انتهاكات حقوق الإنسان، وكشف الحقيقة، وأن تقوم الحكومة الانتقالية بإجراء انتخابات مستقبلية، وقد توافقت كافة الأطراف بما فيها الحزب الفائز والذي حرم من تشكيل الحكومة على البنود الواردة في العقد الوطني، والذي يعد وثيقة مهمة من وثائق المصالحة والعدالة الانتقالية، غير أن النظام السياسي رفض الاعتراف بها واعتبرها مغرضة²، وبذلك حكم على هذه المبادرة بالفشل تزامنا مع وصول نشاط المجموعات المسلحة أوجه في محاولة منهم إقامة الدولة الإسلامية عن طريق الجهاد وتوسيع النشاط بنشر الإبادة والقتل للمواطنين، لدى وقفت هذه المجازر موقف الشرخ الحاصل للموقف الشعبي لقضيتهم على اصطفاف هذا الأخير مع سياسة النظام

¹علاء شلبي وآخرون، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، ط1، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014، ص117

²نفس المرجع، ص117

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

الحاكم، وفي مقابل هذا كانت العملية السياسية شبه معطلة، وفي ظل هذا الوضع كانت الخسائر في ارتفاع الى أن بدأت ملامح المخرج من الأزمة تلوح في الأفق.

ثانيا: قانون الرحمة

بعد أن أخفق الوفاق الوطني بمعية الرئيس اليمين زروال وقوى المعارضة أولهم قيادة جبهة الإنقاذ وباقي الفاعلين السياسيين في إيجاد حل للأزمة الأمنية بمبادرة سياسية، تم إطلاق قانون الرحمة بموجب الأمر الرئاسي رقم 11/95 المؤرخ في 25 فبراير 1995¹ إثر التعديل الذي لحق قانون العقوبات، الذي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق الفعلي في الطريق الطويلة نحو التصالح الوطني²، بعد أن فشلت مبادرات التصالح ولم تتجح في إيقاف استمرارية هذه الجرائم فتصدى لها الرئيس الجزائري بإقرار قانون الرحمة والذي كان الانطلاق نحو الحوار والتصالح.

يعتبر قانون الرحمة مقارنة أمنية بمضمون سياسي في سنة 1995 والذي وضعه الرئيس اليمين زروال، تضمن سلسلة من التدابير الأمنية لفائدة الجماعات المسلحة دون غيرها تنصّ على تخفيف العقوبات الصادرة ضدهم في حاله تسليم أنفسهم للجيش³، هذا القانون كما نص عليه الأمر الرئاسي هو سلسلة تدابير تتيح للأشخاص المتابعين بجرائم الإرهاب أو التخريب الذين يسلمون أنفسهم العودة الى المجتمع بعد نبذ العمل المسلح، في مقابل الاستفادة من العفو أو من عقوبات مخففة⁴

لكن بعد ما سعت إليه السلطة في بناء خارطة سياسية لها، قصد كسب الشرعية كونها سلطة انقلاب مع تنظيم انتخابات رئاسية والتي ثبتت اليمين زروال رئيسا، وتنظيم انتخابات تشريعية فاز فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي المقرب من النخب الحاكمة، هذا الرئيس الذي كان انتخابه لبنة في مسعى بناء الصرح المؤسساتي، أعلن استقالته بعد أقل من ثلاثة أعوام، وفسرت هذه الاستقالة بالمسعى التفاوضي السري لبعض قادة الجيش الوطني مع قادة التنظيم المسلح المسمى بالجيش الإسلامي للإنقاذ من دون موافقة الرئيس، وهو مسعى انتهى بإعلان الجيش الإسلامي هدنة من جانب واحد في أكتوبر 1997، كما أن هذه الاستقالة فتحت المجال من جهة أخرى لتسوية سياسية، يبدو أنه كان يجري

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/95 المتعلق بقانون الرحمة المؤرخ

في 25/02/2015، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ: 29/07/1995، ص 18

²(الطاهر سعود، نفس المرجع السابق الذكر، ص 47

³(بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 168

⁴(الطاهر سعود، نفس المرجع، ص 47

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

التحضير لها من مدة، من قبل قيادة الجيش التي كانت تبحث لها عن تسويق سياسي لم يكن في وسع الرئيس اليمين زروال ذي الخلفية العسكرية القيام به.¹

ثالثا: قانون الوئام المدني

بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أفريل 1999 وهو الذي كان مرشح الجيش بلا موارد الواجهة السياسية المثلى التي ستهب بمسار التصالح الى أبعد مدى ممكن، وستقله من إطار "قانون الرحمة" الى إطار "الوئام المدني" قبل أن ينتهي في خطوة لاحقة الى مسعى شامل للمصالحة الوطنية ، إذ لم يكن تدبيرا قانونيا محضا مثل سابقه "قانون الرحمة" بموجب أوامر رئاسية، بل مرر على الهيئات التشريعية ليأخذ حصانته القانونية، ثم مرر للاستفتاء الشعبي ليتحصن بإرادة شعبية تعطيه مذاه من الصدقية وتمنحه سنده الاجتماعي.²

حيث يعتبر قانون الوئام المدني الأقرب للمصالحة الوطنية من حيث النجاح ، ومن أهم النقاط التي جاء بها قانون الوئام المدني بموجب القانون رقم 99_08 المؤرخ في 13 جويلية 1999³ أن غايته السامية هي استعادة الوئام المدني كما جاء في مادته الأولى، وأما الأطراف المعنية هم المتورطون في الأعمال الإرهابية أو التخريبية سواء الذين توبعوا أو هم محل متابعة، كما بينت ذات المادة على أن هؤلاء الأشخاص يتوجب عليهم إشعار السلطات المتخصصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي، وقد تم تعيين هذه السلطات فيما بعد بمرسوم تنظيمي صدر في 20 جويلية 1999 في المادة 20 منه.⁴ ومن التدابير التي حددها قانون الوئام المدني الإعفاء من المتابعة وتخفيف العقوبات ، مما أدى الى انشقاق الآلاف عن العمل المسلح وانخراطهم في العمل السياسي، وصولا الى عام 2000 والذي تم فيه الإعلان عن حل الجيش الإسلامي للإنقاذ وبداية التعاون مع الجيش الرسمي في مكافحة باقي المجموعات المسلحة حيث حقق هذا القانون نتائج مهمة على كل الأصعدة رغم النقائص الكثيرة التي شابته من بينها غياب آليات مجتمعية حقيقية لإدماج المسلحين العائدين للحياة المدنية وبالتالي عودة بعضهم للعمل المسلح.⁵

¹ (بوحنية قوي، العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وألويات السلم الأهلي، ط1، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2017، ص168)

² (الطاهر سعود، نفس المرجع السابق الذكر، ص47)

³ (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99/08 المتعلق بإستعادة الوئام المدني، المؤرخ في 13/07/1999، الجريدة الرسمية، العدد46، الصادرة بتاريخ: 29 ربيع الأول 1420هـ، ص13)

⁴ (محمد محدة، شرح مختصر لقانون الوئام المدني، الجزائر، 1999، ص3)

⁵ (بوحنية قوي، نفس المرجع 169)

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

كذلك لم تشكل الجرائم الخطيرة في معظمها موضوع تحقيقات جنائية، لذلك منح العفو بصورة اعتباطية حيث أن الأمر التنفيذي الذي صدر في 20 جويلية 1999 القاضي بإنشاء لجان المراقبة في كل ولاية لتحديد تأهيل المستسلمين إلى العفو ولتحديد شروط فترة المراقبة التي سيخضعون لها، والتي ترأسها مدع عام، لكل لجنته، باشرت هذه اللجان عملها من دون شفافية أو خضوع لمساءلة الرأي العام مما أثارت الشكوك حول إقصائها أفرادا ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية.

قبل ثلاثة أيام من انتهاء مدة قانون الوفاق المدني أعلن بوتفليقة عن قراره إصدار عفو شامل وزعم أن هذا المرسوم التنفيذي سيوسّع نطاق العفو ليشمل مجموعة محددة من الإسلاميين المسلحين كانوا وافقوا على تسليم السلاح ، لكن استنفاذ جميع أعضاء الجيش الإسلامي من هذا العفو الشامل وذلك من دون أي تحقيق، مما أثار موجة احتجاجات واسعة خاصة من أهل المفقودين، وبعد أن أصبحت صدقية خطة السلام على المحك أسس بوتفليقة في 21 سبتمبر 2003 للجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز حماية حقوق الإنسان، ومن أجل غلق ملف المفقودين عرض تعويض مالي على عائلات المفقودين بمبالغ وصلت الى مليون دينار جزائري (13 ألف دولار) كحل أنسب في هذه الظروف.¹

رابع: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

جاء مسعى المصالحة الوطنية كمرحلة ثانية وكتكملة لمشروع الوئام المدني الهادف الى استتباب الأمن والطمأنينة في الجزائر، والذي وعد بها الرئيس بوتفليقة عشية انتخابه للمرة الثانية سنة 2004، طرح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الصادر بموجب القانون رقم 01/06 بتاريخ 14 أوت 2005 حيث طرحه للاستفتاء في 29 سبتمبر 2005 ونال نسبة عالية من الموافقة، غير أن مضمون القانون كان مخيبا للآمال بالنظر للاسم الذي يحمله، حيث أضاف بعض المكاسب القليلة للمسعى السابق ومنها إبطال المتابعات في حق المسلحين الذين تخلوا عن السلاح، وعن أولئك الفارين خارج الجزائر من قيادة الحزب المنحل، بينما لم يشر بأي بند الى الطرف الثاني من الصراع وهم قادة المؤسسة العسكرية الذين أوقفوا المسار الانتخابي وخاضوا الحرب ضد المسلحين الإسلاميين، مع أن منظمات حقوقية عدة تتهمهم بارتكاب جرائم أثناء ذلك.²

¹(رشيد تلمساني، نفس المرجع السابق الذكر، ص 8_9_10

²(بوحنية قوي، العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وألويات السلم الأهلي، ط 1، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2017، 170

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

وبغض النظر عن الانتقادات المسجلة على الرؤية التي وجّهت لهيئات السلم والمصالحة أو الطريقة التي طبّق بها، كان مثلما نصت على ذلك أرضية الميثاق غاية ينشدها الشعب الجزائري وأنها مطلب غير قابل للتأجيل، نظرا لما تواجهه الجزائر من تحديات التنمية العديدة، أسفر تطبيقها بحصيلة ايجابية جدا وأن الميثاق طبق بنسبة 95 بالمئه حسب ما صرّح به عدد من المتابعين أو المعنيين مباشرة بملفها، وشملت إجراءات السلم والمصالحة أربع فئات:

_ فئة الأشخاص الراغبين في تسليم أنفسهم طواعية_ فئة المفقودين_ فئة الأشخاص المسرحين من عملهم بسبب ضلوعهم في أعمال إرهابية_ فئة الأشخاص الإرهابيين. أما عن الحصيلة الإحصائية بالأرقام، فبيّن رئيس علبة المساعدة القضائية المكلفة بتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية:

_ أكثر من 15 ألف شخص مستّهم إجراءات المصالحة الوطنية منهم 6 آلاف شخص استفادوا من تدابير الوثام الوطني قبل ذلك.

_ استفادت من التعويض 7100 عائلة مفقود من مجموع 7144 عائلة معنية.

_ استفادت من التعويضات المالية 11224 عائلة إرهابي محرومة من ضمن قائمة رسمية بالإرهابيين الذين تم القضاء عليهم المقدر ب 17 ألف إرهابي.¹

2_ مبادرات المصالحة الوطنية بعد حراك فيفري 2019

تحتاج كل مرحلة انتقالية في تاريخ الدول الى آليات لتسييرها والمتمثلة وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان في منظومة العدالة الانتقالية، ولذلك فإن الحراك السياسي في الجزائر قبل وبعد إسقاط السلطة فرضت عليه تحديات الى إيجاد التدابير تهندس هذه المرحلة الانتقالية الحساسة في تاريخ مسار التحول السياسي في الجزائر واستثنائيتها، إن المبادرات حيال ذلك لم تخرج عن إطار النموذج الجزائري للعدالة الانتقالية السالفة الذكر والمختزلة في مقاربة المصالحة الوطنية، وان اختلفت في طبيعة وظرف الطرح، فهي لم تطرح وفق سياق أمني مضطرب، بل جاءت بمحاولة تفاوض وحوار قصد احتواء الاستمرارية في الحراك قبل وبعد الانتخابات الرئاسية من طرف الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ونخبه من المجتمع.

¹(الطاهر مسعود، نفس المرجع السابق الذكر، ص150)

أولا: مبادرة قوى التغيير

امتألت الساحة السياسية بعشرات المبادرات بالأفكار التي عرضت حلولاً وخططاً تتجه كلها نحو إيجاد مخرج آمن ومدخلاً للانتقال الديمقراطي سلس وسليم من بينها مبادرة وقَّعتها أكثر من 71 نقابة وجمعية ومنظمة وطنية في 15 جوان 2019 دعت فيها إلى تنصيب شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية تشرف على مرحلة انتقالية للعودة إلى المسار للانتخابي، إلى جانب تشكيل حكومة كفاءات وطنية لتسيير الأعمال، وتنصيب هيئة مستقلة للإشراف والتنظيم والإعلان عن نتائج الانتخابات، وسبق هذه المبادرة مبادرات أخرى طرحت أغلبها حلولاً وآليات تجمع بين المخرج الدستوري والسياسي لحل الأزمة وتدعوا إلى الحوار عن طريق تفعيل المادتين 07 و 08 من الدستور، تقدمت بها شخصيات عامة على غرار وزير الخارجية الأسبق طالب أحمد إبراهيمي، ورئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور، وهما من أهم الأسماء التي طرحها الحراك الشعبي للإشراف على المرحلة الانتقالية.¹ كذلك أطلقت 07 أحزاب سياسية في 18 جوان 2019 إضافة إلى الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان نداءها من أجل تجديد مطالب الحراك الشعبي، ومطالبة بفتح أبواب الحوار والتشاور من أجل بناء ميثاق سياسي توافقي يحدد معالم عملية الانتقال الديمقراطي. لقد شكل الحوار حجر الأساس في ورقة قوى التغيير، إذ تجسدت في مقترحات الأحزاب والشخصيات الفاعلة والمشاركة ضمن فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب والتي استمر نشاطها بتنظيم لقاءات الحوار المفتوح على كافة فعاليات المجتمع باستثناء الذين كانوا سبباً في الأزمة الحالية أو طرف فيها.²

ثانياً: لجنة الحوار والوساطة

أطلق الرئيس الانتقالي الجزائري عبد القادر بن صالح في 07 جويلية 2019 الذي كان محددًا لإجراء الانتخابات الرئاسية التي تم إلغائها، مبادرته للخروج بالبلاد من الأزمة السياسية منذ بدء الحراك، وتضمنت هذه المبادرة بدء حوار تقوده هيئة من الشخصيات الوطنية المستقلة دون مشاركة الجيش والحكومة فيها، والتي كشفت في أول بيان لها في 29 جويلية 2019 عن خطة عمل للوساطة بين السلطات العمومية والمجتمع المدني والأحزاب. إذ تعرف هذه الهيئة نفسها على أنها لجنة "غير حكومية" لا تقوم على الإقصاء "مستقلة عن الدولة وأجهزتها، وتضم هذه اللجنة 07 أعضاء ومنهم: رئيس المجلس الشعبي الوطني

¹(أزمة الجزائر تراوح مكانها مبادرات بالجملة دون حلول، على الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net، تاريخ النشر: 2019/06/25، تاريخ الزيارة: 2020/09/07)

²(خيرة بوعزة، أهم ماتضمنته المبادرات لحل الأزمة السياسية في الجزائر، نشر في: 2019/06/22 على

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

خلال الولاية الأولى لبونفليقة كريم يونس، وأستاذة القانون الدستوري فتيحة بن عبو، والخبير الاقتصادي إسماعيل لالماس، وعضو مجلس الأمة سابقا بوزيد لزهاري وعضو إضافي من شباب الحراك، وحسب البيان الأول الذي أطلقته الهيئة أن هدفها الأساسي هو التشاور والاتصال والحوار مع فعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ونشطاء الحراك من مختلف ولايات الوطن.¹

وفي سياق عملها أطلقت لجنة للحكماء تتكون من 41 عضو مستقل، تعمل على التباحث في كيفية تجنيد الجالية الجزائرية في الخارج وإعادة الاعتبار الى دورها الفعال في الخروج من الأزمة، ومن بين اللجان أيضا لجنة الدراسة والتحليل المكلفة بمراجعة قانون الانتخابات، إذ صرحت المحامية الجزائرية فاطمة بن براهيم عضو في لجنة الوساطة والحوار، أن دور اللجنة هو دراسة القانون ومراجعته وتحديد النقائص وضبط الإضافات التي يمكن إدراجها لاسترجاع الثقة الانتخابية الضائعة مسبقا،² واستطاعت هيئة الوساطة والحوار إرسال تقريرها النهائي المتضمن تعديل قانون الانتخابات الى كافة الأحزاب السياسية في 2019/09/03، والتي اقترحت فيه تعديلات في المواد المتعلقة بالترشح للاستحقاقات الرئاسية، حيث يتم حسبها استلام استمارات الترشح على مستوى هيئة تنظيم الانتخابات وعلى مستواها أيضا يتم دفع ملفات الترشح بدل المجلس الدستوري، ولهذا الأخير الحق في استلام الطعون فقط، كما اقترحت تشكيل سلطة لتنظيم ومراقبة الانتخابات تتكون من رئيس ومجلس الهيئة وأمين عام على المستوى المركزي ومجالس ولائية، ولجان بلدية، ولجان على مستوى السفارات، ويتكون مجلس هذه السلطة من 20 عضوا من بينهم قضاة ومحامين وأكاديميين.³

ثالثا: تعيين وسيط للجمهورية

في إطار سياسة الحوار بين السلطة والمجتمع عمل الرئيس عبد المجيد تبون بعد انتخابه في 2019 رئيسا للدولة، على اتخاذ تدابير من شأنها التخفيف من حدة الحراك والرفض وقلة الثقة لدى الشعب، بتنصيب وسيط الجمهورية حيث أعلن في 2020/02/17 تعيينه لمنسق الهيئة الوطنية للوساطة والحوار السابق كريم يونس ببيان رئاسي بمقر رئاسة

¹الجزائر: من دعي الى المشاركة في هيئة الوساطة والحوار وما هو برنامجها؟ نشر في: 2019/07/30، على الموقع: www.france24.com، تاريخ الزيارة: 2020/09/07

²الهيئة الوطنية للحوار والوساطة تعلن إنشاء هيئة للعقلاء، الموقع: www.radioalgerie.dz، تاريخ النشر: 2019/08/04، على

تاريخ الزيارة: 2020/09/07

³ بالوثيقة لجنة الوساطة والحوار تكشف مقترحاتها لتعديل قانون الانتخابات، تاريخ النشر: 2019/09/03، على الموقع: www.elhayatonline، تاريخ الزيارة: 2020/09/07

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

الجمهورية، وفي تصريح صحفي قدمه كريم يونس موضحا بأهمية المهمة الموكلة إليه وحساسيتها بقوله: " أن رئيس الجمهورية تفضل بتكليفي بمهمة حساسة ودقيقة، حيث عينني وسيطا للجمهورية وأنا واعي بوزن هذه المهمة في المساهمة في بناء جزائر جديدة تكون أكثر عدلا وإنصافا واستجابة لتطلعات كل المواطنين". واعتبر كريم يونس أن إنشاء مؤسسة وسيطة للجمهورية كآلية جديدة لضبط وتنظيم الدولة تفرض نفسها بسبب الدور الذي يمكن لها أن تقوم به، كوظيفة الوساطة والتحكيم لدى المواطنين ومحيطهم، من خلال السهر على احترام الحقوق والحريات من طرف الإدارات ومؤسسات الدولة والجماعات المحلية والمنشآت وبالتالي تحسين الخدمة العمومية. وأكد بهذا الخصوص أن كل مواطن يحس أن حقا من حقوقه قد أنتهكت بإمكانه اللجوء الى وسيط الجمهورية، والسهر على توجيهه نحو السلطات المختصة، كما يمكن لكل شخص الحق في أن يعلن عن طارئ معين في حدود ما ينص عليه القانون، ويمكن لوسيط الجمهورية أن يجمع كل المعلومات التي يراها ضرورية في أي قضية تعرض عليه مهما كانت طبيعتها إلا ما يتعلق بقضايا أمن الدولة والدفاع الوطني والسياسة الخارجية.¹

على ضوء ما سبق من عرض المسار السياسي في بيئة اجتماعية وصفت بالمعقدة وتراكم العديد من العوامل التي حددت بدورها نوعية والآليات والتدابير المطبقة في إدارة هذا المسار في إطار بناء وتفعيل آليات العدالة الانتقالية، رغم اختلاف المرحلتين التي تم تناولها في دراستنا هذه من حيث المعطيات والظروف خصوصا الوضع الأمني الصعب الذي اتسمت به المرحلة الأولى إضافة إلى الانعزال السياسي للجزائر، فإن المرحلة الثانية ومسار حراك 2019 في الجزائر بمسبباته وتحدياته ورهاناته، وطبيعة تعاون مؤسسة الجيش مع هذا الحراك التي اختلفت كليا عن المرحلة الماضية واصطفافه فيها بجانب الشعب، إلا أن في مرافقة هذه الانتقالات والتحويلات السياسية الحساسة في الجزائر اتسمت بانتهاج نفس الإستراتيجية في الخروج من المأزق واعتماد مقاربة المصالحة الوطنية تحت مسمى مختلفة.

¹(تبون ينصب كريم يونس وسيطا للجمهورية، نشر في: 2020/02/17، على الموقع:

www.echorokonline.com، تاريخ الزيارة: 2020/09/07

المبحث الثالث: تقييم مسار تطبيق العدالة الانتقالية بالجزائر

إن مصطلح العدالة الانتقالية مصطلح وثيق الصلة بمفهوم المصالحة الوطنية بل إن هذه الأخيرة تشكل أهم أهداف منظومة العدالة الانتقالية في إطار سيادة القانون، وتحكيم نسق العدالة الجزائية والحقوقية، وتحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية، وبالتالي إن ربط هذا التفسير المعرفي لمنظومة العدالة الانتقالية ومجمل مبادئها وأسسها ومقتضياتها ومصادر تطبيقها في مختلف الدول الخاصة منها دول العالم الثالث التي عرفت انتقالات سياسية حاسمة، وبالضبط دوله الجزائر موضوع تحليلنا في هذه الدراسة، الجزائر التي عرفت تحولات سياسية ومنعرجات سياسيه كانت قد تؤدي بالجزائر كدولة بمؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والإدارية، وبمجتمعها المدني وأفرادها الى مرحلة جد مهمة في إطار التحول نحو الديمقراطية، خاصة وأنها تعتبر أقدم تجربة تحول سياسي في المنطقة العربية كانت تبدو عليها ملامح الانفتاح السياسي المتحرر، مع ظهور عدة مبادرات سياسية في إطار تطبيق آليات العدالة الانتقالية وفق مقاربة المصالحة الوطنية ما زالت مستمرة الى وقت التحول السياسي الراهن، مما يثير كثير من التساؤل بعد مرور أكثر من 30 سنة والجزائر تحاول الخروج من أزمتها السياسية بالوقوع في مآزق سياسية أخرى وعدم استفادتها من تجارب الدول الأخرى في هذا الشأن من خلال تجارب العدالة الانتقالية الناجحة، كتجربة المغرب وتونس.

وباعتبار أن الجزائر في وقتنا الراهن بعد حراك فيفري 2019 ما زالت تعيش المأزق السياسي ولم ترقى المبادرات الى إيجاد حل للأزمة يرضي كافة الأطراف الفاعلة في الدولة من سلطة ومجتمع مدني وأفراد، مع تغيير معطيات الماضي عن الوقت الراهن على مستوى الأمن الداخلي، وبروز ملامح الوعي السياسي والمشاركة السياسية الفعالة لدى المجتمع، ومن أجل الوصول الى حل سياسي يكفل الحقوق والحريات، فإننا نسعى في هذا المبحث لتقييم أنموذج العدالة الانتقالية في الجزائر والمتمثل في إجراءات المصالحة الوطنية والتي بعد عرضها في المبحث السابق، نطرح العديد من الأسئلة الجوهرية حول مستوى تطبيق العدالة الانتقالية وفق أدبياتها المعلومة، ومحاولة إبراز الأبعاد الحقيقية في معالجتها وأدائها وإدارتها للملفات والقضايا الحساسة والتي شملتها تطبيق آليات العدالة الانتقالية في آثار قانونية محدودة النطاق من جهة التطبيق والممارسة، لتكريس المفهوم الحقيقي لشكل من

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

أشكال العدالة الانتقالية والمتمثلة في المصالحة الوطنية باعتباره المسار الوحيد الذي عرفته التجربة الجزائرية بعد التحول السياسي عام 1989 وتطبيق التعددية السياسية ثم التحول السياسي لسنة 2019 واعتماد الانتخابات الرئاسية كمخرج دستوري في المطلب الأول، ثم نحدد في المطلب الثاني أهم التحديات التي على ضوئها تم بناء الأنموذج الجزائري للعدالة الانتقالية لنصل في الأخير الى وضع أهم المتطلبات الضرورية لإيجاد نموذج لعدالة انتقالية ناجح ومتوازن من شأنه كحل أكاديمي يفيد الحالة الجزائرية في الخروج من مأزقها السياسي الحالي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تقييم مسار تطبيق العدالة الانتقالية في الجزائر

أولاً: تقييم مسار العدالة الانتقالية قبل حراك 2019

تشير مختلف الدراسات والتحليلات الى خصوصية التجربة الجزائرية في المسائل المرتبطة بمسارات ومستويات مراحل الانتقال، وجملة التدابير التي تعتمدها في إدارة ملفات هذه المرحلة والرؤية ضيقة الأفق في تطبيق استراتيجيات العدالة الانتقالية وتكي فيها بشكل غير متوازن في برامج الإصلاح التي تسيّر التطبيقات الفعلية لها، إضافة الى تقييد مجموعة الأهداف المتعلقة بالعدالة الانتقالية، والتي من الواضح جدا أن تجربة الجزائر في ذلك حادت بشكل غير موضوعي عن هذا المفهوم، ولم ترقى الى مستوى الانفتاح والإصلاح المطلوبين في مرحلة الانتقال من ناحية الإرادة السياسية أو الحاجة القانونية والمؤسسية، مما جعلها تجربة مبتورة.

يرتبط تسيير ملف العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر بالمقاربة السلطوية ومبرراتها السياسية كضرورة للتحكم في مخرجاته ا في بيئة اجتماعية جد معقدة ومنهكة من الحرب الأهلية التي شهدتها الجزائر، والتي بدورها تستوجب آليات معينة لتسيير ملف العدالة الانتقالية بما يتناسب مع خصوصية هذه المرحلة:

* إصلاح المؤسسات وتهيئتها وفق تدابير فضائية وغير فضائية وتشمل مؤسسات الدولة القضائية والمؤسسات الأمنية وإنشاء لجان الحقيقة، و لجان التقصي عن الحقائق¹، لكشف المسؤولين عن الانتهاكات ضد الإنسانية ومساعدة الجهات القضائية على تقديم محاكمات متخصصة للجنة، وتفعيل الشفافية لضمان عدم تكرار هذه الجرائم، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الضرر والتخلف عن الانتقام وتفعيل التصالح مع ارث الماضي، هذه

¹ (بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 319)

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

التدابير والأساليب التي تُكفل بتعديلات الدستور وتكيفه حسبها ومرحلة الانتقال لا على أساس مقارنة سياسية سلطوية.

* كما أن قضية العدالة الانتقالية في الجزائر وتسييرها ارتبط بجملة التحديات كعدم إدراك أطراف الأزمة بأبعاد تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر واستيعاب التصور المنطقي لآلية المصالحة لدى المتضررين بينهم وبين الجناة، من أجل تخطي المرحلة الصعبة، وتبديد الملفات العالقة، ولعل التحدي الأصعب هو مستويات تطبيق الآليات المناسبة في الحالة الجزائرية وكيفية أداء هذه الآليات وقياس مدى تنفيذ التدابير المناسبة للرفع من فاعلية العدالة الانتقالية في الخروج من المأزق وجعلها تجربة ناجحة تمتد لأمد بعيد يضمن عدم تكرار الانتهاكات وتسلط الفساد.¹

* يلاحظ على مسارات توظيف مبادئ العدالة الانتقالية في معالجة القضايا الحساسة من السلطة الجزائرية بمقاربة انتقائية للملفات المعالجة ولنوعية المحاكمات والاستثناءات المقدمة للأفراد المستوجب مقاضاتهم، وتوجيه الرأي العام الى القبول بالسياسة التصالحية بدل المحاكمات،² كما أن المحاولات في فتح بعض القضايا باء بالفشل للحساسية الشديدة ومبررات البث فيها لم ترقى لكشف الحقيقة، مما يثير اللبس على إمكانية اعتبار التجربة الجزائرية في العدالة الانتقالية ترقى لاعتبارها مقارنة جدية في حل النزاعات، كونها تنافي هذا الطرح مع مقارنة الفرض السياسي لمشروع العدالة الانتقالية بالجزائر للدواعي الأمنية الحساسة جدا والمجتمعية المعقدة أكثر، ومن ناحية أخرى لا يمكن اعتبار هذا النموذج ممثلا لمفهوم العدالة الانتقالية ومنظومتها القيمية لوقوعها موقع شبهة وعدم الثقة ورفض لدى المجتمع.

* يعتبر النموذج الجزائري مبادرات سياسية تصب في قالب المصالحة الوطنية الموسوعة كخيار سياسي أكثر منها آلية ضرورية لتحقيق العدالة الانتقالية بشكلها التقليدي، وهذا لما فرضته الضرورة السياسية والأمنية بالجزائر، رغم تحقيقها كثير من النتائج بالتتابع خاصة على مستوى الأمن وتشاركتها في بعض الخصائص مع بعض التجارب في النجاح كالتجربة

¹ (بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 319)

² (هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، النموذج الجزائري للمصالحة الوطنية ومقتضيات تكريس مبادئ العدالة الانتقالية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد 1، 2019، ص 283)

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

التونسية، لكنها تعتبر تجربة منقوصة الأسس بالموازاة وشروط مبادئ العدالة الانتقالية حيث يمكن تبرير ذلك من خلال :

فمن الناحية القانونية تم تجاوز السلطتين التشريعية والقضائية وحصر دورهما في أطر ضيقة مست مبدأ الفصل بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية، كما يرى الخبراء القانونيين أنه تم تقويض القضاء وتحويله الى جهاز تنفيذي، مع مساس واضح لحقوق الإنسان الذي يقتضي حصول المتضررين على حقوقهم وتعويضاتهم من خلال المحاكمات العادلة للجنة، كما أن قانون المصالحة الوطنية لم يكرس فلسفة العقاب ومبدأ المساواة أمام القانون الجنائي فضلا عن إخفاقه في التعامل مع مبدأ قرينة البراءة ، أما من ناحية لجان الحقيقة ومعالجة ملف المفقودين فلم تشكل في الجزائر أي لجنة تقصي للحقائق وجمع المعلومات رغم مطالبات كثيرة بذلك، فكل الملفات التي عولجت تمت بطريقة إدارية عبر القضاء الذي كلف بتنفيذ قوانين الرحمة والوئام المدني والمصالحة الوطنية، ولم يتدخل أي طرف مستقل في إحصاء الضحايا أو التحقيق في المجازر التي وقعت في منتصف التسعينيات.¹

فرغم تأسيس اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتي هدفها معرفة ما حصل للذين فقدوا خلال المواجهات، إلا أن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة والمؤسس لهذه اللجنة أوضح أنها لجنة تحقيق لا تحل محل السلطات الإدارية والقضائية المختصة، ولم تكن للجنة سلطة قانونية لإجبار المسؤولين المحكومين على الإدلاء بشهادتهم أو رفع السرية عن وثائق ذات صلة، وعلى الرغم من تأسيس اللجنة استمرت الحكومة في التهرب من موضوع دور قوى الأمن في حالات الاختطاف.² واكتفت بتقديم تعويضات تختلف من حالة الى أخرى، وقد صدرت التعويضات في شكل مراسيم رئاسية سنة 2006 تنص على النظام التعويض لكل فئة³، كما أن ميثاق السلام والمصالحة الوطنية الصادرة سنة 2005 مخالف لمعايير القانون الدولي الإنساني، حيث يقوض مبدأ عدم الإفلات من العقاب ويحول دون كشف الحقيقة كما أنه يمنع الأفراد والسلطة القضائية من فتح أي تحقيقات ضد الجهات الأمنية المختلفة.⁴

¹(بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص171_285

²(رشيد تلمساني، نفس المرجع السابق الذكر، ص9

³(بوحنية قوي، نفس المرجع، ص172

⁴(علاء شلبي، نفس المرجع السابق الذكر، ص118

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

لذلك اعتبر الكثيرون هذه المبادرة تهرب السلطة من كشف الحقيقة إذ أن الحقيقة حسبهم تسبق المصالحة، وفي سياق الرد على الميثاق أنشأت كذلك عائلات المفقودين "منظمات" مثل: "التنسيقية الوطنية لعائلات المفقودين" و"جمعية إنقاذ المفقودين" "صمود الجزائر"، وقد سعت هذه الجمعيات الى الدفاع عن ضحايا الإرهاب وطلبها من السلطات كشف الحقيقة بشأن حالات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن، والمطالبة بإلغاء قانون الإفلات من العقاب الذي توعدت الحكومة شرعيته بالدعم الشعبي للميثاق بالاستفتاء.¹

من غير المنطق إغفال الأبعاد الإيجابية في مسار تطبيق العدالة الانتقالية في الجزائر والتي شكلت بدورها استثناء في جعل النموذج الجزائري متفردا بتأسيس آلية سايرت أصعب مراحل التحول والانتقال السياسي في العصر الحديث في بيئة جد معقدة ذات خصوصية اجتماعية متميزة، من الممكن القول أن تجربة الجزائر في تأسيس نموذج للعدالة الانتقالية كان صعبا ومنقوصا لكنه بمقارنة مع ما حققته من نتائج على مستويات عدة قد وصلت إليها تجارب دول أخرى عرفت بنجاح نموذجا موازاة بمدّة تطبيق آليات العدالة الانتقالية، فإن مقارنة المصالحة الوطنية في مسارها بداية من "قانون الرحمة" الى "ميثاق السلم والمصالحة" ونجاح الرئيس السابق بوتفليقة في نقل مسار البلاد من البحث عن الحقيقة والمصالحة الى العفو والنسيان، معززا هدفه بشرعية مدنية جسدها الاستفتاء الشعبي على الميثاق، وغلق أبواب المحاكمات والتحقيق في الجرائم وإبقاء الكثير من القضايا معلقة، وتمكنه من استرجاع الانتفاح الشعبي وكسب الولاءات حول السلطة وتعزيز شرعيته النظام وضمن الاستمرارية، وبذلك حققت الجزائر نقلة نوعية على جميع المستويات والأصعدة :

على المستوى السياسي والأمني :

استطاعت الجزائر تهيئة مؤسساتها بتنفيذ إصلاحات سياسية عدة وإصلاحات دستورية في محاربة الفساد السياسي والإداري تمت على مراحل أكسبت من خلالها الإصلاحات الشرعية المدنية للسلطة، حيث منذ تولي بوتفليقة الحكم عام 1999 سعى

¹(دالية غانم، الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حققت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، تاريخ النشر: 2016/04/28 على الموقع: carnegie_mec.org تاريخ الزيارة: 2020/09/07)

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

لقطع الأواصر على جميع الأصعدة للعلاقة التقليدية بين الحكومة والجيش وبذلك تم إكساب السلطة طابع مدني بشكل ليس بهين رغم أن هناك من المتخصصين في المجال العسكري ينوهون أن الجيش الجزائري للوقت الراهن مازال يتمتع بدور لا بأس به في صناعة الرؤساء وإدارة بعض الملفات الحساسة في السلطنة، كما تراجعت وتيرة العنف بشكل ملحوظ جدا وعرفت الجزائر استقرارا تصاعديا على مستوى الأمن خاصة بعد تفكك الجماعة الإسلامية المسلحة في العام 2004 وتراجع نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع بقاء بعض الأعمال الإرهابية المتفرقة والتي وصفها الرئيس السابق بوتفليقة بأنها "أعمال شغب" وبقيت مجهولة الأسباب والدواعي.¹

على المستوى الاقتصادي:

عرف ارتفاع سعر البترول أعلى مستوياته مما أدخل الجزائر في حالة قدرة على التعاطي مع الأزمة من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية وتهيئة لمؤسسات الدولة الإدارية منها والقضائية المخولة بتنفيذ إجراءات المصالحة، كما ساهمت في رفع الأجور وفتح مناصب شغل جديدة وتقديم التعويضات المالية لضحايا الإرهاب، وكذا شراء الدمم واللوات من السياسة ورجال الأعمال والأفراد لدعم السلطة.²

على المستوى الدولي:

خلال حكم بوتفليقة عرفت الجزائر نشاطا دبلوماسيا كبيرا نتيجة انخفاض وتيرة العنف والاستقرار الأمني إضافة الى الضغوط الدولية التي مورست على السلطة بما يخص ملف المفقودين، مع ارتفاع صوت ضحايا الإرهاب وعائلات المفقودين لكشف الحقائق ومساءلة الجناة بدعم من منظمات حقوقية وإنسانية دولية، حيث جاء في رسالة مفوضية حقوق الإنسان لبوتفليقة في أواخر سنة 2000 على لسان رئيسها معربا فيها عن تقديره لارتفاع مستوى التعاون بين الحكومة ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان وارتياحه من تمكين إيفاد بعثة لأغراض بحثية وهي أول مرة يتسنى للمنظمة دخول الجزائر منذ 1997، مع التماس تعاون كبير من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية والعدل والداخلية، أملا أن يستمر هذا الانفتاح.³

¹رشيد تلمساني، نفس المرجع السابق الذكر، ص13

²بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص172

³(الأمين العام لمفوضية الأمم المتحدة، المرجع السابق الذكر

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

إضافة إلى إجراء بوتفليقة حوالي 40 زيارة دولية خلال سنواته الأولى من الحكم واستضافة القمة السنوية لمنظمة الوحدة الإفريقية ، واستطاعت الجزائر في وقت وجيز من استرجاع مكانتها الدولية ومركزها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بتصدير تجربتها في الحرب على الإرهاب ووضع حد للعزلة السياسية الدولية التي دخلتها الجزائر جراء المأزق الأمني والسياسي الذي مرت به.¹

إن الأحداث المتسارعة التي مرت بها الجزائر والتدابير الاستعجالية المتمثلة في آلية المصالحة الوطنية تعتبر غير كافية كمنظومة عدالة انتقالية جادة وناضجة تكفل عدم تكرار الانتهاكات وانتشار الفساد والدخول في أزمات اقتصادية قد تفرضها الظروف العالمية وتنعكس على الحالة الاجتماعية للدولة و تنشأ صراعات اجتماعية مختلفة وقد تؤول الى مأزق سياسي متجدد، إضافة الى انتشار الحركات الاحتجاجية في باقي المناطق خاصة العربية منها وما لها من أثر رجعي على العمل في تحريك الرأي العام الداخلي وتوعيته لما له وما عليه وهذا ما أثبتته حراك 2019، ليدل حتما أن مسار العدالة الانتقالية بالجزائر لم يرقى لمجرد تدابير سياسية هشة ومنقوصة في الديباجة والممارسة والتطبيق وفي أحيان كثيرة فارغة من الهدف الحقيقي لتحقيق الانتقال الى الديمقراطية .

ثانيا: تقييم مسار العدالة الانتقالية بالجزائر بعد حراك 2019

بناء على طبيعة حراك الجزائر السياسي 2019 و ما أعقبه من إسقاط للحكومة و تحي بوتفليقة، ولعب المؤسسة العسكرية الدور المحوري في هذا المسار الانتقالي فإنه من الأهمية الاحتكام الى المسار الانتخابي كمخرج دستوري، لكن ما يرتبط بها من آليات قضائية وغير قضائية للوصول الى انتقال سلس وسليم يبقى هو التحدي الأكبر أمام فواعل التغيير في الجزائر ، خاصة وأن طبيعة " الدولة العميقة " حسب المختصين بالشأن السياسي الجزائري يؤكدون أنه ليس من السهل بما كان استسلامها وتميرها للوضع دون الالتفاف عليه حتى ولو بعد مدة ، وبالتالي فإن الآليات في إطار تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية في النسخة الجزائرية الحالية هي عبارة عن امتداد لسابقتها من التدابير الاستعجالية رغم اختلاف هذا المسار الانتقالي عن المسار الماضي في بعض السياقات، إذ لا تختلف عنها في الكثير

¹ (بوحنية قوي، بوحنية قوي، العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وألويات السلم

الأهلي، ط1، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2017، ص173

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

سوى في أنها جاءت بمبادرة قوى التغيير في المجتمع وطلبها نظرا لارتفاع مستوى التشاركية في الحوار، ولكونها مبادرات للإصلاح والحوار فقط لقيت فشلا ورفضاً من المجتمع والسلطة المؤقتة والمؤسسة العسكرية كفاعل محوري على حد سواء قصد التمسك بالدستور كمخرج من الأزمة وتفعيل المادة 102 من دستور 2016.

رغم استحداث هيئة الوساطة والحوار وتعيين وسيط للجمهورية كآليات وضعتها السلطة الانتقالية ثم زكتها السلطة الفعلية بعد الانتخابات كآليات انتقالية، فهي غير كافية مع أنها لم تقدم الكثير إلا على مستوى الورق، ودليل ذلك أنها لم تطرح اجتماعاً واحداً مع شباب الحراك، إذ تمت حواراتها على مستوى رقابة السلطة وهذا ما يتنافى ومبدأ استقلاليتها، كما أن اقتراحاتها المقدمة بخصوص التعديلات الدستورية اقتصر على قانون الانتخابات فيما يخص الترشيح وجمع الاستمارات، في حين يحتاج الأمر في إطار تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية في مسار انتقالية وتحول سياسي صعب هو إعادة مراجعة كامل القوانين والعمل على استقلالية القضاء من هيمنة السلطة التنفيذية، والعمل على تفعيل سيادة القانون بذل إجراء محاكمات سياسية لنشطاء الحراك وتفويض حريتهم في التعبير، إضافة أن الحديث عن مخرجات هذه الآليات والاستراتيجيات في سياق مسار انتقالي مازال يشهد تحركاً ولو بطيئاً وحذراً في وقتنا الراهن يبدو تسرعاً لقصر مدة استحداث هذه الآليات مقارنة بما يجب أن تسير عليه في إطار مفهوم العدالة الانتقالية، كما أنه هناك نوع من عدم الوضوح لبعض فئات الشعب على نتائج الحراك خاصة بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون وتشكيله حكومة ديمقراطية، فمعظم أفراد المجتمع يرون أن النظام أعاد بناء نفسه بطريقة أو بأخرى، إضافة إلى إقامة الانتخابات الرئاسية دون إجراء تعديلات في القوانين العضوية للانتخابات إذ تم التعجيل بها.¹

إنما ما اشتملت عليه تدابير المصالحة الوطنية في هذا المسار تعتبر بسيطة جداً وفق جهودها مع اعتبار أن المعطيات التي جاءت فيها تتم على وعي كبير لدى قوى التغيير وأفراد المجتمع، إذ أن المطلوب هو اشتغال آليات العدالة الانتقالية إلى كل ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي من خلال وضع تدابير حقيقية لمساءلة الفاسدين والمسؤولين عن

¹ بوحنية قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مركز الجزيرة

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

هذا الوضع دون انتقائية، إذ أن مختلف من تم سجنهم من مسئولين في النظام السابق جاء وفق صراع الإيرادات الداخلية والخارجية، صحيح أنه مكسب للحراك لكن التغاضي عن محاكمة الرئيس السابق بوتفليقة كونه المسئول الأول عن هذا الوضع والالتفاف الى التحقيق والمساءلة السياسية لنشطاء الحراك وسجنهم يشعل التساؤل حول مسائل حقوق الإنسان ، ويخلق نوع من عدم الثقة في جدية السلطة الحالية في محاسبة الفاسدين وإرساء قواعد الشفافية من أجل بناء أمن مجتمعي وتنمية مستدامة.

بما أنه من المبكر جدا استعجال نتائج هذه التدابير في إطار العدالة الانتقالية في سياقها السياسي الراهن إلا أنه من الضروري بمكان ايلاء لبعض التدابير أهمي ة أكبر لجعل من هذا المسار تحول سياسي حقيقي نحو الديمقراطية فمن الضروري وذلك ب:

* توفير جميع شروط إنجاح الحوار عبر آلية تفعيل دور لجنة الوساطة والحوار والنأي بها عن جميع الضغوط السياسية والأمنية وتحديد مطالبها بدقة.

* الاستمرار في محاربة الفساد، إذ لأول مرة في تاريخ السياسي الجزائري يمتأ سجن الحراش بوزراء سابقين ومسئولين في قطاعات الأمن والجيش والإدارة.

* ضمان المحاكمة العادلة خصوصا ما يتعلق بالقضاء العسكري تجنباً لما من شأنه زج البلاد في ملفات قانونية دولية والحديث عن خروج في مجال حقوق الإنسان

* إعادة صياغة القوانين العضوية للانتخابات والإعلام والجمعيات وقوانين تمثيل المرأة وقانون النقابات

* إعادة النظر في المجالس الشعبية البلدية والولاية والتشريعية، وتجنب المحاكمات السياسية وتقويض حقوق الحريات السياسية وحرية التعبير في الجزائر.¹

إن أنموذج العدالة الانتقالية في الجزائر رغم استثنائية لخصوصية الحالة الجزائرية فهو يفنقده للشمول والتكامل لعدم قيامه على الموازنة بين آليات المصالحة وآليات المساءلة والعقاب وتجاوز الكثير من الأساسيات في بناء العدالة الانتقالية القائمة على تحقيق هدف الكشف عن الحقيقة، لهذا فإن إقصاء التجربة الجزائرية لهذه الأسس المكونة

¹بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

لمنظومة العدالة الانتقالية في بنائها و تطبيقها وممارستها أدى الى إبعاد النموذج عن خصائص مفهوم العدالة الانتقالية المتمثلة في الشمولية وإحداث اختلال في توازنه وبهذا جعل من أدائه محدود ولا يستوفي كل القضايا العالقة ، إذ وفق استقراء مسار العدالة الانتقالية في الجزائر ووفق مقاربة المصالحة الوطنية نلاحظها ركزت على معالجة الأزمة الأمنية واحتواء الاحتجاجات على حساب معالجة الجوانب العميقة من الأزمة قصد دعم استدامة السلم والأمن الاجتماعي في البلاد وتجاوز محنة الماضي والحاضر بتفعيل شروط المصالحة الشاملة.

المطلب الثاني: تحديات بناء أنموذج جزائري للعدالة الانتقالية

إن سياقات التحول السياسي في الجزائر أنتجت جملة من الإرهاصات والتحديات طبعت المشهد السياسي بشكل عام، منها ما هو قائم في تكوين وتشكيلة الضمير الجمعي في الجزائر، ومنه ما أسفرته الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، إذ أن كل انتقال حاسم وجرح في دولة ما يحتم عليها تطبيق آليات العدالة الانتقالية بما يكفله سيادة القانون، وباعتبار أن نماذج العدالة الانتقالية لا تستنسخ وتتمايز من دولة لأخرى فإن الجزائر وجدت نفسها أمام تحديات كبرى، فحسب الخبراء والأكاديميين إن البيئة السياسية والاجتماعية في الجزائر والمعقدة، إضافة الى الطابع الخاص للنظام الحاكم في الجزائر رغم اعتماده التعددية السياسية في التداول على السلطة وعدم نيتها الفعلية في تحقيق تغيير وتحول سياسي جذري، شكلت في مجموعها تحديات في وضع مشروع العدالة الانتقالية في الجزائر ونذكر منها:

1_التحديات السياسية:

_ غياب الإرادة السياسية في تحقيق العدالة، ويقصد بالإرادة أن تكون العدالة الانتقالية أهم أولويات الحكومة ومن ثم وضع كل الموارد اللازمة لتحقيقها ، ولكن هذا ما غاب عن إرادة السلطة الجزائرية خاصة بعد فشل ميثاق السلم كما أن ملف المفقودين مازال عالقا لحد الساعة في محاولة لعدم إظهار الحقائق من طرف السلطة وبالتالي جعل من بناء نموذج حقيقي لعدالة انتقالية منقوص عن سياق مفهومه الفعلي.¹

¹ (بوحنية قوي، العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وألويات السلم الأهلي، ط1، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2017، ص120)

_محاولة تحقيق مكاسب سياسية وتصفية حساباتها في مقاربة المصالحة الوطنية والتي أثر بها الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية عام 1999 والتي أضفت الى تفوق الحرب الأهلية في الجزائر وميثاق العفو المدني على الإرهابيين الذين تسببوا في أعمال العنف، كلها جاءت تحت محاولة إضفاء شرعية وتركيزه للنظام، وكسب ثقة الشعب، وإنشاء قاعدة دعم تضمن استمرارية في الحكم، كما أن العفو المدني على الإرهاب جاء بمثابة تصفية حسابات خاصة وأن العديد من المنظمات الدولية قد سبق لها واتهمت السلطة الحاكمة بزلوعها في انتهاكات حقوق الإنسان في فترة العشرية السوداء مع إدراكها أن لضمان استمرارية الحكم هو تفعيل إستراتيجية مخالفة عن فتح جبهات معادية داخليا وخارجيا اثر الضغط الدولي وبذلك جاء العفو كمحاولة للتصالح.

2_التحديات التطبيقية:

_كغياب رؤية شاملة لمفهوم ولمسار العدالة الانتقالية وكيفية تحقيقها، فضلا عن غياب الأجهزة المختصة والقوانين التي تغطي هذا المجال و البدء بأرضية هشة مليئة بالصعوبات،¹ وغياب تصور متكامل لمشروع بناء نموذج في العدالة الانتقالية خاص بالمرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر باعتبار أن المفهوم جديد نسبيا حيث لم يتم تحديد انتسابه، هل هو تابع للسياق العام للانتقال الديمقراطي أم استخدامه للإشارة الى الطبيعة المؤقتة للعدالة الانتقالية الاستثنائية،² كما أنه لا يمكن استنساخ التجارب من دولة الى أخرى لتمايزها، إضافة الى تعقد البيئة الجزائرية وأزماتها السياسية الكبيرة واستفحال أزمة الثقة بين السلطة والمجتمع المدني وقوى المعارضة الأخرى، والتي كان بإمكانها وضع تصور عام للعدالة الانتقالية والتشارك في بنائها وإنجاح تطبيقها.

3_مشاكل الاختصاص:

_تتمثل في الصعوبات التي تجابه أجهزه القضاء والتي يتطلب عملها شروط خاصة بالحالة الاستثنائية في العمل، والتي سيوكل إليها قضايا جد جديدة ونوعية، ولا يوجد هيئات قضائية مختصة تساهم في تشكيل لجان الحقيقة والنقضي عن الحقائق وجبر الضرر للضحايا، لذلك لجأت الجزائر إلى اعتماد جملة من الإصلاحات عبر تعديلات دستورية مختلفة والاعتماد على المساعدات الدولية الأخرى في مجال المساعدة القانونية المتبادلة في إطار التعاون الدولي والذي نصت عليه المادة 46 من الفصل الرابع من دستور

¹(بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص121)

²(هادية يحيوي، العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

1996 في سياق المساعدة القانونية المتبادلة: «تقدم الدول الأطراف بعضها الى بعض أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المتصلة بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية»¹.

_ طبعا اختلفت المعطيات ونوعية المحددات وقوة هذه العراقيل من المسار الأول للأزمة السياسية في الجزائر بعد دستور 1989 والسنوات التي تلتها، وصول الى الأزمة الثانية وهي الحراك السياسي لسنة 2019 حيث أن الجزائر على مرّ 30 سنة قامت بإصلاحات دستورية عديدة كانت بالإمكان منها إيجاد وبناء آليات عدالة انتقالية فعلية و ناجحة تناسب معطيات الحراك السياسي الجديد الذي عرفته الجزائر مؤخرا لولا غياب الإرادة السياسية الحقيقية أو على الأقل الاستعداد لأي تغييرات قد تطرأ على المشهد السياسي.

المطلب الثالث: متطلبات تكريس عدالة انتقالية ناجحة في الجزائر

تقتضي العدالة الانتقالية في سياق الانتقال الى الديمقراطية من تاريخ مثقل بانتهاكات حقوق الإنسان على الاعتماد على ثلاث مقاربات عامة يمكن النظام الجديد اختيار واحدة منها: الاحتكام الى سيادة القانون وإقرار سياسات قضائية تشمل القصاص العنيف وإتباع سياسة الحق والعدل عن طريق الصفح عن جرائم الماضي أو تقديم مبادرات لتقويم نهج الدولة،² و ذلك بإيجاد آليات ذات حلول جذرية لتسوية القضايا العالقة وتنجح في مساءلة مرتكبي جرائم ضد الإنسانية أو تفعيل سياسة تصالحيه وتقويم فعلي لسياسة السلطة قصد بناء سلام وأمن مجتمعي وإرساء لأسس الديمقراطية التشاركية تشمل الجميع.

إن مثل هذه المقاربات التي تقوم عليها منظومة العدالة الانتقالية والتي استوجب على الدولة الجزائرية انتهاجها قصد تلافي الاختلال وعدم التوازن في مشروع المصالحة الوطنية المعتمدة في الخروج من الأزمة وإرساء لنظام ديمقراطي، ولعلاج مختلف القضايا بإرادة جدية للملفات المتعلقة بذلك، ويمكن القول أن بناء أنموذج للعدالة الانتقالية الجزائرية استوجب التصور الواضح للهدف والمتطلبات اللازمة لذلك والتي تتماشى مع السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي وأن يقوم على المبادئ التالية:

¹نصوص محاربة الفساد، الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2018، ص121

²فويل كالهون، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية، ط1، بيروت: الشبكة

العربية للأبحاث والنشر، 2014، ص15

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

* سيادة القانون، إذ من سمات الدول الديمقراطية تحقيق جملة الضمانات التي تكفل خضوع نظامها المؤسساتي لسيادة القانون في ممارستها لسلطتها، واعتماد مبدأ الفصل بين السلطات وضرورة فصل السلطة القضائية عن التنفيذية التي تتجاوزها ، فبسيادته تكفل المساواة للجميع أمام هخاصة في المساءلة والمحاسبة كما يكفل ضمان الحقوق والحريات، حيث في هذا الإطار يحق لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مساءلة الجناة وفق القانون ومعرفة الحقائق بدل إخفائها، حيث يعتبر النموذج الناجح العدالة الانتقالية القائمة على أسس تحترم القانون وتقيم سلوك السلطة في التعامل مع الأصوات المعارضة دون قمع، أو استغلال القضاء وتعزيز تبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية وترسيخ قوانين الإفلات من العقاب ، وعلى ضوء هذا فإن عملية مراجعة الدستور وتعديله بشكل غير تكييفي مع المرحلة السابقة السياسية أو الراهنة ، بل الاهتمام بالمراجعة والقيام بتعديلات أساسية وعميقة وإيجاد حلول جذرية للأزمات ولها رؤية استشرافية مستقبلية، فبذلك تتحقق دولة القانون والديمقراطية.¹

* العمل على وضع نظام رقابي فعال لمختلف مؤسسات الدولة وتهيئتها يستمد نجاعته من فهم التصور الحقيقي للعدالة الانتقالية و المقنضيات العملية الكفيلة بانجازها وانجاز مهامها وتطبيق مختلف القوانين والأنظمة الموكلة إليها والتأكد من الالتزام بتحقيق أهدافها، ووضع وآليات تواصل بين هيئاتها وأفراد المجتمع خاصة من مستهم قضايا حقوق الإنسان كضحايا الإرهاب في معرفة الحقائق.

* العمل على خلق مساحات للتفاعل بين القوى الاجتماعية الفاعلة وتعزيز دور المواطن والمجتمع المدني بإدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية والمتمثلة في إعطاء الفواعل المعنية فرصة للتعبير بصورة ديمقراطية تشاركية في تقديم المقترحات بشأن التدابير والآليات المتعلقة بالعدالة الانتقالية باعتبارها صورة جديدة للديمقراطية، تشمل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم، كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة الى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك.²

¹ (1) هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، نفس المرجع السابق الذكر، 287

² (2) بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، ط2، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018، ص107

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

* رفع كفاءة الباحثين والحقوقيين والمختصين في هندسة النموذج الجزائري بعيدا عن المفهوم التقليدي للعدالة الانتقالية ليشتمل كل الإجراءات السياسية والقانونية والاقتصادية وذلك بالانفتاح ايجابيا على خبرات وتجارب بعض الدول والاستفادة منها وتعزيز رصيد أسس المصالحة والاندماج الاجتماعي لترسيخها دستوريا وذلك بضرورة تنظيم نقاشات وجلسات حوار مع مختلف الهيئات الدولية والإقليمية كالمركز الدولي للعدالة الانتقالية والتباحث مع الهيئات الحقوقية العالمية المهمة بشؤون حقوق الإنسان من أجل استحداث آليات وتدابير من شأنها صنع نموذج أكثر توازنا.

* معالجة إخفاق النخب في الجزائر في التأثير الايجابي على الرأي¹ العام بتوضيح مقارنة العدالة الانتقالية وأهمية المصالحة وآثار مبادئ العفو والنسيان والتجاوز لتخطي نكبات الماضي، من أجل الاستمرار في البناء والتعايش السلمي في مجتمع تقوده وتأطره نخب على قدر من المسؤولية السياسية متعددة ومتنوعة قائمة على التوافق وذات دور فعلي بدافع المواطنة الحقّة.

على ضوء ما سبق في هذا الفصل من معالجة تحليلية وتقييمية للإشكالية القائمة بين العدالة الانتقالية وفق مسار التحول السياسي في الجزائر عبر نسق متدرج وسياقات سياسية جد حساسة في بيئة سياسية واجتماعية على درجة عالية من التعقيد وذلك بتحليل التجربة الجزائرية والتصور الجزائري لمنظومة العدالة الانتقالية تشكلا وممارسة عبر ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى الإطار التاريخي لمسار التحول السياسي في الجزائر وتفاعلات السلطة مع هذه السياقات وكيفية إدارتها للأزمة بالانتقال الى المبحث الثاني من خلال عرض الآليات المعتمدة في إدارة الأزمة أثناء وبعد مرحلة الصراع أو أثناء وبعد مرحلة التحول السياسي وفق التصور الجزائري للعدالة الانتقالية والمحددات الفاعلة في تأسيس آلياتها وإمكانية تطبيقها بالشكل المطلوب لحل الأزمة لنتطرق في المبحث الثالث الى تقييم مسار تطبيق العدالة الانتقالية بالجزائر، حيث توصلنا الى أن عامل التحولات التي مست النظام الدولي المعاصر الأثر الفعلي في إحداث انتقالات جذرية في بنية بعض الأنظمة التسلطية من بينها الجزائر وانفتاحها بشكل ملفت نحو الديمقراطية بعد مواجهتها

¹ (بوحنية قوي، نفس المرجع السابق الذكر، ص 100)

الفصل الثاني: جدلية العدالة الانتقالية و التحول السياسي في الجزائر

لأكبر أزماتها السياسية خاصة بعد أحداث حراك أكتوبر 1988، واعتمادها التعددية السياسية في إطار دستور 1989 كنفلة سياسية نوعية نحو الديمقراطية والانفتاح السياسي.

ومن خلال تدارس مسار هذا التحول في سياقه التاريخي وما تلتته من أحداث وتآزم على مستويات عدة، وعلى الرغم من اتخاذ بعض التدابير لحل الأزمة، فإن حراك فيفري 2019 المستجد يعكس الأزمة الحقيقية للسلطة في إدارة هذه الأزمات وطبيعة التدابير المتخذة حيال ذلك، وبدورها هذه الأخيرة والتي كان لعوامل كثيرة الدور الرئيسي في تحديدها ورسم معالمها وتحديد أسسها كنمط التحول الحاصل بالجزائر والذهنية العامة للمجتمع والثقافة السياسية وكذا مستوى هيكله المؤسسات لتطبيق أهداف العدالة الانتقالية لحل الأزمة، وبذلك انبثقت وفق هذه المحددات أنموذج جزائري للعدالة الانتقالية قصد الخروج من المأزق السياسي القائم متمثلا في مقارنة المصالحة الوطنية إحدى أشكال العدالة الانتقالية بمفهومها التقليدي وأهم أهدافها التي تجسدت بمبادرات التصالح وقوانين السلم والمصالحة وقانون الرحمة في مرحلة التحول السياسي الكبرى لتمتد الى ما بعد حراك فيفري 2019 في نفس المسار التصالحي عبر هيآت متغيرة التسميات لكن بتصور واحد في إدارة الأزمات.

مما يجعلنا نستنتج أن الأنموذج الجزائري للعدالة الانتقالية بايجابياته وسلبياته جاء وفقا للإرادة المنقوصة في إدارة الأزمة ونقل مسار التحول السياسي الى مرحلة ديمقراطية مرغوبة وناجحة، إضافة الى قصور فهم السلطة للتصور العام للعدالة الانتقالية ومفهومها التقليدي وغير التقليدي لتسيير مرحلة الصراع وما بعد الصراع، وبالتالي من الضروري جدا إيجاد أنموذج متوازن مع البيئة السوسيو اجتماعية الخاصة بدولة وشعب الجزائر، ويتمتع بالتجاعة ليساهم في حل النزاعات السياسية ويضمن عدم تكرارها، ويكفل إيجاد حلول جذرية للقضايا العالقة وعدم تجاوزها والقفز عليها بإحراق الحق وجبر ضرر المتضررين ومساءلة فعلية عادلة للجنة ومرتكبي جرائم ضد الإنسانية، إضافة الى إشراك جميع الفواعل الاجتماعية والوطنية في إيجاد الحلول بإشراك النخب وإعمال الديمقراطية التشاركية بدل حصرها نظريا بل أخذها محمل الجد من التشكيل والممارسة.

خاتمة

خاتمة

يشكل مسار تطبيق مشروع المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في الجزائر في ظل التحول السياسي بالجزائر تحديا حقيقيا وذلك بالتقاء الأنموذج السابق كعدالة انتقالية كبرى غطت سنوات اللامن الأصعب من حيث نمذجة آليات معالجة عميقة للأزمة رغم نجاحها جزئيا في ذلك، لتمتد وتلتقي بالنموذج اللاحق للعدالة الانتقالية الراهنة الممتدة على فتره قصيرة جدا بعد حراك فيفري 2019 ساهمت في إسقاط النظام، وقد أثرت تدابير الماضي وكيفية تطبيق آليات العدالة الانتقالية في مسارات التحول إذ لم تساهم في ديمقراطية بل شكلت قناعا لنظام تسلطي يواجهه ديمقراطية وأثرت في عدم بناء أنموذج متوازن للعدالة الانتقالية في صورتها الشمولية يوصل مسار التحول نحو الديمقراطية والسلم المستدام يضمن الحقوق والحريات والمصالحة الوطنية، وعدم تكرار الأزمات وعلى ضوء هذا نخلص الى مجموعة من النتائج منها:

أن العدالة الانتقالية في الجزائر بقصور المفهوم لذا هو في تصادم مع محدداته من حيث البناء والممارسة ومن حيث الشرعية القانونية له ولمبادئه،و يعتبر مشروع المصالحة الوطنية بالجزائر على أنه تدابير سياسية استعجاليه بسيطة لا ترقى لحل مشاكل عميقة وجذرية في مسارات التحول والانتقال، وكذلك تعتبر التجربة الجزائرية في العدالة الانتقالية منقوصة إذ عرفت تناقضات عدة ولم تتجاوز حدود التهذئة، كما يعتبر مشروع المصالحة والمؤسسات الوسيطة للحوار التي تعمل على تنفيذ أهدافها، تبقى عاجزة عن إحداث تغيير فعلي بتجسيد مقترحاتها كما أنها لا تحض باستقلاليتها التامة، وأخيرا، لا يمكن الحكم على التجربة الجزائرية بالفشل في تطبيق وبناء نموذج عدالة انتقالية حقيقي ومناسب لمسار التحول السياسي في الجزائر، بل تعتبر آليات غير كافية وتفقر إشراك ذوي الاختصاص في تشكيل الأطر القانونية والمؤسسية لها.

على ضوء الإطار النظري والتحليلي للدراسة والنتائج التي أسفرت عنها نقدم جملة من التوصيات العلمية والعملية التالية:

ـ ضمانا لتحول سياسي سلس، أو عملية انتقال سياسية، ضرورة إعمال سيادة القانون، وتفعيل الآليات القضائية والعمل بمبدأ الفصل بين السلطات لتخلص من هيمنة السلطة التنفيذية عن باقي السلطات، وضرورة مراجعة الدساتير مراجعة دقيقة وتعديلها باستحداث قوانين تكفل الحقوق وتقدم ضمانات للمتضررين، وتعمل على مساءلة المجرمين دون انتقائية.

يجب على السلطة الانتقالية، أن تعمل على إيجاد آليات في إطار التصور الحقيقي لمنظومة العدالة الانتقالية ومفهومها الشامل، من أجل تسيير مرحلة الانتقال بأقل الأضرار، ومن أجل إيجاد حلول جذرية للأزمة ومسببات الأزمة.

ـ ضرورة انفتاح النظام السياسي على فكرة الديمقراطية التشاركية، وعدم احتكار ممارسة السياسة، إذ أن الفرد الجزائري تغير وكسر حاجز الخوف من التعبير وإبداء الرأي السياسي عبر التفاعل مع مختلف قوى التغيير والتي بدورها بلغت من الوعي السياسي والمشاركة السياسية بعد الحراك مبلغ اتخاذ قرارات وتحركات من شأنها التأثير على مسار التحول والانتقال.

ـ ضرورة إعادة النظر لموضع لمؤسسة الجيش في مراحل الانتقال من الفعل السياسي في الجزائر، بما يضمن أن تظل بعيدة عن الفعل السياسي، وجعلها مؤسسة احترافية، مهامها حماية سيادة الدولة وأمنها على حدودها، وإيفاء مهمة الأمن الداخلي للمؤسسة الأمنية وأن تظل تحت رقابتها.

ـ يجب على السلطة الانتقالية أو النظام الجديد في مجتمع الصراع أو ما بعد الصراع، وطيلة مراحل التحول أن لا يجمع بين الممارسة السياسية والأمنية، وأن تكون التدابير وآليات العدالة الانتقالية التي يحتكم إليها في تسيير المرحلة شاملة وأن لا تختزل في الشأن الأمني والسياسي، بل تتعداه للشأن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أي في صورة المنظومة الشاملة للعدالة الانتقالية بشكلها المتجدد بتجدد المعطيات والحيثيات لكل تحول وانتقال.

ـ ضرورة إرفاق خيار المصالحة الوطنية والحوار السياسي أثناء عملية التغيير السياسي، في إطار ديمقراطية تشاركية بين مختلف قوى التغيير والنخب ومؤسسات المجتمع المدني بآليات أخرى غير قضائية تعزز فعاليتها وتظهر نتائجها على المدى البعيد، من خلال تأطير النخب والمختصين والاستفادة من دورهم، والعمل على إشراكهم في عملية الحوار والتصالح .

قائمة المراجع

Les Références

قائمة المراجع

الكتب

1. أمحمد جبرون وآخرون، ما العدالة، معالجات في السياق العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2014
2. بدر الدين شبل، الحريات السياسية في الجزائر دراسة في تطور النصوص التشريعية والممارسة العملية، الأردن: دار الزاوية للنشر والتوزيع، 2016
3. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، ط2، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2018
4. بوحنية قوي، العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي، ط1، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2017
5. بومدين طاشمة، عبد النور ناجي، أصول منهجية البحث في العلوم السياسية، ط1، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2014

قائمة المراجع

Les Références

6. رضوى عمار، هل يمكن تحقيق العدالة الانتقالية في مصر من دون تحقيق العدالة الاجتماعية؟، قراءة في التجارب العربية، مركز العقد الاجتماعي، 2014
7. طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين زايد العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، لبنان: منشورات ضفاف، 2015
8. عادل ماجد، معايير تطبيق العدالة الانتقالية في العالم العربي، القاهرة: المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي، 2013
9. عبد الإله القباقيبي، المساواة الجنائية في العدالة الانتقالية، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018
10. عبد القادر بن حمادي، الانتقال الديمقراطي المغربي بين الأعداء الوهمية والتحفظات المتجددة، ط، النشر الجامعي الجديد، 2017
11. علاء شلبي وآخرون، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، ط1، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014
12. مارك فريمان، إنجاز المصالحة دور البرلمانات، الاتحاد البرلماني الدولي، 2005

قائمة المراجع

Les Références

13. مجموعة مؤلفين، العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة التسلطية، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018
14. محمد بابا عمي، مقارنة في فهم البحث العلمي، ط1 دمشق: دار وحي القلم، 2014
15. محمد محدة، شرح مختصر لقانون الوثام المدني، الجزائر، 1999
16. نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2020
17. نويل كالهون، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014

المجلات

1. أحمد باي، العدالة الانتقالية والأمن المجتمعي التقاطعات والانعكاسات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد الأول، العدد 9
2. أحمد شوقي بونيوب، عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013

قائمة المراجع

Les Références

3. حاج برزوق، فكرة العدالة الانتقالية من منظور النظرية والممارسة، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 02، العدد 1، 2015
4. دريس باخويا، العدالة الانتقالية في ضوء قانون المصالحة الوطنية بالجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 12، 2017
5. زهور وعمارة، الحراك الشعبي في الجزائر: تتحاو قع تأملات في واقع مرهون، مجلة تسامح لمركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 65، 2019
6. صباح كزيز، محمد المهدي شنين، العدالة الانتقالية كمقاربة لبناء الأمن المجتمعي في دول الحراك العربي، المجلة الجزائرية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 7. صبرينة بوبكر، تطبيق العدالة الانتقالية بين المساءلة والمصالحة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، 2014
8. الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، العدد 34
9. عائشة دويدي، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 1، أبريل 2020

قائمة المراجع

Les Références

10. عبد الكريم مولاي أحمد مولاي، الأسس الفلسفية لمفهوم العدالة الانتقالية مقارنة أولية، مجلة تبيين، العدد 11/3، 2015
11. علي مهدي، العدالة الانتقالية الطريـق الأمثل للتحوـل الديمقراطي، الحوار المتمدن، العدد: 46_ تاريخ النشر: 2014/11/28
12. كمال بمقـدار، إشكالية العدالة الانتقالية وأثرها على بناء العدالة الانتقالية في إفريقيا، مجلة الميزان، العدد 1، 2016
13. محمد الهاشمي طبي، لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتجسيد العدالة الانتقالية، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، العدد 3/225، رقم: 02، 2013
14. محمد بوسلطان، العدالة الانتقالية والقانون، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، العدد الثاني، 2013
15. مسعود البلي، عبد العزيز عقاقبة، العدالة الانتقالية مقارنة سياسية حقوقية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جويلية 2017
16. هادية يحيى اوي، العدالة الانتقالية والتحوـل الديمقراطي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، 2015

قائمة المراجع

Les Références

17. هشام عبد الكريم، خيرة بن عبد العزيز، النم—وذج الجزائري للمصالحة الوطنية ومقتضيات تكريس مبادئ العدالة الانتقالية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد 1، 2019

الوثائق الرسمية والتقارير:

1. مسودة مشروع القانون الأساسي التونسي المتعلق بضبط أسس العدالة الانتقالية ومجال اختصاصه—الصادر في 29 أكتوبر 2012، على الرابط:
[http :\www.tunisien.tn/1/0/OD8/A3/](http://www.tunisien.tn/1/0/OD8/A3/)
2. الأمين العام لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع، جنيف،: الأمم المتحدة
3. الأمين العام للأمم المتحدة، نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، مذكرة توجيهية، العدد
4. 12_38576، مارس 2010

قائمة المراجع

Les Références

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/95، المتعلق بقانون الرحمة، المؤرخ في 1995/02/25، الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادرة بتاريخ: 2015/07/29
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08/99 المتعلق باستعادة الوثام المدني، المؤرخ في: 1999/07/13، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ: 29 ربيع الأول 1420 هـ.
7. (نصوص محاربة الفساد، الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2018،

الندوات والمناقشات العلمية

1. أحمد شوقي بنويوب، العدالة الانتقالية بتونس: أسس نظرية تطبيقات عملية وتصورات مستقبلية، دم، مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية
2. بوحنية قوي، الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن، مركز الجزيرة للدراسات، 2019،

قائمة المراجع

Les Références

3. دالية غانم، الجزائر على حافة الهاوية: ماذا حققت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2016
4. رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، العدد 7، 2008
5. عائشة عباس، الإسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس قراءة في تجربة حركة النهضة في الحكم، المركز الديمقراطي العربي، 2016

المذكرات

1. حمزة بيطام، دور آليات العدالة الانتقالية في تجاوز انتهاكات حقوق الإنسان الحق في معرفة الحقيقة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة باتنة 1، 2017

المؤتمرات

1. أحمد طارق ياسين، جاسم محمد طه، دور القانون الدولي في تفعيل العدالة الانتقالية وتعزيز قيم التعايش السلمية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول بجامعة الأنبار، العراق

قائمة المراجع

Les Références

المواقع الالكترونية

1. أزمة الجزائر تراوح مكانها مبادرات بالجملة دون حلول، على الموقع الالكتروني: www.alarabiya.net، تاريخ النشر: 2019/06/25، تاريخ الزيارة: 2020/09/07
2. أنظر الى موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، International center for transitionnel justice, RTT :www.ICTJ.or
3. بالوثيقة لجنة الوساطة والحوار تكشف مقترحاتها لتعديل قانون الانتخابات، تاريخ النشر: 2019/09/03، على الموقع: www.elhayatonline، تاريخ الزيارة: 2020/9/7
4. تبون ينصب كريم يونس وسيطا للجمهورية، نشر في: 2020/02/17، على الموقع: www.echorokonline.com، تاريخ الزيارة: 2020/09/07
5. الجزائر: من دعي الى المشاركة في هيئة الوساطة والحوار وما هو برنامجها؟ نشر في: 2019/07/30، على الموقع: www.france24.com، تاريخ الزيارة: 2020/09/07

قائمة المراجع

Les Références

6. خيرة بوعزة، أهم ماتضمنته المبادرات لحل الأزمة السياسية في الجزائر، نشر في: 2019/06/22 على الموقع: www.tsa.algerie.com
7. محمد إسلام قرن، مآزق النظام الجزائري في ظل الانتقال السياسي، منتدى السياسات العربية، على الموقع، www.alsiasat.cim تاريخ الدخول: 2020/9/7
8. مروة نظير، العدالة الانتقالية قراءة مفاهيمية ومعرفية، 2011/05/10، الموقع الإلكتروني: <http://www.globalarabnetwork.com>، تاريخ الدخول: 2020/4/9
9. مقالات الشروق، عبد العزيز تبون رئيس للجزائر من الدورة الأولى للانتخابات، على الموقع، www.dw.com، تاريخ النشر: 2019/12/13، تاريخ الزيارة: 2020/9/7
10. مؤسسة حرية الفكر والتعبير وحقوق الإنسان، برنامج الحق في المعرفة والحقيقة والانتهاكات، نوفمبر 2013، على الموقع: [about after<afteegypt>.org](http://aboutafterafteegypt.org) تمت المشاهدة في: 2020/07/21
11. الهيئة الوطنية للحوار والوساطة تعلن إنشاء هيئة للعقلاء، تاريخ النشر: 2019/08/04، على الموقع: www.radioalgerie.dz

قائمة المراجع

Les Références

المراجع باللغة الأجنبية

1. Johanna Herman,olga Martin, Beyond justice versus peace transitional justice and peace building strategees,p4,paperproposal<Filestore>ecpr.eu
2. Susana bckley(nether) ,transitional justice theris_UNHCR\emergency handbook ,Canada ,2014,NP
3. transitional justice and peace building after mass violence, international journal of transitional justice,volume3, Issue1,march2009,p28,published:31january2009

فهرس المحتويات

.....أ	مقدمة.....
1.....	الفصل الأول: طبيعة العدالة الانتقالية.....
.....1.....	المبحث الأول: الإطار النظري للعدالة الانتقالية
.....2.....	المطلب الأول: تعريف العدالة الانتقالية وإشكالاتها الموضوعية
.....1.1.....	المطلب الثاني: السياق التاريخي لنشأة وتطور العدالة الانتقالية
.....14.....	المطلب الثالث: خصائص وشروط العدالة الانتقالية
.....21.....	المبحث الثاني: هيئات وآليات العدالة الانتقالية
.....21.....	المطلب الأول: هيئات العدالة الانتقالية
.....27.....	المطلب الثاني: الآليات القضائية وغير القضائية للعدالة الانتقالية
.....36.....	الفصل الثاني : اشكاليات العدالة الانتقالية والتحول السياسي في الجزائر
.....37.....	المبحث الأول: الإطار التاريخي لأزمة السلطة والتحول السياسي في الجزائر
.....37.....	المطلب الأول: أزمة السلطة وحراك 05 أكتوبر 1988
.....40.....	المطلب الثاني: أزمة السلطة وحراك 22 فيفري 2019
.....44.....	المبحث الثاني: آليات العدالة الانتقالية في الجزائر ومحددات بنائها
.....44.....	المطلب الأول: محددات بناء نموذج للعدالة الانتقالية في الجزائر
.....47.....	المطلب الثاني: المصالحة الوطنية كمقاربة للعدالة الانتقالية في الجزائر
.....55.....	المبحث الثالث: تقييم مسار تطبيق العدالة الانتقالية بالجزائر
.....56.....	المطلب الأول: تقييم مسار تطبيق العدالة الانتقالية في الجزائر
.....64.....	المطلب الثاني: تحديات بناء أنموذج جزائري للعدالة الانتقالية
.....66.....	المطلب الثالث: متطلبات تكريس عدالة انتقالية ناجحة في الجزائر
.....71.....	خاتمة
.....73.....	قائمة المراجع